جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية الحقوق و العلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على القضية الفلسطينية 2002-2010

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص: إستراتيجية و علاقات دولية

من اعداد الطالبة :

وردة سالم

لجنة المناقشة :

1 – عبد الله زوبيري رئيسا

2– سليم عاشور مناقشا

3- حسين سالم مشرفا

السنة الجامعية: 2014-2015

الفصل الاول

التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية (الدوافع و الأبعاد)

المبحث الأول: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1949 - 1995)

المطلب الأول: البعد السياسي و الدبلوماسي

المطلب الثاني: البعد العسكري و الأمني

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي و التجاري

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية

المبحث الثاني: تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1996-2001)

المطلب الأول: البعد السياسي و الدبلوماسي

المطلب الثاني: البعد العسكري و الأمني

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي و التجاري

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية

إن لدراسة العلاقات الدولية لا بد لنا من التطرق للخلفية التاريخية لأيٍ من تلك العلاقات، لما للمراجعة التاريخية من أهمية في توضيح خصائص أي علاقة وتداعياتها .ولفهم طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية ، كان لا بد من عرض خلفية تاريخية حول طبيعة العلاقات الثنائية بين البلدين.

الأمر الذي من شأنه أن يجلي نشأة وتطور تلك العلاقات. فلم تكن العلاقات التركية-الإسرائيلية وليدة اعتراف تركيا بإسرائيل في: (28 شباط/فبراير 1949) ، بل تمتد إلى قبل ذلك . حيث بدأت تلك العلاقات قبل قيام الدولة القومية لدى الطرفين، عندما كانت تركيا مركزا للدولة العثمانية وكانت إسرائيل منظمة صهيونية تسعى إلى قيام وطن قومي لليهود على أرض فلسطين.1

وتذكر عدة مصادر بأن حدوث الهجرات اليهودية إلى الدولة العثمانية، كانت إبان عهد السلطان سليم الأول الذي استولى على بلاد الشام وبقية المشرق العربي بين عامي: (1516 -1517). مع أن البعض ذكر بأن تلك الهجرات تراجعت في عهده بعد صدور قرار بمنع هجرة اليهود إلى فلسطين وسيناء . ولعل تغير موقف الخليفة سليم الأول تجاه هجرة اليهود إلى فلسطين وسيناء كانت بسبب خوف الأخير من استعمار اليهود لتلك الأراضي ، وتمرسهم فيها لتصبح جيتو جديد داخل الدولة العثمانية كما حدث في أوروبا من قبل، الأمر الذي قد يؤثر على استقرار وأمن الدولة العثمانية .

ورغم ذلك فإن الهجرات اليهودية استمرت بالخفاء إلى أن خلف السلطان سليم من وافق على هجرة اليهود للدولة العثمانية، وكانت بداياتها في عهد ابنه السلطان (سليمان القانوني) في القرن السادس عشر،

1 – رنا خماش ، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ،عمان ،ص18 .

وذلك إثر تعرض اليهود للاضطهاد والتعذيب في أوروبا وخاصة في (إسبانيا وروسيا).ولعل هذا ما عبر عنه الرئيس الإسرائيلي (**عزرا ويزمن Ezra Weizmann**) أثناء زيارته لتركيا عام (1994) حين قال":إن إسرائيل لم تنس ما فعلته الإمبراطورية العثمانية، حينما احتضنت اليهود قبل خمسمائة عام بعدما طُردوا من أوروبا واضطهدوا ...1"

علماً بأن أول دعوة جهورية ظهرت لتهجير اليهود إلى فلسطين، كانت في عام (1665) على يد يهودي تركي يدعى (**شبتاي تزفي shabtai Tzvi**) والذي بدأ بجمع اليهود ودعوتهم للهجرة نحو فلسطين، وحين أصدر السلطان العثماني محمد الرابع أمرا بالقضاء على تلك الحركة، أمر (**شبتاي**) أتباعه بالتظاهر بالإسلام والعمل بسرية لتحقيق أهدافهم تلك .ثم مع مرور الزمن تقلد عدد كبير من هؤلاء اليهود الذين عرفوا بيهود (الدونمة)عدداً من المناصب الرفيعة، التي هيأت لهم ما كانوا يصبون إليه في ظل الترهل الذي أصاب جسد الدولة العثمانية .فاليهود الذين انتشروا في أرجاء الدولة العثمانية وتغلغلوا على مدار السنوات الطوال، كان لهم بالغ الأثر في تقويض حكم السلطان (عبد الحميد الثاني) و الانقلاب عليه عام (1908) ، لأنه رفض منح أراضي لليهود في فلسطين مقابل عدد كبير من الامتيازات التي عرضها عليه (**تيودور هرتزل Theodor Herzl**) مؤسس الحركة الصهيونية والتي كانت الدولة العثمانية في أمّس الحاجة لها.

وقد اعترف بعض المفكرين الأتراك بالدور الذي لعبه اليهود في جمعية الاتحاد و الترقي ، التي تغلغلت في الجيش وأجهزة الدولة لإسقاط السلطان (عبد الحميد الثاني) والإطاحة به.

1- إبراهيم عبيد ،**تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها (1991–2001)** ، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القاهرة ،2008 ،ص 29.

ومن الواضح، فإن جمعية الاتحاد والترقي التي سيطر عليها اليهود في عهد السلطان (عبد الحميد الثاني)، كان لها بالغ الأثر في تقويض أركان السلطنة العثمانية، رغم كل ما قام به السلطان (عبد الحميد الثاني) من أجل حماية اليهود وتوفير الأمن لهم داخل الأراضي العثمانية.1

فلقد زادت الهجرات اليهودية في ظل جمعية الاتحاد والترقي بشكل ملحوظ، حيث سهلت لهم الجمعية الهجرة وشراء الأراضي في فلسطين .كما قام اليهود باستغلال تلك الظروف المستجدة بعد انقلاب عام (1908) ، فأسسوا شركة تطوير أراضي فلسطين برئاسة وزير الاقتصاد الألماني (**آرثر روبن Arthur Robin**).

وكانت مهمتها إقامة مزارع جديدة و إنشاء مناطق سكنية كتل أبيب، ومدارس تعتمد اللغة العبرية في تدريسها، بالإضافة إلى تشكيل ميليشيات عسكرية لحماية المدن والمستوطنات التي أنشأت في حينه .ولعل ذلك الأمر يفسر مدى تغلغل اليهود إبان حكم السلطان عبد الحميد، حيث أن الدولة العثمانية كانت أداة في يد اليهود من أجل تحقيق هدفهم في إنشاء الدولة اليهودية.

فبعد الإطاحة بالسلطان (**عبد الحميد**) ، زاد النفوذ الاقتصادي والسياسي اليهودي، بالإضافة إلي زيادة عدد المؤسسات المالية العاملة في ميدان العمل الاستيطاني اليهودي في فلسطين.

وفي مقدمة تلك المؤسسات شركة" أنجلو–ليفانيتن المصرفية " في استانبول، وشركة تطوير الأراضي الفلسطينية، وشركة" أرض إسرائيل "وشركة" المكابي " للأراضي . وعدد آخر من الشركات المالية الاستثمارية والمصرفية التي لعبت دورا هاما في ترسيخ الغزو الصهيوني لفلسطين .

1- رنا خماش ، **المرجع سبق ذكره** ،ص23 .

كما كان لليهود الدور البارز في إنهاء وجود الدولة العثمانية .1وتحويل تركيا إلى دولة علمانية، حيث بدأ عصر تركيا الحديثة بزعامة (**مصطفى كمال أتاتورك Mustafa Kemal Atatürk**). الذي وقّع على معاهدة لوزان عام (1923)، والتي اقتضت بعض شروطها بعدم مطالبة تركيا لأي من الأراضي التي كانت تتبع للدولة العثمانية قبل الحرب العالمية الأولى، وقطع صلة تركيا بالإسلام ، مما سهل في استفراد اليهود بفلسطين واحتلالها 2.

ورغم ذلك فقد حاولت تركيا بعد ذلك تأييد حق الشعب الفلسطيني، أثناء مناقشة القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة .واقترح حينذاك رئيس مجلس الأعيان العراقي(نوري السعيد) خلال مباحثاته مع الأتراك بصدد عقد المعاهدة العراقية –التركية عام (1946)ثم إدخال نص في هذه المعاهدة يشير إلى القضية الفلسطينية، ويعبر عن جانب ودي نحو تلك القضية، لكن الأتراك رفضوا ذلك المقترح لخشيتهم من الرأي العام اليهودي، فطلبوا من (**نوري السعيد**) مقابلة السفير الأمريكي في أنقرة والتباحث معه في ذلك الشأن، وقد نصح الأخير (**نوري السعيد**) بأن يكتفي بوعد خاص من الأتراك يضمن تعاطفهم فقط. ولعل طلب تركيا من رئيس مجلس الأعيان العراقي مقابلة السفير الأمريكي يعبر عن مدى رغبة تركيا بتحقيق مصالحها دون التصادم مع الولايات المتحدة آنذاك. وفي (29 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1947) صوتت تركيا ضمن (13) دولة ضد قرار تقسيم فلسطين.

1- محمد محمود الدوداني:**العلاقات التركية – الإسرائيلية 1949–1960**، رسالة دكتوراه. جامعة المنصورة ، 2006،ص 36.

2- رنا خماش ، **المرجع سبق ذكره** ، ص24 .

وقوبل موقفها آنذاك بالاستحسان في العالم العربي كله، إلا أن ذلك الموقف لم يدم طويلاً، إذ تم انتخاب تركيا عضواً في لجنة التوفيق إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا في (تشرين ثانٍ /نوفمبر 1948) ، فكان ذلك بداية مفترق الطرق بين تركيا والعرب الذين صوتوا ضد قرار إنشاء اللجنة، وضد تقرير وسيط الأمم المتحدة بشأن تقسيم فلسطين وإقامة دولة إسرائيل 1.

وعليه، حاولت الدراسة في هذا الفصل استعراض العلاقات التركية– الإسرائيلية في الفترة الواقعة ما بين عام 1949 وحتى عام 2001 في مبحثين رئيسين:

المبحث الأول :العلاقات التركية الإسرائيلية (1949 - 1995).

المبحث الثاني :العلاقات التركية الإسرائيلية (1996 -2001).

وذلك في المجالات :السياسية والدبلوماسية، والعسكرية والأمنية، والاقتصادية والتجارية، ثمّ التعاون والتنسيق في مجال السياسة المائية، وذلك على النحو التالي:

1- جلال معوض ،**العلاقات التركية– الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات**، شؤون عربية ،القاهرة ، 1996 ،ص 127.

المبحث الأول : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1949 - 1995)

المطلب الأول : البعد السياسي والدبلوماسي:

مهدت الكثير من الظروف والعوامل على إقدام تركيا للاعتراف بإسرائيل ، ففي (8 شباط/فبراير 1949) أدلى وزير خارجية تركيا بتصريح قال فيه : **نجم الدين صادق" إن دولة إسرائيل أضحت حقيقة واقعة، اعترفت بها أكثر من 30 دولة وإن المندوبين العرب يتحدثون مع المندوبين الإسرائيليين، وفي هذه الظروف يجب ألا نغير موقفنا في عضوية لجنة الأمم المتحدة للتوفيق بشأن فلسطين، كما علينا أداء واجبنا في هذه اللجنة على ما يرام** "1. وعليه، ففي مساء (28 آذار/مارس) من العام نفسه أعُلن في أنقرة عن اعتراف تركيا بإسرائيل ، وذلك بعد أسبوع واحد من اعتراف الولايات المتحدة بإسرائيل ، لتصبح تركيا أول دولة إسلامية تعترف بإسرائيل، وفي هذا الصدد ذكرت صحيفة (**حريت Hürriyet**) التركية في (30 آذار/مارس 1949) مقال جاء فيه " **تقضي مصلحة تركيا الاعتراف بإسرائيل ، ومما لا شك فيه أن الأخيرة ليست ببعيدة قبول ذلك كأمر واقع، وعلى مر الأيام يمكن إزالة هذه المنازعات بين الدول العربية وإسرائيل** "كما أشار بعد ذلك الرئيس التركي **عصمت إينو** بقوله" :**لقد تم إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل التي ولدت حديثاً، .ونأمل بأن تصبح عنصر سلام واستقرار في الشرق الأدنى** "2

1- جلال معوض ،**المرجع سبق ذكره** ، ص 127.

2- وصال العزاوي:**تطور التحالف التركي –الإسرائيلي و الأمن العربي** ،مجلة دراسات الشرق أوسطية ،عمان ،2000،عدد 12 ،ص 25.

ومن الواضح، فإن سياسة تركيا انطلقت من مصالح واعتبارات ذاتية بحتة للحصول على الدعم الأمريكي والغربي. وذلك ما عبرت عنه صحيفة **أولوس** في(نيسان/إبريل 1949) حين قالت:" **إن تركيا**

سائرة في هذه القضية كما في جميع القضايا الأخرى على السياسة الواقعية، فلا هدف لها سوى مصالحها الخاصة بها، ولا يشغل بالها غير المخاطر التي تجابهها 1 " .لذلك فإن البعض يعزو توجه تركيا نحو إسرائيل بهذه الوتيرة المتصاعدة إلى الضغط الأمريكي على الحكومة التركية من جهة، وسيطرة اللوبي الصهيوني على العديد من وسائل الإعلام في تركيا من جهة أخرى الأمر الذي دفع بأنقرة إلى الاعتراف بتل أبيب.

ولتنفيذ إجراءات إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، تقرر أن يكون التمثيل الدبلوماسي بين البلدين بدرجة وزير مفوض . ففي (تشرين الأول/أكتوبر 1949) تم تعيين اليهودي (**فيكتور إليعيزر Victor Eliezer**) قنصلا عاماً لإسرائيل في تركيا ، كما تم تعيين (**إلياهو ساسون Eliyahu (Sasson** وزيرا مفوضاً لإسرائيل في أنقرة، وفي (آذار/مارس 1950) افتتحت تركيا سفارتها في تل أبيب .وفي ذلك الصدد عبّر وزير الخارجية الإسرائيلي (**أبا إيبان Abba Eban**).

بقوله" :**إن قيام علاقات إسرائيلية تركية متينة . يمنح إسرائيل هوية شرق أوسطية ويفتح ثغرة واسعة في جدار الحصار العربي المفروض على إسرائيل**" . 2

1- عوني السبعاوي ، **موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل** ، مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية ، 1998،جامعة قطر، ص 21.

2- غازي حسين ، **تركيا و العرب و إسرائيل**، مجلة الفكر السياسي، دمشق ، 1998-1999،عدد 4-5 ،ص 136.

كما تطورت العلاقات بين تركيا وإسرائيل خلال خمسينيات القرن الماضي، حيث زار (**دافيد بن غوريون David Ben-Gurion**) رئيس الوزراء الإسرائيلي أنقرة سرا عام1958).

والتقى نظيره التركي (**عدنان مندريس Adnan Menderes**) وتم الاتفاق بينهما على القواعد الأساسية للشراكة بين البلدين ، والقيام بحملات علاقات عامة للتأثير على مواطني الدولتين لقبول العلاقات فيما بينهما . كما طرح (**بن غوريون**) على نظيره التركي إقامة حلف إقليمي يرمي إلى قوة التحالف بينهما بدعم من الرئيس الأمريكي (**دوايت أيزنهاور Dwight D. Eisenhower**).

ومنذ تلك الفترة استمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية بالتحسن في مختلف المجالات، رغم ما كان يطرأ عليها من توتر بين الفينة والأخرى بسبب عدد من القضايا، والتي كان أهمها القضية الفلسطينية .حيث شهدت العلاقات التركية – الإسرائيلية بعض التوتر بعد حدوث الأزمة التركية – القبرصية الأولى(1963-1964) ، فقد اختارت إسرائيل صف اليونان، وبعد حرب (1967) أيدت تركيا موقف العرب وطالبت بضرورة الانسحاب الكامل من الأراضي العربية التي احتلتها إسرائيل ، كما صوتت تركيا في الأمم المتحدة ضد إلحاق شرقي القدس إداريا بإسرائيل . لكن رغم كل ذلك التوتر، إلا أن تركيا رفضت في (أيلول/سبتمبر 1969) قرار منظمة المؤتمر الإسلامي الذي طالب بقطع العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل وذلك رداً على إحراق المسجد الأقصى .وظل التوتر بين أنقرة وتل أبيب قائماً بعد ذلك، حيث شهدت العلاقات بين الدولتين تراجعا جديدا، كان سببه التدخل الإسرائيلي في منطقة (كردستان العراق) ، حيث أكدت التقارير الاستخبارية التركية، أن إسرائيل تخطط مع عدد من القادة الأكراد، لشن هجوم واسع ضد القوات العراقية .

1- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها**،1991-2001 ، رسالة ماجستير معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،ص 33.

وعليه، ظل التوتر قائماً حيث لم تسمح تركيا للولايات المتحدة الأمريكية باستخدام قواعدها في الحلف الأطلسي خلال حرب (1973)، لتزويد إسرائيل بالسلاح وسمحت للطائرات السوفيتية باستخدام

مجالها الجوي في طريقها إلى مصر، لتجديد مخزون سلاحها أثناء الحرب . كما صوتت تركيا أيضاً في(10 تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1975)لمصلحة القرار رقم (3379) الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة، والذي عرف الصهيونية على أنها شكل من أشكال العنصرية والتمييز العنصري .وما زاد التوتر بين البلدين في حينه هو استقبال تركيا لوفد من منظمة التحرير الفلسطينية عام (1976)واعترافها به كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني، والسماح بفتح مكتب دبلوماسي لمنظمة التحرير عام (1979) غير أن هذه السياسة وضعت حدودا لعلاقات تركيا بإسرائيل ، إذ ضعفت تلك العلاقات رغم استمرار الارتباطات بينهما وتفهم كل منهما اهتمامات الآخر.

وخلال عقد الثمانينيات قامت تركيا بتقليص نشاطها الدبلوماسي مع إسرائيل، بعد أن أغلقت قنصليتها بالقدس، وخُفض التمثيل الدبلوماسي في سفارتها بتل أبيب إلى قائم أعمال سكرتير ثان في (آب/أغسطس 1980) وذلك رداً على قرار الكنيست في (تموز/يوليو 1980) باعتبار القدس عاصمة كاملة لإسرائيل .إلا أن العلاقات عادت إلى طبيعتها عقب الانقلاب العسكري في تركيا في (12 أيلول/سبتمبر1980) .1

فبعد تشكيل الحكومة بزعامة (**تورغوت أوزال Turgut .zal**) تميزت العلاقات بين أنقرة وتل ، أبيب بسرعة وتيرتها، فكانت الزيارات بين الطرفين متلاحقة وذات طابعين، دبلوماسي وعسكري .

1-هشام عبد العزيز (2001): **العلاقات العسكرية الإسرائيلية – التركية** ، مجلة جامعة أم القرى السعودية http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm/2001

ولعل من أبرز تلك الزيارات زيارة سرية في (آب/أغسطس 1980) ضمت وفداً رفيع المستوى من وزارتي الدفاع والخارجية الإسرائيلية إلى أنقرة، لإجراء محادثات مع وزير الخارجية التركي (**خير الدين**

أركمان **Kheireddine Erkman**) بشأن التعاون بين البلدين . تلتها زيارة (**آرئيل شارون Ariel Sharon**) وزير الدفاع الإسرائيلي إلى اسطنبول في بداية عام (1984) للتباحث مع المسئولين الأتراك حول رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين؛ مما حذا في المقابل قيام وفد تركي بزيارة غير رسمية لإسرائيل في (أيلول/سبتمبر 1984)من نواب حزب الشعب المعارض، والالتقاء بوزير الخارجية الإسرائيلي (**إتسحاق شامير Yitzhak Shamir**) . الذي عبر بأن تؤدي مثل تلك الزيارات إلى تعزيز العلاقات بين البلدين .1

وفي هذه الصدد يمكن القول بأن مرحلة الثمانينيات من القرن الفائت شهدت تحولاً في موقف المعارضة التركية من العلاقات مع إسرائيل .

كما أعطت الحكومة التركية، بعد زيارة المبعوث الإسرائيلي إلى أنقرة في (شباط/فبراير1986) الضوء الأخضر لجميع أطياف المجتمع التركي من الصحفيين والمفكرين والنواب والأحزاب لتلبية أي دعوة يتلقونها من إسرائيل .2

1- عماد الضميري: **تركيا و الشرق الأوسط** ؛ مركز القدس للدراسات السياسية ؛ عمان؛ 2002 ،ص 103 .

2- جلال معوض**العلاقات التركية– الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات** ، مجلة شؤون عربية ، بيروت، 1998،ص 138.

كما شهدت مرحلة التسعينيات تطورا ملحوظاً في تبادل الزيارات ، وتفعيل التعاون وتوقيع الاتفاقات بين كلٍ من أنقرة وتل أبيب، ساعد على ذلك المتغيرات الإقليمية والدولية التي طرأت مطلع التسعينيات من القرن المنصرم، تمثّلت في تفكّك الاتحاد السوفيتي وانتهاء مرحلة الحرب الباردة، بالإضافة إلى

نشوب حرب الخليج الثانية عام (1991) ، وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام، وتسوية الصراع العربي الإسرائيلي؛ كل ذلك أدى إلى تعميق مستوى التمثيل الدبلوماسي والسياسي بين تركيا و إسرائيل .1

ففي عام (1991) تمّ رفع مستوى التمثيل الدبلوماسي بين البلدين لمستوى سفراء ، وفي (نيسان/إبريل 1992) ، تم التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارتي الدفاع التركية والإسرائيلية ، ثم تمّ إنشاء مجلس الأعمال التركي الإسرائيلي في (آذار/مارس 1993) ، وفي (تشرين أول/أكتوبر) من العام نفسه تم توقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لمحاربة ما يسمى" الإرهاب الأصولي "وقد أستمر ذلك التعاون وصولا إلى زيارة أول و زير خارجية تركي وهو (**حكمت جتين Hikmet Cetin**) إلى إسرائيل في(تشرين ثان/نوفمبر 1993) تلته زيارة رئيسة الوزراء التركية (**تانسو تشيلر Tansu Ciller**) في الشهر نفسه من عام (1994)، وهي أول زيارة يقوم بها مسئول تركي بهذا الحجم إلى إسرائيل منذ اعتراف تركيا بدولة إسرائيل عام (1949).1 ومهما يكن من أمر فقد مثّل عام (1995) تطورات أخرى في تاريخ العلاقات الثنائية بين البلدين، وذلك من خلال الاتصالات المكثفة التي مهدت لزيارة الرئيس التركي (**سليمان ديميريل Süleyman Demirel**) لإسرائيل والتي وصفتها وسائل الإعلام بالتاريخية الهامة ".

1- إبراهيم عبيد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 33.

علماً بأن جميع تلك الزيارات مهدت للانتقال إلى المرحلة الذهبية في تاريخ العلاقات الثنائية بين أنقرة وتل أبيب من خلال توقيع اتفاق التعاون الاستراتيجي في (23 شباط/فبراير 1996)، وهو ما ستأتي الدراسة على ذكره لاحقاً في المبحث الثاني من هذا الفصل.

المطلب الثاني : البعد العسكري والأمني:

إن التطور الذي شهدته العلاقات التركية–الإسرائيلية في المجال العسكري لم يكن مفاجئاً، بل استند إلى محطات عديدة في تاريخ العلاقات بين البلدين منذ اعتراف تركيا بإسرائيل عام (1949)، فقد كشف التقارب التركي الإسرائيلي عن حاجة كل من أنقرة وتل أبيب إلى دعم ومساندة الآخر لأي مواجهة خارجية قد تهدد أمن البلدين، وذلك بعد انهيار حلف بغداد، وعلى أثر الوحدة المصرية (1961) وثورة العراق في(تموز/يوليو 1958) ولتدعيم النفوذ الأمريكي في المنطقة – السورية (1958) أيضا .فقد أدرك كل من قادة البلدين الحاجة لتكوين تحالف سري فيما بينهما، الأمر الذي أدى إلى التوقيع على اتفاقية التعاون المشترك بين أنقرة وتل أبيب، أو ما سمي ب"الاتفاق الطارئ " صيف عام (1958) . ونصت هذه الاتفاقية على تدعيم التعاون الثنائي بين البلدين في شتى المجالات، بالإضافة إلى مساهمة الإسرائيليين ببناء بعض المطارات التركية . كما تضمن الاتفاق تعهدات إسرائيلية بمساندة المطالب التركية المتعلقة بالقضية القبرصية . ولعل استخلاص أهداف ذلك التقارب في تلك المرحلة كان بسبب عدة عوامل، أهمها 1:

1 – أن تركيا اتجهت إلى إسرائيل كبديل استراتيجي بعد أن رأت أن تشكيل أي نظام دفاعي إقليمي مع المحور العربي بات مستحيلا.

1–ابراهيم عبيد ، المرجع سبق ذكره ، ص 35.

2– رأت تركيا أن تقاربها من إسرائيل يفتح الطريق أمام التقارب التركي– الأمريكي، نظرا لما لإسرائيل من تأثير في الداخل الأمريكي.

3 –إمكانية تسليح إسرائيل للجيش التركي، والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحديث الجيش، ومساندتها في نزاعاتها مع اليونان على قبرص.

4 – تقديم كافة المساعدات الاقتصادية، بما لديها من خبرات في تكنولوجيا الصناعة والزراعة والري

لذلك، فقد شهدت تلك الفترة تطورا في التعاون الأمني بين أنقرة وتل أبيب بدأ بالاتفاق الطارئ عام (1958) ، مرورا باتفاقية" الرمح الثلاثي "التي أبرمت في ذات العام بين تركيا وإسرائيل وإيران ، وقد كانت تلك الاتفاقية تنص على تبادل المعلومات الأمنية، وعقد اجتماعات دورية بين رؤساء أجهزة الاستخبارات للبلدان الثلاثة . وبناء على هذه الاتفاقية أنشأت شعبة الاستخبارات والمهام الخارجية في الموساد مركزا استخبارياً لها في تركيا .حيث استطاعت من خلال المعلومات التي كانت تحصل عليها، من إحباط العديد من العمليات التي كانت تستهدف أمنها، انطلاقاً من العراق نحو فلسطين المحتلة .1

إلى جانب ذلك فقد نصت الاتفاقية أيضاً بين البلدان الثلاثة على تدريب الإسرائيليين للعملاء السريين الأتراك على أساليب وفنون التجسس المضاد، وكيفية استخدام الأجهزة الالكترونية مقابل قيام تركيا بتزويد إسرائيل بالمعلومات حول النوايا العربية تجاه الأخيرة.

1- جهاد عودة :**التحالف العسكري الإسرائيلي التركي** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،2003،عدد 153، مجلد 38، ص 322.

والجدير بالذكر، أن كِلا الدولتين وجدتا فرصة للتصدي للمد الشيوعي السوفيتي في حينه، خاصة بعد توجه عدد من الدول العربية مثل مصر وسورية نحو التسلح من الاتحاد السوفيتي، كذلك لمواجهة التيار القومي العربي في مصر بقيادة الرئيس (**جمال عبد الناصر**).1 ثم استمرت العلاقات الثنائية بين البلدين خلال ستينيات القرن الماضي على حالها .إلا أن إسرائيل أخذت فيما بعد بتزويد تركيا بالأسلحة، كما

عينت الأخيرة مستشارا عسكرياً لمتابعة الشؤون العسكرية والأمنية لأنقرة في إسرائيل، وذلك بهدف توطيد العلاقات بينهما .لذلك فقد تواصل التعاون الأمني والاستخباري بينهما بعد الغزو الإسرائيلي للبنان عام (1982)، وذلك لمراقبة الأوضاع هناك، حيث قدمت إسرائيل لتركيا وثائق سرية تشير لوجود تعاون عسكري بين منظمة التحرير الفلسطينية ومنظمات تركية يسارية وأرمينية وكردية، بالإضافة إلى تسليمها لتركيا ناشطين أتراكا موجودين في مخيمات فلسطينية داخل لبنان يقدر عددهم ب (290)شخصا ورغم إعراب تركيا عن رفضها للغزو الإسرائيلي ، ومطالبتها بالانسحاب من الأراضي اللبنانية إلا أن ذلك لم يؤثر على طبيعة العلاقات بين البلدين. 2

ثم وقع الجانب العسكري بين البلدين على برنامج تعاون سري بينهما حول تطوير الطائرات من نوع

(f4) التركية بكلفة (400 مليون دولار) عام (1986) كذلك ما نشر عن علاقات مستشار الرئيس التركي (**أوزال**)في حينه مع إسرائيل ، والقيام بعدة زيارات سرية لتل أبيب، وعقد صفقات لشراء قطع غيار أجهزة الكترونية إسرائيلية للطائرات التركية.

1- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها**،1991-2001 ، رسالة ماجستير معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القدس ، ص 35.

2- جهاد عودة :**التحالف العسكري الإسرائيلي التركي** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ،2003،عدد 153، مجلد 38، ص 325 .

وفي(تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1989) وُقعت اتفاقية التعاون بين سلاحي الجو التركي , و الإسرائيلي والتي تمحورت حول عدة نقاط منها 1:

- التعاون بين تركيا وإسرائيل في البعد الجوي، وبخاصة في التدريب وتبادل المعلومات.

- التعاون في مجال تحسين الطائرات التركية وتطويرها، بخاصة طائرات (phantom 5) بعد الخبرة التي حققتها إسرائيل في تحديث هذه الطائرة لتعرف هذه الطائرة باسم (Korns2000)

- السماح للطائرات الإسرائيلية باستخدام المجال الجوي التركي للاستطلاع.

وعليه، فقد تطورت شبكة الاتصالات ومجالات التعاون، ففي (نيسان/إبريل 1991) قام قائد سلاح الجو الإسرائيلي (**بن نون Ben–Nun**) بزيارة تركيا، يرافقه رؤساء شعبة العمليات والتدريب والتسلح لاستكمال الإجراءات المتعلقة بين سلاحي الجو التركي والإسرائيلي .كما وصلت طائرات (F16) وطائرات استطلاع متقدمة، لترابط في منطقة ديار بكر بالقرب من الحدود التركية العراقية ، وقد تم طلاء هذه الطائرات بلون سلاح الجو التركي إمعاناً في التمويه .وفي المقابل انتقل سرب من طائرات سلاح الجو التركي ليرابط في قاعدة (**رامات دافيد Ramat David**) شمال إسرائيل وخلال حرب الخليج الثانية عام (1991)، استخدمت الطائرات الإسرائيلية الأجواء التركية لضرب عدد من الأهداف داخل العراق ، شماله وغربه. وفي هذا الصدد يقول العميد الإسرائيلي (**بورام بهات Buram Bhatt**)رئيس شعبة الاستخبارات الجوية الإسرائيلية في مقابلة له حسب جريدة **روماح** (عدد 42)، الصادرة عام (1992) .

1- وصال العزاوي: **تطور التحالف العسكري الإسرائيلي – التركي و الأمن العربي**، مجلة دراسات شرق أوسطية ، عمان ،2000،ص 30.

قوله ":كان لا بد من التدخل الإسرائيلي بعد فشل دول التحالف في تدمير بنية الأسلحة غير التقليدية العراقية، وكانت الأجواء التركية هي الأكثر مناسبة للاستخدام من طائرات سلاح الجو الإسرائيلي ، التي كانت تقوم بعدة طلعات يومية ووصلت إلى مشارف بغداد "1.

وفي (نيسان/إبريل 1992) تمّ التوقيع على وثيقة بشأن مبادئ للتعاون بين وزارتي الدفاع التركية والإسرائيلية ، وقامت الدولتان في(تشرين أول/أكتوبر 1993) بتوقيع مذكرة تفاهم لإنشاء لجان مشتركة لكبار المسئولين للتعاون في مجال جمع المعلومات الاستخبارية عن (سورية والعراق وإيران) ، وتعزيز قدراتهما العسكرية في مواجهة البلدان الثلاثة تلك2.

وقد استمر التعاون العسكري والأمني الاستخباري، بين جهاز الاستخبارات التركي (**ميت -MIT**) وجهاز الاستخبارات الإسرائيلي (**الموساد- Mossad**)خلال تسعينيات القرن الفائت، وعمل الطرفان على توسيع قاعدة التعاون العسكري، وتخلل ذلك الزيارات التي سبق الإشارة إليها، إلى درجة أن دبلوماسياً من السفارة الإسرائيلية في أنقرة وصف لقاء الرئيسين (**وايزمان وديميريل**)وتحت العلمين الإسرائيلي والتركي" بأنه مثل الحلم "

1- وصال العزاوي ، مرجع سبق ذكره ، ص32.

2- رنا خماش ، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة العربية** ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، عمان ،ص29.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي والتجاري:

رأت تركيا من خلال إقامة العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل ، أن تنشط اقتصادها وتجارتها معها ، بحكم توافر عوامل التكامل والتقارب الجغرافي بينهما، في حين كانت اقتصاديات الأقطار العربية وتركيا تمر بمرحلة ركود، بالإضافة إلى أن تجارة تركيا الخارجية مع هذه الأقطار لم تكن ذات أهمية لأنقرة.

لذلك لم تعر تركيا اهتماما ً للسوق العربية، بل اتجهت ناحية السوق الإسرائيلية ، ولعل ما أكده وزير التجارة والاقتصاد التركي (**جميل بارلاس Jameel Barlas**) لوكالة (بالكورBalchor) الإسرائيلية في 19 شباط/فبراير 1949 بعد زيارة الوفد الإسرائيلي لإجراء مفاوضات تجارية مع الأتراك ، بقوله":**إن كلاً من تركيا وإسرائيل يتمم إحداهما الآخر من وجهة النظر التجارية، فبينما تستورد تركيا من إسرائيل المنتجات الصناعية على نطاق واسع، فإن إسرائيل تكون مهمتها استيراد المواد الخام على الأخص من تركيا** ".1 لذلك، فقد ظهر في خمسينيات القرن الماضي مدى اهتمام المسئولين الأتراك والإسرائيليين بتعزيز العلاقات فيما بينهما، خاصة في المجالين الاقتصادي والتجاري .فإسرائيل أدركت بأن تركيا سوقاً طبيعية لها نظرا لقربها منها، ولأنها تستطيع أن تقيم نوعاً من التكامل الاقتصادي بتصدير المنتجات والسلع المصنوعة إليها، وتستورد من إسرائيل المواد الأولية، فأقامت اتفاقية تجارية مع تركيا في (تموز/يوليو 1950)واتفاقية للنقل الجوي عام (1951) ، ثم شُكلت هيئة تنشيط السياحة بين البلدين عام (1950) حيث زاد التبادل التجاري بين البلدين من (13 مليون ليرة)تركية حوالي (4.65 مليون دولار عام (1952)إلى (65 مليون ليرة تركية) حوالي (23.2 مليون دولار) عام (1953).

1- عوني السبعاوي ، **موقف تركيا من قيام دولة إسرائيل** ، مجلة كلية الإنسانيات و العلوم الاجتماعية ، 1998 ،جامعة قطر ،ص ص: 21-22.

كما صدّرت تركيا لإسرائيل في حينه (50 ألف طن) من القمح واستوردت صفقة سكر تبلغ قيمتها (871.360ألف ليرة) تركية حوالي(311.2 ألف دولار)1 .

وأصبحت تركيا بذلك وحتى نهاية الخمسينيات الدولة . الأسيوية الوحيدة التي تقيم علاقات تجارية طبيعية مع إسرائيل .

وبدأت علاقات التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بالتحسن التدريجي عام (1960) ، حيث بلغت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا (8.9 مليون دولار)، في حين بلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا (7.7مليون دولار) .كما وقع الطرفان عام (1960)اتفاقية للتبادل التجاري قدرت ب (30 مليون دولار) ، ثم وقعت تركيا وإسرائيل عام (1967) اتفاقية تجارية أخرى، وذلك بعد مشاركة إسرائيل في معرض أزمير الدولي .علماً بأن قيمة رأس مال تلك الاتفاقية بلغت (10 ملايين دولار) ، كما وقّع الجانبان أيضا عام (1969). اتفاقية اقتصادية في مجال السياحة والاستيراد .2

ولكن العلاقات الاقتصادية والتجارية تأثرت سلباً في سبعينيات القرن الماضي بسبب التراجع الملموس في العلاقات السياسية والعسكرية بين أنقرة وتل أبيب، سيما بعد حرب عام (1973) ولجوء العرب لاستخدام سلاح النفط في وجه العالم، والذي أثبت فعاليته حينذاك في التأثير على مجريات الحرب . فقد تقلصت الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا إلى (2.6) مليون دولار، وبلغت الواردات الإسرائيلية من تركيا بنحو (3.7 مليون دولار) .

1- رنا خماش ، **المرجع سبق ذكره** ، ص ص: 25-26.

2- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها**،1991-2001 ، رسالة ماجستير معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،ص 37.

الأمر الذي اضطر تركيا لإعادة النظر مجدداً في علاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية والتجارية تجاه جيرانها العرب، والعمل على تحسين العلاقات (العربية–التركية)، خصوصاً بعد تحقيق العرب فوائد ضخمة بسبب أزمة بترول عام (1973).

ثم حرصت تركيا بعد ذلك على إضفاء نوع من السرية على علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل ، كي لا تتأثر العلاقات الاقتصادية التركية–العربية سلباً، وإن أهملتها بعد ذلك .فقد اتجهت تركيا نحو تعزيز علاقاتها الاقتصادية بإسرائيل، لأنها لم تعد بحاجة إلى الاقتصاديات العربية نتيجة تزايد مشاكلها السياسية مع سورية والعراق حول مسألة المياه، ونتيجة لذلك فقد ازداد حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بين عامي (1987 –1988) من (61.367 مليون دولار) إلى (90.635 مليون دولار) . بالإضافة إلى زيادة عدد الشركات الإسرائيلية الخاصة العاملة في تركيا من شركة واحدة استثماراتها 1ألف دولار عام (1984) إلى 4 شركات استثماراتها (220)ألف دولار عام (1986) وفي نهاية عام . (1988)ارتفع عدد الشركات إلى 9 شركات، استثماراتها (1.124 مليار ليرة تركية).1

وفي تسعينيات القرن الماضي قطع الجانبان شوطاً كبيرا في اتجاه تمتين علاقاتهما الاقتصادية والتجارية وقيام مشاريع مشتركة بينهما في مجالات الإنشاء والمقاولات المتعددة الأغراض، فقد اعتبر (**ميكاهارش Michael Hirsh**) وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي بأن تركيا سوقاً رائجة للمبيعات الإسرائيلية وفي منتصف عام (1992) قام وزير الخارجية التركي (حكمت تشنين) بزيارة إسرائيل والتوقيع على اتفاقية تجارية تقضي بإنشاء مجلس عمالة تركي– إسرائيلي مشترك، بهدف تنشيط الاقتصاد والتجارة بين البلدين.

1- جلال معوض ، (1996):**العلاقات التركية– الاسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات**، شؤون عربية ،القاهرة ،ص 143.

حيث بلغ حجم التبادل التجاري بينهما عام (1993) أكثر من (200 مليون دولار). 1 (انظر الملحق 1)

وبلغ التعاون مداه أثناء فترة تولي (**تانسو تشيلر Tansu Cille**) لرئاسة الحكومة التركية حين اصطحبت معها وفداً يبلغ عدد أعضاؤه (230) شخص خلال زيارتها لإسرائيل في (كانون ثانٍ /نوفمبر 1993) ، فقد ضم الوفد وزراء الخارجية والزراعة والطاقة والصناعة والصحة ونحو (خمسين 50) شخصية اقتصادية وتجارية ، ونحو (عشرين20) مواطناً تركياً من أصل يهودي يمثلون جاليتهم في تركيا .2

وتم خلال تلك الزيارة إقرار العديد من الاتفاقيات التجارية والثقافية مما أدى إلى تضاعف حجم التبادل التجاري بينهما حيث بلغ حجم التبادل التجاري عام (1995)قرابة (465 مليون دولار) . علماً بأن تركيا تأتي في المرتبة الثالثة عشرة في ترتيب الدول التي تقوم إسرائيل بالتصدير إليها، فيما تأتي إسرائيل في المرتبة التاسعة في ترتيب الدول التي تصدر إليها تركيا السلع .كما أن السياحة التركية وصلت في حينه أيضاً إلى مستويات غير مسبوقة، بفضل الشركات الإسرائيلية العاملة في تركيا في مشروع الغاب" حيث بلغ عدد الشركات العاملة في هذا المشروع عام (1995)حوالي (118) شركة .

أما حول السياحة بين البلدين، فيعتبر المجال السياحي، مجال التعاون الأكثر بروزا بين تركيا وإسرائيل ، وشهد ذلك القطاع محطة هامة تمثلت في توقيع اتفاقية التعاون السياحية بين البلدين أثناء زيارة وزير السياحة الإسرائيلي إلى تركيا في (تموز/يوليو 1992.)

Pemra Hazbai (2004): "**Political troubles between Turkey and Israel**", The Washington
Institute for Near East Policy: -1
http://www.washingtoninstitute.org

2- عوني السبعاوي، **تركيا و الكيان الصهيوني ،ميادين الشراكة الإستراتيجية** ،مجلة الفكر السياسي، 2001،ص156.

حتى عام (1986) سوى 7000 سائح إسرائيلي ، ثم قفز هذا الرقم إلى 160000 سائح في عام (1992)، والى 350000 سائح سنوياً منذ عام (1994) وينفق السائح المتوسط 1000 دولار، وعلى ذلك، فإن صناعة السياحة والتي تحقق معدل دوران سنوي 1.85 بليون دولار جعل الميزان التجاري يميل لصالح تركيا .1 انظر ملحق 2

وتحاول الدعاية الإسرائيلية لتشجيع قدوم السائحين الأتراك ، حيث يقول في ذلك الكاتب الإسرائيلي

(**أوري غوردن Uri Gordon**) " في البلدين نظام ديمقراطي ، ولو اقتصر التقاطع بين البلدين على هذه النقطة، فإن ذلك كاف لتأسيس تعاون ممتاز ."كما ويشير نائب القنصل الإسرائيلي في اسطنبول **أوري غاث** . بقوله" :**بأنه يجب أن يعرف الأتراك أن كل تاريخ إسرائيل له صلة بالعثمانيين والأتراك** "

2

ومهما يكن من أمر، فإن السياحة بين البلدين شكلت مجالاً خصباً للتعاون بين أنقرة وتل أبيب، من خلال تقريب وجهات النظر بين الشعبين، ومحاولة جسر الهوة الثقافية والدينية، حيث تم استخدام السياحة للعمل على دعم التواصل بين الشعبين التركي والإسرائيلي ومحاولة إيجاد أرضية لتأقلم الثقافتين فيما بينهما .الأمر الذي عزز بعد ذلك تشكيل عدداً من الاتفاقات والمعاهدات، وصولاً . إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي في (شباط/فبراير 1996).

1- فوزي درويش:**البعد العسكري في العلاقات التركية الاسرائيلية** ،مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،1999،عدد 138 ،ص 278.

2- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات** ،دار رياض الريس للنشر ، بيروت ،1997،ص 268.

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية:

وبعدما بات معلوماً في منطقة الشرق الأوسط أن يكون للصراع على المياه التأثير المباشر على الأمن والاستقرار، لندرة الموارد المائية في أكثر بلدان المنطقة، فإن المياه أصبحت قضية من قضايا الأمن القومي والسياسة الخارجية والاستقرار الداخلي1 ، الأمر الذي دفع تركيا لاستغلال ورقة المياه في الضغط سياسياً على المنطقة وتحديداً دول الحوض(سورية والعراق) ، لوجود منبع نهري دجلة والفرات لديها .وقد دفع ذلك بإسرائيل إلى تقديم الفنية والتقنية إلى تركيا .بعد أن أرسلت تركيا بعثة إلى إسرائيل عام (1989) للتنسيق في ذلك الشأن، فقد تم إرسال وفود من الخبراء الإسرائيليين التابعين لشركات إسرائيلية مختلفة إلى أنقرة لتقديم خبراتهم في مشاريع تتعلق بالأمن الغذائي، وتطهير التربة واستصلاح الأراضي الزراعية.

علماً بأن المشاريع المائية التي تقوم بها تركيا، هي مشاريع إسرائيلية الأصل .فإسرائيل التي ترفع شعار" من النيل إلى الفرات " تتطلع لنقل المياه من خارج المنطقة إليها، ويأتي في مقدمة هذه المخططات، نقل المياه من تركيا إلى إسرائيل ولعل هذا الأمر هو ما دفع بالجامعة العربية في(آذار/مارس 1998) للتعبير عن قلقها إزاء التعاون (التركي– الإسرائيلي) ، وطالبت تركيا بإعادة النظر في سياساتها. ولما لمشاريع المياه من أهمية، فإن الدراسة ستحاول تسليط الضوء على مشاريع الشراكة المائية بين البلدين، وذلك على النحو الآتي:

1- عماد الضميري ، **تركيا و الشرق الاوسط** ،مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ،2002، ص 41.

1- مشروع أنابيب السلام(Peace pipeline project):

أعلنت تركيا في (حزيران/يونيو 1987)عن مشروع أنابيب السلام، وقد عبر عنه مستشار رئيس الوزراء التركي للشؤون الخارجية جيم دونا الذي طرح المشروع خلال المؤتمر الثالث لمركز الدراسات بجامعة جورج تاون الأمريكية، مشيرا إلى أهمية تطوير علاقات التعاون الاقتصادي الإستراتيجية والدولية بين دول الشرق الأوسط لتحقيق المنافع المشتركة من استغلال الموارد المائية .والمشروع تمّ طرحه مسبقاً من قِبل المهندس الإسرائيلي(**إليشع كاليElisha Cali**) عام (1974) باسم مشروع" مياه السلام ."وتبع هذا المشروع أيضاً مخطط آخر وضعه خبير الري الإسرائيلي (**شارون أولوزروف**) 1، ويهدف المشروع إلى تزويد منطقة الشرق الأوسط وتحديداً (سورية والأردن وإسرائيل) من فائض مياه نهري (سيحان وجيحان) التركيين ، إلا أن الرفض العربي وخاصة السوري لإيصال المياه إلى إسرائيل من خلال أنبوب عبر أراضيها دفع بتركيا إلى م راجعة هذا التصور، واستبداله بمشروع أوسع ويتألف من خطين الأول :(تركيا، سورية، الأردن، السعودية).ويبلغ إجمالي طول الخط نحو (2650) كيلو متر .أما الخط الثاني :فيتألف من (تركيا، الكويت، البحرين، قطر، عُمان).وبالنسبة لكلفة المشروع الإجمالية فتبلغ نحو (21 مليار دولار)، وبطاقة (6 مليون متر) مكعب سنويا؛ وقد رفضت الدول العربية مشروع مياه أنابيب السلام لعدة أسباب أهمها :

.1- الخوف من أن يصبح أمن الدول العربية بيد تركيا، فقد تلجأ تركيا لقطع الماء في الظروف الأمنية، أو استخدامه كسلاح لبلوغ الدور الإقليمي الذي تنشده.

.2- التكاليف الباهظة للمشروع، والسعر المرتفع للمياه.

1- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها**،1991-2001 ، رسالة ماجستير معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،ص 39.

وبعد الرفض العربي، طالب وزير الخارجية الإسرائيلي (**شمعون بيرس**) نظيره التركي (**مسعود يلمظ**) في عام(1988) بتنفيذ الوعود التركية السابقة بإمداد إسرائيل بالماء، ضمن مشروع مياه أنابيب السلام .لذلك بدأت تركيا بالتفكير في نقل كميات كبيرة من المياه تقدر ب (200 -400 مليون م 3 سنوياً) وذلك عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة، عن طريق بالونات ضخمة سعة كل منها(1.8 مليون م 3)وهي مصنوعة من البلاستيك حسب تصميم إحدى الشركات الكندية ويتم جرها من البحر المتوسط بواسطة سفن إسرائيلية ، من تركيا إلى سواحل إسرائيل .وقد يتطلب ذلك إنشاء أرصفة خاصة "بين البلدين لتحميل وتفريغ المياه، وأنيطت تلك المهمة لشركة (تاهال Tahal) الإسرائيلية فقدرت تكلفة استيراد إسرائيل للمياه من تركيا هي (250 مليون م 3) أي ستصل تكاليفها إلى (87.5 مليون دولار).

لذلك واجه هذا المشروع صعوبات تقنية ، فلم يخرج إلى النور شأنه كشأن مشروع أنابيب السلام .

2- مشروع قناة السلام(Peace Canal Project):

1. وقد طرح هذا المشروع من قِبل المهندس الإسرائيلي (**بوازواتشل Boaz ve Atchel**) بعد فشل مشروع أنابيب السلام، فإسرائيل ما ا زلت ترى إمكانية استيراد المياه من تركيا، لذلك فقد أعد معهد الدراسات الإسرائيلية في نيويورك مشروع اً باسم" قناة السلام"، ويقوم المشروع على مد أنبوبين

ينقلان المياه من بحيرة أتاتورك أو من نهري (سيحان وجيحان) على نهر الفرات إلى هضبة الجولان السورية، بحيث يشكلان هناك شبه بحيرة مستطيلة بطول (60 كم)، وعرض(670 متر)، ويتمدد المشروع من الشمال إلى الجنوب، ويشّكل حاجزا مائياً بين سورية وإسرائيل.

1- محمد احمد السامرائي (1998): **الموارد المائية و الأطماع الصهيونية** ، مجلة الفكر السياسي ،عدد2 ، ص 197.

ثم يتفرع منه أنبوبان، أحدهما يتجه غرباً نحو" بحيرة طبريا "لمصلحة إسرائيل والآخر تجاه نهر اليرموك خلف" سد الوحدة "لمصلحة كل : (من سورية والأردن) وقد هدف المشروع إلى ما يلي:

.1- تعزيز الجانب الأمني لإسرائيل عن طريق القناة، الحاجز في الجولان وتحسين نهر الأردن مقابل انسحاب الأخيرة من مرتفعات الجولان والضفة الغربية.

.2- الحفاظ على نوعية المياه وزيادة كمية المياه في المنطقة وتوزيعها بشكل متساوٍ بين الأطراف الأربعة(سورية، والأردن، والأراضي الفلسطينية وإسرائيل .

.3 - إنتاج طاقة كهربائية نظيفة وغير ملوثة للبيئة تقدر ب (100 ميغاواط.)

.4- تأمين إطار للإجراءات الأمنية والمياه في المنطقة كحل عادل في أساس هيدرولوجي وأمني.

.5- خلق الحوافز للحفاظ على المياه والسلام من خلال الوصول لكمية المياه المطلوبة.

وكان لهذا المشروع عدد من المخاطر، منها 1:

أنه يعطي إسرائيل الإمكانية النسبية في التحكم بمياه الفرات والمنحدرات الجنوبية لهضبة الجولان، وعليه فستصبح سورية محاصرة مائيًا.

يمثل تنفيذه حدوداً مائية ثابتة ونهائية بين هضبة الجولان المحتل كخطوط هدنة جديدة .

تؤخذ المياه إلى إسرائيل من نهر الفرات ويبقى العراق في وضع مائي مأزوم .

1- إبراهيم عبيد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 41.

مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP):

يعد مشروع جنوب شرق الأناضول أحد أهم مشاريع تنمية جنوب شرق الأناضول في تركيا، وترجع بدايات هذا المشروع إلى بداية تأسيس الجمهورية التركية من خلال إقامة محطات إنتاج الطاقة الكهربائية وإقامة السدود على نهر الفرات عام (1936) وقد بدأت الحكومات التركية المتعاقبة، في إجراء العديد من الدراسات والأبحاث لإيجاد صيغة مثالية للاستفادة من مياه الفرات في عملية تطوير المناطق المتخلفة في تركيا فقد استمرت الدراسات التي قامت بها مؤسسة شؤون المياه التركية حتى عام (1986)، حيث قدمت دراسة إلى هيئة تخطيط الدولة في إنشاء مشروع اقتصادي وتنموي ضخم يهدف إلى تنمية مناطق جنوب شرق تركيا.

وعلى إثر ذلك أقرت الحكومة التركية المشروع، وأنشأت إدارة خاصة للقيام على تنفيذ المشروع وسميت" إدارة تنمية جنوب شرق الأناضول "وعينت الحكومة التركية وزيرا لرئاسة هذه الهيئة باسم وزير شؤون جنوب شرق الأناضول ومشروع جنوب شرق الأناضول(غاب)هو المشروع التنموي الأكبر والأعلى طموحاً في تاريخ الجمهورية التركية، حيث يعتمد على (80%) من مياه نهر الفرات ، و(% 20) من مياه نهر دجلة .ويمتد المشروع على المنطقة التي تشمل محافظات " :اضي يمان" "باطمان"،" ديار بكر"،" غازي عينتاب"،" لكس"،" ماردين"،" سيرت "و"شانلي ادرنة ." ويحدّ هذه المنطقة من الجنوب سورية ومن الشرق والجنوب دولة العراق، وتبلغ مساحتها

(75385كم 2)وتشكل نسبة (9.7 %) من مساحة تركيا .كما تشكل (20 %) من مجموع الأراضي الزراعية والتي تبلغ مساحتها نحو(8.5 مليون هكتار3) وهي السهول الواسعة في حوض الفرات ودجلة الأدنى، وتسمى هذه المنطقة بالهلال الخصيب أو ما بين النهرين العليا، وهي منطقة معروفة بمهد الحضارة في تاريخ الإنسانية، وشكّلت طوال العصور جسر عبور بين منطقتي ما بين النهرين والأناضول.1

1- موقع المعرفة الالكتروني :http://www.marefa.org./2012

وتحول المشروع مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي إلى مشروع اقتصادي تنموي إقليمي متعدد القطاعات، يشمل قطاعات الري وتوليد الطاقة، ومشاريع الهيدرو كهرباء والزراعة والبنية التحتية الريفية والمدنية والتربية، والصحة،ووضعت في حينه خطط لبناء 22 سداً ضمن استثمار مصادر المياه، وتسعة عشر مركزا هيدرو كهربائيا، وشبكة ري تروي مساحات تصل إلى (1.7 مليون هكتار) من الأراضي الزراعية ، وبلغت كلفته الإجمالية (32 مليار دولار)، كما بلغت قوة مجموع مراكز الطاقة للمشروع (7476ميغاواط)، وهذا يعني إنتاجاً سنوياً من الطاقة يبلغ (27 مليار ميغاوات) في الساعة .2 (GWH)ويتكون المشروع من 13 مشروعاً رئيسياً وعشرات غيرها، 6 مشاريع منها على نهر دجلة، و 7على نهر الفرات وفروعها لإرواء مساحة تبلغ (1.69 مليون هكتار) وتعادل (6.76 مليون دونم3). ومشروع(غاب) سيساهم في خدمة أهداف تأمين الاستقرار الاجتماعي والنمو الاقتصادي والنهضة القومية التركية .وتأتي الطاقة والزراعة في طليعة القطاعات المهمة التي تأخذ مكانها في هذا المشروع، مثل : المواصلات والمساكن والصناعة والتعليم والصحة والسياحة .3 والجدير بالذكر أن مشروع الغاب تم تصميمه على أيدي خبراء إسرائيليين منهم خبير الري (شارون ألوزوروف)، والمهندس (يوشع كالي).. ولمشروع الغاب تأثير كبير على حصة كل من العراق وسورية (د ول الحوض)، ويتضح ذلك من خلال ما عبر عنه الخبير المائي الأمريكي (**توماس ناف** Thomas Naff).حين أشار بأن إنجاز مشروع الغاب في تركيا، وتحديداً سد أتاتورك بشكل خاص سيؤدي إلى خفض إمدادات نهر الفرات إلى سورية بنسبة (40 %)،

وإلى العراق بنسبة (75 %) وحتى (90%) وفقاً لمصادر أخرى ، إضافة لما قد يسببه هذا المشروع للبلدين جراء ما سينتج من السدود ومشاريع الري من حبس لجزء كبير من الطمي . الذي تحمله المياه .

2- محمد احمد السامرائي: **الموارد المائية و الأطماع الصهيونية** ، مجلة الفكر السياسي دمشق ،1998 ،عدد2 ، ص 242.

ولعل التدخل الإسرائيلي في مشروع الغاب بدا واضحاً، حيث يُعتبر ذلك" **إقحاماً تركيا وإسرائيليا في الشأن السوري والعراقي وفي مياه دجلة و الفرات** ."وهذا ما ترغب به إسرائيل من خلال تحجيم القوة العربية، وحاجة العرب لإسرائيل وحلفائها .لذلك فقد صرّح وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في(25 آذار/مارس 1998) عقب انتهاء زيارته لأنقرة وترأسه لاجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة بين تركيا وإسرائيل قائلاً" إن إسرائيل وتركيا سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرقي الأناضول، وإن إسرائيل ستضع خبراتها في مجال الزراعة والريّ لخدمة هذا المشروع، حيث تمتلك تقنية متقدمة في هذين المجالين1 "

كما عُقد في (نيسان/إبريل 1991) اجتماع بين رئيس الوزراء الإسرائيلي (شمعون بيريز) والرئيس التركي (تورغوت أوزال) .وقد أشارت المصادر بعد انتهاء ذلك الاجتماع، إلى أن إسرائيل أعربت لتركيا عن استعدادها للتعاون معها حول تنفيذ هذا المشروع .وعليه فقد قام مدير المصادر المائية في وزارة الزراعة الإسرائيلية عام (1992) بزيارة إلى تركيا، تم خلالها الاتفاق على إعطاء دور بارز ومهم لإسرائيل فيما يخص دعم المشاريع المائية التركية .ثم أعقب ذلك قيام وفد إسرائيلي أخر مؤلف من (20)عضو بزيارة إلى أنقرة في (أيار/مايو 1993) ، اطلع خلالها على سير العمل والاستثمار في مشروع الغاب .كما أتيحت للوفد المذكور فرصة زيارة بعض منشآت المشروع ومنها سد (أتاتورك وأنفاق . شانلي- اورفة) ومهما يكن من أمر، فإن مشروع الغاب سيشكل خطرا كبيرا على الأمن القومي العربي، بحيث ستصبح كلتا الدولتين العربيتين الجارتين لتركيا العراق وسورية ، تحت رحمة تركيا التي ستتحكم بالموارد المائية كيفما تشاء، لأنها

البلد المنبع لنهري دجلة والفرات ، وذلك من أجل تحقيق مصالحها السياسية .ولعل ما يعزز وجهة النظر تلك، هو التدخل الإسرائيلي المباشر في مشروع الغاب، وتدخل الشركات الإسرائيلية والمهندسين الزراعيين وغيرهم من اجل إنجاح ذلك المشروع.

1- محمد احمد السامرائي ،

المرجع سبق ذكره ، ص ص :243-244 .

المبحث الثاني :تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1996– 2001)

دفعت الكثير من الظروف والتفاعلات الدولية والإقليمية التي دخلتها منطقة الشرق الأوسط– من انهيار الاتحاد السوفيتي، وهزيمة العراق في حرب الخليج الثانية ، ثم انعقاد مؤتمر مدريد للسلام عام (1991)، إلى المفاوضات الثنائية بين الدول العربية وإسرائيل إلى التمهيد نحو تعزيز العلاقات(التركية –الإسرائيلية) ، وتحرير تركيا من حساباتها الدقيقة في إقامة نوع من التوازن في علاقاتها مع كل من العرب وإسرائيل. 1حيث تميزت الفترة الواقعة بين عامي1991 - 1996 بأنها مرحلة بناء العلاقات السياسية والعسكرية والاقتصادية بين أنقرة وتل أبيب فقد أثمرت الجهود الإسرائيلية – التركية، خلال الفترة ما بين – 19951990 ، والتي ساهمت في تطويرها مجموعة المتغيرات أنفة الذكر، إلى رفع الحرج عن تركيا في تطوير علاقاتها مع إسرائيل ، فضلاً عن تقلص العلاقات الاقتصادية بين تركيا والعالم العربي، وظهور مشكلات سياسية داخلية وخارجية في تركيا، وتزايد عمليات حزب العمال الكردستاني وما نتج عنه من تأزم في العلاقات التركية – السورية .كل ذلك أدى إلى تطورات إيجابية في العلاقات التركية – الإسرائيلية لاسترجاع مكانتها ومركزها في توازن القوى في المنطقة .

لذلك، فإن العلاقات التركية– الإسرائيلية أضحت أكثر قوة ومتانة في جميع أبعادها، ما بين عام (1996-2001)، وهو ما سيتم التطرق له خلال هذا المبحث .

1- عبد الفتاح الرشدان:**السيف الهلال تركيا من اتاتورك الى اربكان** ، دار الشروق القاهرة ، 2001،ص 173 .

المطلب الأول : البعد السياسي والدبلوماسي:

ركزت أنقرة في تطوير علاقاتها مع إسرائيل بإقامة علاقات دبلوماسية قوية بين البلدين من أجل الوصول إلى علاقات عسكرية واقتصادية قوية فيما بعد، لتحقيق مزيداً من المصالح التي ستجنيها أنقرة من خلال التعاون بين الجانبين، وتحديداً في المجال العسكري والاقتصادي، فقد أنجزت هذه الاتفاقات العمل على تطوير الأسلحة والمدرعات التركية، بالإضافة إلى التدريب المشترك بين الجانبين، ثم عقد عدد من الاتفاقات حول السياحة وغيرها. .ففي سنة (1992) قام وزير السياحة التركي (**عبد القادر إتش**)بزيارة إلى إسرائيل لبحث عدة مشاريع تتعلق بمياه السلام، كما وقّع الطرفان على اتفاقية سياحية لتسهيل زيارات السياح من كلتا الدولتين1.

وفي (24 كانون ثانٍ/ يناير 1994) وجه الرئيس التركي (**سليمان ديميريل Süleyman Demirel**) دعوة رسمية لنظيره الإسرائيلي (**عزرا وايزمان Ezra Weizman**) لزيارة تركيا الذي لم يتوان عن تلبية الدعوة فزار أنقرة، رافقه وفد رفيع المستوى يضم نحو (72) شخصاً من كبار المستشارين تلتها زيارة رسمية أخرى قام بها وزير الخارجية الإسرائيلي (**شمعون بيريز**) في (نيسان/أبريل 1994) حيث التقى بالرئيس (**ديميريل**) ورئيسة وزرائه (**تانسو تشيلر**) ووزير خارجيته (**حكمت جيتين**)، كما تم توقيع اتفاقية بشأن البيئة. 2

1- إبراهيم عبيد ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 45 .

2- الأرشيف و المعلومات قسم (2010) ،**تركيا و القضية الفلسطينية** ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستشمارات ،بيروت، ص 15.

ورداً على زيارات المسئولين الإسرائيليين لأنقرة؛ قامت رئيسة الوزراء التركية (**تانسو تشيلر**) بزيارة إسرائيل في (تشرين ثانٍ/ نوفمبر 1994) ، ووقعت خلال زيارتها تلك عدداً من الاتفاقيات؛ مما يدلل بأن العلاقات التركية– الإسرائيلية وصلت إلى مرحلة متطورة ولعل أهم ما اشتملت عليه تلك الاتفاقات ما يلي: 1

1-مكافحة تهريب المخدرات عبر أراضي الدولتين.

2- تبادل المعلومات واتخاذ التدابير الأمنية لحماية المواطنين ضد الممارسات الإرهابية.

3- تبادل الخبرات التدريبية على وسائل مكافحة الجريمة.

4- تشكيل لجنة تركية – إسرائيلية مشتركة تضم خبراء ، وتجتمع دورياً للبحث في تنفيذ بنود الاتفاق وتطويره.

وقد مثّل عام (1995) تطورا جديداً في العلاقات الثنائية بين البلدين، حيث شهد اتصالات مكثفة تمهيداً لزيارة الرئيس التركي (**سليمان ديميريل**)لإسرائيل، والتي وصفتها وسائل الإعلام حينذاك بالتاريخية والهامة . فقد قامت (**تانسو تشيلر**) بزيارة إسرائيل مرة أخرى في (شباط/فبراير 1996)، ومهدت تلك الزيارة لتوقيع الاتفاق المشهود بين تركيا وإسرائيل ، فيما عرف" باتفاق التعاون الاستراتيجي " فقد جاء الإعلان عن الاتفاق العسكري بين البلدين إثر زيارة الرئيس التركي (**سليمان ديميريل**) لإسرائيل في (آذار/مارس 1996).وكان الاتفاق قد وُقّع بين تركيا وإسرائيل في(23 شباط/فبراير 1996)، أثناء زيارة الجنرال (**شفيق بيارPierre**) **Shafik** نائب رئيس القوات المسلحة التركية لإسرائيل .

1- عبد الفتاح الرشدان ،**المرجع سبق ذكره** ، ص126 .

وأن من بين ما تضمنه الاتفاق، أيضاً ما يسمى (المنتدى الأمني للحوار الاستراتيجي بين تركيا وإسرائيل) وأصدرت وزارة الدفاع الإسرائيلية في(18 آذار/مارس 1996) بيانا أعلنت فيه عن الاتفاق والتدريبات المشتركة.

وفي أغسطس من نفس العام وقع الطرفان اتفاقية أخرى حول تبادل المعلومات الاستخبارية .ومن الواضح فإن الاتفاق جاء ليعكس الرغبة الإسرائيلية في تفعيل دورها ضمن إطار الترتيبات الإقليمية الجديدة، وعلى نحو يزيد من تضييق الخناق على الطرف العربي، فيما يتعلق بقضايا التسوية والمياه والأكراد.1

وما من شك في أن الاتفاق العسكري بين أنقرة وتل أبيب ليس سوى تقدم إسرائيلي نحو النظام الشرق أوسطي الجديد والذي تحاول واشنطن بلورة ملامحه ، ووضع ركائزه الاقتصادية والأمنية وإن كان هذا الاتفاق لا يقدم الكثير في ظل وجود أدوات الردع والحماية الأطلسية والأمريكية في منطقة الشرق أوسط وفي مقدمتها الأراضي التركية .فالاتفاق التركي– الإسرائيلي جاء للضغط على سورية في قضايا متعددة منها قضية الأكراد .ولعل عملية السلام في المنطقة كانت عاملاً ثانياً لاستمرار الاحتقان في العلاقات التركية-السورية، كما أتاحت علاقات أنقرة بتل أبيب، لزيادة الحصار الغربي على العراق في التسعينيات وإقامة حظر الطيران في شماله ، الأمر الذي حمل دلالات بالغة الخطورة على الأمن القومي العربي .

وإن من أهم المواد التي تضمنها الاتفاق ما يلي:

1-إجراء مناورات وتدريبات عسكرية مشتركة، واستقبال السفن البحرية لكل من البلدين في موانئ البلد الآخر.

1- عبد الفتاح الرشدان ،المرجع سبق ذكره ، ص 126.

2-القيام بدورات بحرية مشتركة للحيلولة دون وقوع أعمال عدوانية في الشرق الأوسط، وكإجراء متمم لنشاط الأسطول السادس الأمريكي في المنطقة.

3- تقوم إسرائيل بتحديث وتطوير الطائرات المقاتلة التركية من طراز (فانتوم F4) من خلال ، برنامج تبلغ تكاليفه حوالي (600 مليون دولار أمريكي).

4-إنشاء منتدى أمني للحوار الاستراتيجي بين البلدين يشمل نشاطه أنشطة الاستخبارات وإقامة أجهزة تنصت في تركيا لرصد أية تحركات في سورية أو إيران .وإقامة آلية مشتركة لمواجهة هذه التحركات.

5-استخدام الأفلام الوثائقية لكل دولة، وتلتزم إسرائيل بموجبه بتقديم صور الأقمار التجسسية لتركيا.

6- التعاون الوثيق بين القوات الجوية التركية والإسرائيلية ، حيث يسمح للسلاح الجوي في البلدين باستخدام المجال الجوي للبلد الآخر.

لذلك قوبل الاتفاق المذكور بحملة إعلامية ودبلوماسية واسعة من جانب العرب وإيران ، وإذا كانت ردة الفعل السورية والإيرانية طبيعية، نظرا لمجاورة البلدين لتركيا، فإن الموقف المصري المنتقد بشدة للاتفاق كان مفاجئاً بعض الشيء على الرغم من وجود اتفاقات عسكرية وأمنية مشابهة بين مصر وتركيا. وبلغت ردود الفعل العربية المعارضة للاتفاق ذروتها مع البيان الختامي لقمة رؤساء وملوك الدول العربية التي انعقدت في القاهرة يومي (22 و 23 حزيران /يونيو 1996) ، والذي أعرب عن القلق من الاتفاق المذكور ودعوة تركيا إلى إعادة النظر به بما يمنع المساس بأمن الدول العربية. 1

1- عبد الفتاح الرشدان ،المرجع سبق ذكره ،ص 127.

كما شهد عام (1997)عدداً من الزيارات المتكررة بين أنقرة وتل أبيب .فقد زار وزير الخارجية الإسرائيلي(ديفيد ليفيDavid Levy) أنقرة في نيسان/أبريل من العام نفسه وجرى الاتفاق على خطة أطلق عليها اسم" تقدير المخاطر "لتقدير المخاطر المحتملة من إيران وسورية ضد تركيا وإسرائيل .

وعليه، فقد بقيت الزيارات متواصلة بين الجانبين على الرغم من فتور العلاقة بين أنقرة وتل أبيب إثر اندلاع انتفاضة الأقصى الفلسطينية عام (2000)، حين صوتت الأولى في الأمم المتحدة لصالح مشروع قرار قدمته المجموعة العربية تدين فيه إسرائيل لاستخدامها المفرط للأسلحة ضد الفلسطينيين، وقد عبر عن هذا التوتر أحد المسئولين الإسرائيليين في إحدى زياراته لتركيا في (تشرين أول/أكتوبر 2001) عندما قال" :**إن التصويت التركي جاء مفاجئاً لإسرائيل** " .1

1- محمد نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول ، قلق الهوية وصراع الخيارات** ، دار رياض الريس للنشر ، بيروت ،1997،ص 277.

2- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية – التركية وتداعياتها**،1991-2001 ، رسالة ماجستير معهد الدراسات الإقليمية ، جامعة القدس ،ص 51.

المطلب الثاني : البعد العسكري والأمني:

جاء اتفاق التعاون العسكري المبرم بين تركيا وإسرائيل في (23 شباط/فبراير 1996) ، ليعكس الرغبة المتزايدة بين الدولتين في تعزيز وجودهما، في إطار الترتيبات الشرق أوسطية الجديدة، على نحو يضمن وهنا يجب أن نذكر بأن الاتفاق المذكور لم يكن الأول من نوعه في المنطقة، فقد قامت تركيا من قبل بتوقيع اتفاقات مشابهة مع كل من ليبيا(1975)، وإيران (1977)، والعراق (1979)، والسعودية (1984)، والكويت ومصر(1987) ، والأردن والإمارات (1989)، وتونس(1990) ، ومعظم تلك الاتفاقيات مازالت سارية المفعول، وإن لم يتم توظيفها عملياً بالقدر الكافي، باستثناء الاتفاقيات المبرمة مع ليبيا والعراق، وذلك بسبب تجميد العلاقات العسكرية التركية مع كلتا الدولتين .1

وفي هذا السياق، ينبغي الإشارة إلى أن عناصر الرؤية التركية – الإسرائيلية المشتركة تبلورت لإنجاح اتفاق التعاون العسكري الإستراتيجي فيما بينهما لأسباب عدة، تمثلت فيما يلي :

1. – العنف وعدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط.

2. – العداء لسورية من طرف الدولتين.

3. – المخاطر الأمنية القادمة من العراق وإيران .

4. – العلاقة الإشكالية مع أوروبا ورغبة تركيا بالانضمام للاتحاد الأوروبي.

5. – العلاقة الإستراتيجية مع الولايات المتحدة.

1- إبراهيم عبيد ،المرجع سبق ذكره ، ص 51.

ويخدم اتفاق التعاون الاستراتيجي مصالح إسرائيل العسكرية والتوسعية والاستيطانية والمائية، ويحقق المخططات التركية حول مياه الفرات واستخدامها كسلاح لفرض دور أساسي لها في النظام الإقليمي الجديد على حساب المصالح والأهداف والثروات العربية .ويرمي الحلف إلى تحقيق الإستراتيجية الأميركية– الإسرائيلية بعيدة المدى في المنطقة، للاستمرار في محاصرة سورية وتهديدها قبل إتمام عملية التسوية، من أجل تحقيقها بالشكل الذي تريده إسرائيل .والاستمرار في محاصرة العراق وتقسيمه وفرض الهيمنة عليه، وتوجيه ضربات لإيران، وتدمير المفاعل النووي الإيراني وشل دور إيران في آسيا الوسطى والتحكم بالتحولات فيها .1

ولعل الحلف التركي– الإسرائيلي يمثل اختراق استراتيجي حققته إسرائيل. إذ لأول مرة تمنح دولة شرق أوسطية موقعها الاستراتيجي مع دول المنطقة، وتحديداً سورية والعراق وإيران إلى سلاح الجو الإسرائيلي لاستخدام الأراضي والأجواء التركية للتجسس والرصد والعدوان.

كما وترمي إسرائيل من إقامة العلاقات الإستراتيجية مع تركيا، إلى كسر ما تبقى من الطوق العربي عنه، والانخراط أكثر في المنطقة وقيادتها والتحكم بثرواتها، واستخدام تركيا للتغلغل في الدول الإسلامية في آسيا الصغرى، وممارسة أقسى أنواع الضغوط على الدول العربية وبشكل خاص سورية . والعراق ، وتحقيق التكامل الإقليمي مع إسرائيل في الشرق الأوسط.

وعليه، فقد تطورت العلاقات التركية– الإسرائيلية سنة (1996) من خلال توقيع عدد من الاتفاقات، :وقد نصت الاتفاقية الأولى بين أنقرة وتل أبيب على ما يلي :

1- حسين غازي ، **تركيا و العرب و إسرائيل** ،مجلة الفكر السياسي ، دمشق ،1998- 1999)ص138.

1-تبادل الزيارات بالنسبة للعسكريين الأتراك والإسرائيليين .

2- تبادل الزيارات بالنسبة لطائرات البلدين العسكرية والعاملين في قواتهما الجوية.

3- ضمان الطرفين حقوق زيارة الموانئ والقواعد الجوية المختارة من قبل القوات الجوية التابعة للبلدين.

4- أن كل المعلومات التي يحصل عليها الطرفان، ينبغي أن تبقى في نطاق السرية .وقد فُسّرت تلك العبارة بأن تركيا ستسمح لإسرائيل بالقيام بطلعات جوية فوق الأراضي التركية، كما ستسمح لها بمراقبة الأجواء السورية والعراقية والإيرانية .

وتبع الاتفاقية الأولى؛ التوقيع على اتفاقية ثانية في (26 آب/أغسطس 1996) تقوم بموجبها إسرائيل بتحديث (54 طائرة)تركية من نوع (فانتوم F 5).) وتمول الصفقة التي تبلغ قيمتها (600 مليون دولار) للحكومة الإسرائيلية، ومصارف خاصة إسرائيلية ولقد تم التأكيد على جميع تلك الاتفاقيات العسكرية الموقعة بين تركيا وإسرائيل، خلال زيارة الجنرال(**إسماعيل قردائي**) لتل أبيب في (شباط/فبراير1997). وخلال الفترة الممتدة ما بين عامي (1996 - 1997) كانت إسرائيل تتبع أسلوب تسريع وتكثيف التعاون العسكري مع تركيا وقد تم توقيع 24 اتفاقاً ومشروعاً للتعاون العسكري بين البلدين وأهمها: 1

1-مشروع تحديث طائرات F4.

2- .مشروع تحديث طائرات F 5

3-تصنيع طائرة تدريب مشتركة دون طيار وأخرى بطيار بهدف المراقبة .

4-مشروع مشترك مع إسرائيل وأمريكا لتطوير صواريخ مضادة للصواريخ باتريوت .

حسين غازي ،المرجع سبق ذكره ،ص139.

5- تغيير بنادق الجيش التركي بالبنادق الإسرائيلية (ريفال).

6- تقدير المخاطر كل 3 شهور على المستويين الفني، وكل 6 أشهر على مستوى وزراء الدفاع ورؤساء الأركان.

-7 تبادل المعلومات الاستخبارية والاتفاق على كود سري.

وبعد التوقيع على تلك الاتفاقيات، تمثلت أبرز خطوات البلدين لدعم هذا التعاون فيما يلي:

1-تطوير التعاون بين قوات البلدين بموجب اتفاق (شباط/فبراير 1996)، أي استخدام المجال الجوي لكل منهما والقيام بتدريبات مشتركة، والسماح للطائرات الحربية الإسرائيلية بالوجود في القواعد التركية واستخدامها، وأهمها قاعدة (**أنجرليك وفانVan**) وقونيا**Konya** لإجراء تدريبات في الأجواء التركية .فضلاً عن تبادل الطيارين الحربين بين البلدين، وهي مسألة بحث شاحاك تم تطويرها من خلال زيارته لتركيا في

(تشرين أول/أكتوبر1997) .

2-دعم التعاون بين القوات البحرية للبلدين، وهو ما نظمه أيضاً اتفاق (شباط/فبراير 1996) واتفاق (كانون أول/ديسمبر 1996) ، والذي بحثه أمنون شاحاك رئيس هيئة الأركان الإسرائيلية العامة، في زيارته سالفة الذكر .وفي إطار ذلك التعاون قام وفد من البحرية التركية بزيارة إسرائيل في (16حزيران /يونيو 1997) بغرض عقد اجتماعات تخطيط مع الجانب الإسرائيلي ، وذلك في مواكبة إعلان إسرائيل رسو خمس قطع بحرية تركية مؤلفة من غواصة، وثلاث قطع صغيرة وسفينة إسناد في ميناء حيفا .لذلك فقد وصف وزير الدفاع التركي(**طرخان تايان** ". **Tarkhan Taian**) بأن ذلك يأتي في إطار الصداقة بين البلدين * "

* في حوار مع وزير الدفاع التركي لصحيفة الأهرام المصرية ، وأجراه رضا هلال في 1997/6/26 ص6.

3- إجراء مناورات بحرية وجوية مشتركة وأكبرها على الصعيد الثنائي مناورات " ذئب البحر"، التي جرت طوال شهر حزيران /يونيو 1997 وامتدت بين بحر ايجة وحتى الحدود الإقليمية السورية مرورا بالمجالين الجوي والبحري لقبرص .وشاركت فيها سفن وطائرات حربية تركية وإسرائيلية ومروحيات" خيو " المصنعة في إسرائيل بترخيص من أمريكا .وسبق تلك المناورات أيضاً مناورات أخرى جرت بين تركيا وإسرائيل وأمريكا، حملت اسم" حورية البحر المتوسط" وذلك قبالة ميناء حيفا الإسرائيلي .وهدفت تلك المناورات إلى تدعيم العمل المشترك بين البلدان الثلاثة، وتحقيق الاستقرار الإقليمي .ولقد عكست تلك المناورات الأهداف السياسية والإستراتيجية بعيدة المدى، التي دفعت البلدين إلى تعميق تعاونهما المشترك عسكرياً وسياسياً .تحت مظلة أمريكية مباشرة .الأمر الذي يبرر كثيرا من القلق على الأمن القومي العربي.

واستمرت وتيرة العلاقات العسكرية التركية-الإسرائيلية بالتطور والتوسع في شتى المجالات .فعلى صعيد الزيارات العسكرية بين البلدين قام (**طرخان تايان**)وزير الدفاع التركي بزيارة إسرائيل في(1997) واجتمع خلالها مع الرئيس الإسرائيلي (**عزرا وايزمان**) ورئيس الوزراء الإسرائيلي(**بنيامين نتنياهو**) ونظيره(**إسحاق مردخاي**) وتناولت المباحثات شؤون التعاون العسكري بين الطرفين ثم أعقب تلك الزيارة زيارة أخرى، قام بها رئيس هيئة الأركان التركي (**تشيفك بيار**) إلى إسرائيل يرافقه 24 عسكريا وفي المقابل قام وزير الدفاع الإسرائيلي (**اسحاق مردخاي**)بزيارة تركيا في (كانون أول/ديسمبر 1997)، اجتمع خلالها برئيس الحكومة التركية **مسعود يلماظ** ومع قادة الجيش التركي . حيث أسهم التعاون الاستخباري بين البلدين إلى إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني(PKK) (**عبد الله أوجلان**) في كينيا سنة (1999).1

1- الأرشيف و المعلومات قسم (2010) ،**تركيا و القضية الفلسطينية** ،مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات ،بيروت ، ص20.

كما أعلن (**مسعود يلماظ Mesut Yılmaz**) ، وزير الدولة التركي خلال زيارته لإسرائيل عام (1998) عن قيام مناورات بحرية مشتركة تركية– إسرائيلية يشارك فيها الأردن كمراقب ، وقيام مناورات بحرية أمريكية- تركية– إسرائيلية بمشاركة أردنية، إلى غير ذلك، فقد وقع **يلماظ** ثمانية اتفاقات عسكرية جديدة أثناء زيارته تلك مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (**بنيامين نتنياهو**) وأفصح مع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين **نتنياهو Benjamin Netanyahu**) رئيس الوزراء الإسرائيلي خلال وجود **يلماظ** في المنطقة عن نواياه الحقيقية من الحلف وأعلن أن حكومته تريد إقامة نظام أمن إقليمي مع تركيا، فقال" :**نعمل لتحويل التعاون الإسرائيلي –التركي في الشرق الأوسط إلى نظام أمن إقليمي** "وأعرب عن أمله بأنّ يشارك الأردن في هذا النظام الأمني، وقال" :**ناقشت الأمر مع ولي العهد الأردني الأمير حسن** .1 "ومن الواضح فإن قبول مناقشة ذلك الأمر من طرف الأردن، يبرز مدى ضعف وترهل منظومة الأمن القومي العربي، حيث أن كل دولة تعمل على إنجاز مصالحها الخاصة بعيداً عن الوطن العربي الكبير.

وخلال الفترة ما بين عامي(1999 - 2001) ، شهدت العلاقات العسكرية بين البلدين تطورا بارزا كمياً ونوعياً، ومن الأدلة على ذلك قيام الصناعات الجوية الإسرائيلية عام (2000)) بتصنيع قمر صناعي للتجسس من نوع" أفق "لحساب تركيا بمبلغ (274 مليون دولار) مقابل حصول تركيا على صور من قمر التجسس الإسرائيلي " أفق 3 " أيضا .

1- حسين غازي **تركيا و العرب و إسرائيل** ،مجلة الفكر السياسي ، دمشق ، (1998-1999)، ص 141.

وبعد أحداث (11 أيلول/سبتمبر 2001) ، عُقدت عدة مشاريع صناعية مشتركة بين إسرائيل وتركيا، مثل إنتاج لصواريخ" دلينه " البالستية الإسرائيلية وتزويدها بصواريخ " جو-جو " من طراز (4فايتون) من إنتاج مصانع (**رفائيل**)الإسرائيلية ، كما قدمت مقترحات إسرائيل تتعلق بالتعاون المشترك في تحديث الطائرات التركية من طراز (F5) وإنتاج (2000) دبابة، وأنظمة للإنذار المبكر" فالكون " وكانت .إسرائيل وتركيا قد اتفقتا على هذه المشاريع عام (1997)، وتم تجديدها عام (2001).

وفي تموز (2001) جرت محادثات بين إسرائيل وتركيا حول التعاون الصناعي العسكري، وتزويد الجيش التركي بصواريخ " جو- أرض بواباي " لتسليح طائرات ال (F16) وتحديث دبابات من طراز(بيتون) للجيش التركي .1

كذلك انتهت في تركيا في (حزيران /يونيو 2001) مناورات عسكرية ضخمة شاركت فيها أسلحة الجو الأمريكية والتركية والإسرائيلية على مدار أسبوعين كاملين، كانوا يتدربون خلالها يومياً على مختلف أنواع المهام القتالية الجوية، بالقرب من مدينة قونيا .وقد شارك في هذه المناورات (100) طائرة منها (17 طائرة) تابعة لسلاح الجو الإسرائيلي . ومن الواضح، فإن المناورات التي كانت تقوم بين أنقرة وتل أبيب، وتحديداً في تلك الحقبة الزمنية، تؤكد بأن العلاقات التركية-الإسرائيلية قد اجتازت مرحلة الاختبار بجدارة، بسبب تجاهل تركيا لهويتها الإسلامية، حيث أنها لم تفكر البتة بإلغاء أو تأجيل تلك المناورات بعد أن مارست إسرائيل عدوانها ضد الفلسطينيين.

1- إكرام عبد الرحيم ، **العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية** ، مجلة رؤية ،غزة ،(2004)ص38.

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي والتجاري:

هدفت تركيا من خلال علاقاتها الاقتصادية مع إسرائيل إلى تحقيق مكاسب اقتصادية هامة مثل معالجة العجز في الموازنة التركية، التي عانت من مشاكل اقتصادية كبيرة في النصف الثاني من التسعينيات، حيث وصل العجز إلى عدة مليارات من الدولارات (عام 1996) لذلك فقد وجدت تركيا في علاقاتها مع إسرائيل مدخلاً هاماً لتحسين أوضاعها الاقتصادية وتحقيق منافع تجارية، فضلا عن رغبتها في الحصول على المساعدات من الولايات المتحدة الأمريكية حليف إسرائيل الاستراتيجي 1.

في المقابل حرصت إسرائيل من خلال تلك العلاقات إلى تحديد عدد من الأهداف الاقتصادية أيضاً، وأهمها الاستفادة من المياه العربية في نهري دجلة والفرات ، والتحكم قدر الإمكان فيهما بصفة الشريك الاستراتيجي لتركيا التي تتحكم بمياه النهرين .

لذلك نما التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب بشكل مضطرد، وتحديداً في ثلاثة عشر مجالاً، أحد عشر مجالاً منها له طبيعة عسكرية وأمنية .ولقد كان حجم التجارة بين البلدين بنحو (54 مليون دولار) عام (1987) ، ثم بلغ (100 مليون دولار) عام (1991)، ثم ما يزيد على (440 مليون دولار) في عام 1995 .. 2 وبعد التوقيع على عدد من الاتفاقات الاقتصادية والتجارية الهامة بين كل من أنقرة وتل أبيب لتشجيع هذه العلاقات، تم التوقيع على اتفاق التجارة الحرة بين البلدين في (آذار/مارس 1996) والذي أقره الكنيست في العام نفسه، بينما أقره البرلمان التركي في : (نيسان/أبريل 1997) .

1- إبراهيم عبيد، **تطور العلاقات الإسرائيلية التركية وتداعياتها (1991-2001)**، رسالة ماجستير ، معهد الدراسات الإقليمية ،جامعة القدس ، 2008،ص 95.

2- فوزي درويش، **البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية**، مجلة السياسة الدولية ،القاهرة ،1999،ص278.

وينص على إعفاء السلع المتبادلة بين البلدين من الضرائب والرسوم الجمركية، وزيادة حجم التجارة بينهما خلال ثلاث سنوات من توقيع الاتفاقية إلى ملياري دولار سنوياً مقارنة ب (448 مليون دولار) عام (1996) ، كان منها (196 مليوناً) قيمة صادرات تركيا إلى إسرائيل و(252 مليوناً) قيمة وارداتها منها .وموائمة تجارة تركيا مع إسرائيل مع تعهدات الأولى للاتحاد الأوروبي بموجب اتفاق الاتحاد الجمركي .ويتيح لتركيا فرصة زيادة تجارتها مع الولايات المتحدة وكندا وأمريكا الوسطى عبر إسرائيل ، التي تربطها بها علاقات تجارية تفصيلية .

كما سعت شركات المنسوجات والملابس الجاهزة الإسرائيلية في إقامة مشروعات مشتركة مع تركيا لتجنب ارتفاع تكلفة العمل، بما يضمن لإسرائيل الحصول على حصتها المقدرة بمليار دولار سنوياً من هذه المنتجات في السوق الأمريكية، وقد أعلنت حكومة **يلماظ** في(18 تموز/يوليو 1997) بدء تنفيذ الاتفاق . الأمر الذي دفع برجال الأعمال والجماعات القوية ذات المصلحة في تركيا للعمل على حماية هذا الاتفاق وتعزيزه 1. وفي (9 نيسان/إبريل 1997)، تم التوقيع على اتفاق النقل البري بين البلدين، حيث وقعه السفير الإسرائيلي في تركيا (غابي ليفيGabby Levy) مع (**تانسو تشيلر**)، على أن يتم تنفيذه في خانة" تطبيع العلاقات في الشرق الأوسط "نظرا لوقوع سورية بين البلدين .أيضاً بعد التوقيع على اتفاقية تتضمن إجراء مناورات عسكرية مشتركة عام (1997) بمشاركة القوات الأمريكية ؛ تم توقيع اتفاقيات أخرى في موضوع التعاون التجاري والأعمال، وقد اجتمع مجلس الأعمال الإسرائيلي –التركي في اسطنبول في أوائل (كانون أ ول/ديسمبر)، بحضور (40 ممثلاً) عن إسرائيل، و(70)شركة تركية .وقد تبع اجتماع اسطنبول اجتماع آخر للمجلس في القدس في (26 كانون أول/ديسمبر) حيث تم توقيع اتفاقية جمركية

بتخفيض التعريفات للسلع..

1- جلال معوض، **التعاون العسكري التركي الإسرائيلي** ،مجلة الشؤون العربية ،بيروت ،1996،ص 19

كما تم توقيع اتفاقا للتعاون الاقتصادي أثناء زيارة وزير الدولة التركي (**مسعود يلماظ**)عام 1998، وتضمنت تلك الاتفاقية نقل الصادرات التركية إلى بلدان الخليج، وبشكل خاص إلى السعودية والكويت عبر ميناء حيفا، وتعزيز التعاون في آسيا الوسطى واستثمار إسرائيل للأراضي في مشروع (الغاب)في جنوب شرق الأناضول، واستئجارها أراضي في منطقة " أضنة " لإقامة مشاريع زراعية متطورة . 1

ولقد شهد النصف الأول من عام (1998) زيادة المعاملات التجارية بين البلدين بنسبة (26%).

حيث سجلت مقارنة بذات الفترة من عام (1997) الصادرات الإسرائيلية لتركيا رقم (173 مليون دولار)، بينما قدرت الواردات من تركيا ب (262 مليون دولار)، ويسعى الجانبان إلى رفع رقم التعاملات إلى الضعف (مليار دولار سنويا) .2

كما شهدت الفترة من (2001-1991) تطوراً كبيرا في حجم التبادل التجاري بين البلدين، فقد ازدادت أحجام الصادرات والواردات في مجال الاستيراد والتصدير ، حيث أبرم رئيس الوزراء الإسرائيلي(إيهود باراك Ehud Barak) الإسرائيلي مع نظيره التركي في (25 تشرين أول/أكتوبر 1999)اتفاق يقضي بمد أنبوب" منفجات "بين البلدين، .ثم الاتفاق على إنشاء منطقة حرة في" عنتاب "لإقامة مشاريع صناعات غذائية ضخمة لتزويد جمهوريات آسيا الوسطى بما تحتاجه من هذه المواد .وبلغ حجم التبادل التجاري بين أنقرة وتل أبيب حوالي مليار دولار عام(2000) .

1- حسين غازي **تركيا و العرب و إسرائيل** ،مجلة الفكر السياسي ،دمشق ،(1998-1999)،ص141.

2- خالد فياض: **العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيلر إلى اربكان** ، مجلة السياسة الدولية ، (1997)عدد 129،ص 182.

وقد وقع البلدان في العام نفسه اتفاقاً تجارياً لإنشاء محطات لتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة الغاز الطبيعي الروسي إلى إسرائيل ، وقد قدّرت قيمة هذا الاتفاق بنحو (800 مليون دولار) .

في الجانب التركي نشطت أيضاً شركات المقاولات التركية داخل إسرائيل . حيث أسهمت في بناء مستوطنات اليهود الجدد في الأراضي العربية المحتلة إذ وجد في إسرائيل ما يربو على الثلاثة آلاف عامل تركي يعملون فيها .كذلك وجود نواد ليلية تركية ومحلات بيع المواد الغذائية فضلاً عن وجود نحو (80 ألف) إسرائيلي من أصل تركي، الذين لم يقطعوا علاقاتهم مع تركيا وكانوا جسرا لتوطيد التعاون بين أنقرة وتل أبيب، ويقومون بأعمال متبادلة مع اليهود والأتراك فهم يمتلكون دورا مهماً في الاقتصاد التركي عبر شركات كبيرة مثل شركة(بروفيلو) 1. ويبدو أن تركيا فضلت تطوير علاقاتها مع إسرائيل ، لأنها أكثر ربحية وأهمية من علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية .كما أن إسرائيل أيضاً تطمح بأن تتغلغل اقتصادياً في جمهوريات آسيا الوسطى، مستغلة الوجود التركي في تلك الجمهوريات، وقيامها باستثمارات كبيرة هناك، والاستفادة من النفط الأذربيجاني عبر تركيا. أما بالنسبة للسياحة الإسرائيلية في تركيا، فهي تعتبر عنوان للسياحة في تلك الفترة.

إذ يسافر إليها كل عام حوالي 350 ألف سائح إسرائيلي للاستجمام، ويستخدم نصفهم شركة الطيران التركية، مما ينعكس إيجاباً على الاقتصاد التركي،لأنها تضخ في الخزينة التركية قرابة (300 مليون دولار). 2 ولقد زار تركيا عام (1996) قرابة (300.000 سائح) إسرائيلي ، وتوقع المخططين للمشاريع السياحية .

1- عوني السبعاوي ،**تركيا و الكيان الصهيوني ،ميادين الشراكة الإستراتيجية** ،مجلة الفكر السياسي ، (2001)،ص157

2- إبراهيم عبيد ، **تطور العلاقات الإسرائيلية التركية و تداعياتها** (1991-2001)،رسالة ماجستير ،معهد الدراسات الاقليمية ، جامعة القدس ،(2008)،ص100.

فيما وصلت أعداد السياح الإسرائيليين إلى (350.000)عام 2000 .

وعليه فإن هذا الأساس الاقتصادي سيؤدي إلى تشكيل كتلة إقليمية جامعة من دول متماثلة في الذهنيات وتتمتع برعاية الولايات المتحدة الأمريكية.

ومما سبق فإنه يتضح بأن بواعث العلاقة الاقتصادية والتجارية بين الجانبين كانت على حساب علاقات تركيا من الدول العربية، نظرا لأن الأخيرة لم تقم بالدور المطلوب منها تجاه تركيا التي وجدت ضالتها في إسرائيل والولايات المتحدة بديلاً عن النفط والاستثمارات العربية، وهو ما بأن تركيا كانت تسعى لتحقيق مآربها الذاتية على حساب الدول العربية والإسلامية.

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية:

1- مشروع منفجات "Manavagat River":

يتلخص هذا المشروع في إقامة محطة بمنطقة شلالات منفجات والمنشأة على المنحدرات الشرقية لجبال طوروس في تركيا الغربية، على ساحل البحر المتوسط وذلك لجمع المياه بكمية(50 مليون طن سنوياً)، تمثل (3.8 %) من حاجة تل أبيب السنوية، قبل انحدارها نحو البحر، ثم تخزينها وضخها في أنابيب برية عبر الأراضي السورية، ثم دخول الأنبوب لشمال لبنان أو شمال شرق الأردن وبعدها الأراضي الفلسطينية .أو نقلها بالناقلات البحرية للساحل الإسرائيلي حال استمرار احتلال الجولان، وعدم توقيع اتفاقية سلام بين سورية وإسرائيل .1فتركيا حاولت من خلال هذا المشروع تأمين موقع ودور لها، في ترتيبات النظام الإقليمي الذي خططت له الإدارة الأمريكية في المنطقة .لذلك عرضت مشروعها عام

(1990) كمشروع لبيع مياه الشرب لإسرائيل بواسطة شركة قبرص التركية، للاستفادة من الإطار الدولي في تنمية علاقاتها مع إسرائيل .

1- سعد عبد المجيد (2004):مشروع المياه التركي الإسرائيلي لماذا ؟،موقع الجزيرة نت : http://www.aljazeera.net/2012

وفي (نيسان/أبريل 1997) بحث ليفي خلال زيارته لتركيا ذلك المشروع، ولم يتم التوصل في حينه إلى اتفاق نهائي بشأنه نتيجة الخلاف بين البلدين حول تسعيرة المياه وظل فشل هذا المشروع، شأنه كشأن المشاريع الأخرى والتي بحاجة إلى موافقة الأطراف ذات الشأن أي التي تمر بها أنابيب المياه .لذلك ارتأت تركيا تنفيذ المشروع من خلال نقل كميات من المياه.

(400مليون م 3 سنوياً) عبر صهاريج بلاستيكية ضخمة تنقل بواسطة البحر، وقدرت الكمية ب(250) وحسب الآلية ستوضع المياه في بالونات ضخمة، سعة كل منها (1.8 مليون م3)، تصنع بواسطة شركة كندية، وتبلغ تكلفة استيراد المياه من تركيا (35 مليون سنتاً للمتر المكعب).وبالتالي فإن التكلفة الكلية للمشروع (87.5 مليون دولار)، أي أن إسرائيل ستحتاج سنوياً إلى (250 مليون م 3) من الماء.

ومهما يكن من أمر، فإن إسرائيل وتركيا أرادتا من خلال ذلك المشروع وغيره من مشاريع المياه، إلى إذلال الدول العربية ومحاصرتها ووضعها في دائرة التبعية، وتحديداً(العراق وسورية)الأمر الذي سيمكن إسرائيل من ابتزاز العرب لإنهاء الصراع في المنطقة، حيث سيصب ذلك في مصلحة إسرائيل لنفوذها وإمكاناتها والدور الإقليمي والدولي.

2-مشروع جنوب شرق الأناضول(GAP):

يعتبر مشروع جنوب شرق الأناضول(غاب) ثامن أضخم مشروع في العالم، وأكثرها كلفة، وجدلاً في واقع الحياة السياسية والاقتصادية التركية، ليس بسبب بعده الاقتصادي الضخم أو كلفته المرتفعة

جداً، و إنما بسبب بعده السياسي الإشكالي .فالمشروع حال الانتهاء منه سيمكن تركيا من التحكم كلية بمياه نهري دجلة والفرات، على اعتبار أن لهذين النهرين أهمية وجودية بالنسبة لسورية والعراق .1

1- مجدي صبحي: **مشكلة المياه في المنطقة المفاوضات المتعددة الأطراف**، مركز الدراسات الإستراتيجية و السياسية ،القاهرة ،(1992)،ص 109.

حيث يقوم خبراء المياه في إسرائيل والولايات المتحدة بجانب خبراء المياه الأتراك، بتنفيذ السياسة المائية في تركيا، وهي سياسة غير منفصلة عن الجوانب الأمنية والسياسية والاقتصادية ضد الدول العربية المحاذية .ومشروع جنوب شرق الأناضول والذي تعود بداياته إلى عام (1936) لكنه تم انطلاقه أواخر عقد السبعينيات، ويعتبر المشروع الأعلى .طموحاً في تاريخ الجمهورية التركية . ففي (15 أيلول/سبتمبر 1997)، شدد الرئيس التركي(**سليمان ديميريل**) على عدم قبول تركيا بإصرار سورية والعراق على تقسيم مياه الفرات ودجلة إلى ثلاث حصص متساوية، واقترح إيجاد خطة من ثلاث مراحل تهدف إلى الاستخدام الرشيد لموارد النهرين وفق دراسات علمية مشتركة، غايتها تحديد الاحتياجات الحقيقية للدول الثلاث، وذلك على أساس حساب الأراضي القابلة للري وتحديد . متطلباتها المائية والاستخدامات الأخرى بما فيها مياه الشرب. وفي ختام زيارته إلى أنقرة حيث رأس الوفد الإسرائيلي في اجتماعات اللجنة الاقتصادية المشتركة، أعلن وزير التجارة والصناعة الإسرائيلي في (25 آذار/مارس 1998) "**إن إسرائيل وتركيا سوف تتعاونان في مشروع جنوب شرق الأناضول، وإن إسرائيل ستضع خبراتها في مجالي الزراعة والري في خدمة هذا المشروع حيث تمتلك تكنولوجيا متقدمة في هذين المجالين** ".1

كما ويأتي الاهتمام الإسرائيلي بالمياه التركية، من خلال ضمان استمرارية تزويد تركيا ب (250-440 مليون متر مكعب) من المياه عن طريق مشروعات تركية خاصة عبر استخدام الطريق البحري الإسرائيلي ، حيث يعني هذا الضمان زيادة الكمية لا إنقاصها في حالة التنفيذ الكامل لمشروع(الغاب) .

1- عوني السبعاوي، **تركيا و الكيان الصهيوني** ، **ميادين الشراكة الإستراتيجية** ، مجلة الفكر السياسي ،(2001)ص 160-161.

وإزاء ما شهده مشروع الغاب من تطورات زادت من تعقيدات مشكلة المياه، اتفقت دمشق وبغداد على حث الشركات الدولية على مقاطعة المشاريع التركية احتراما للقوانين الدولية، إلى حين التوصل إلى اتفاق ثلاثي عادل .وقد نجحت سورية عبر اتصالاتها مع بريطانيا ودول أوروبية أخرى للحيلولة دون المساهمة في تمويل سد" آلي سو "ضمن منشآت مشروع" الغاب "الذي تردد في (آذار/مارس 1999) تقارير متضاربة بشأن اتفاق بين تركيا وشركة تابعة لوزارة التجارة والصناعة البريطانية لتمويل السد على نهر دجلة بمبلغ (850 مليون دولار).1 ومنذ مطلع العام (2000) تواجه سورية عجزا مائياً مقداره مليار م 3سنوياً، وتتراكم مقدمات الأزمة مع استمرار انخفاض منسوب مياه الفرات وازدياد تلوث النهر وارتفاع نسبة الملوحة .وتتوقع مصادر بيئية سورية ازدياد نسبة التلوث مع ازدياد إدخال أ راضي جديدة في الري في نطاق مشروع جنوب شرق الأناضول .بمعنى أن مشروع الغاب سوف يحدث انخفاضاً في مياه دجلة من (13.5 مليار م 3) إلى (17 مليار م 3) أما كمية الانخفاض في نهر الفرات فتقدر بشكل هائل جداً من(23.5 إلى 32.5 مليار م3) وذلك يبرز مدى تعقيد الأمور تجاه الأمن المائي لسورية والعراق كلما ازدادت المنفعة التركية من مشروع الغاب .

وتلعب الشركات الإسرائيلية والمراكز الخاصة دورا مهماً في المشروع، فهي إلى جانب مساهمتها في التدريب والتأهيل وتقديم الاستشارات ، تسعى لحضور متميز في النشاطات والفعاليات المتعلقة بالمشروع . وقد حرصت على عرض تقنيات خاصة ومميزة في المعرض الزراعي الدولي غرور غاب "عام(1999) وبرزت في هذا المجال شركتا (**Zinkel**).و " (**Tahal**) ، والجدير بالذكر أن لم يكونا هاتين الشركتين

بالإضافة إلى المركزين الحكوميين الإسرائيليين (**Mashav**) و (**Cindaco**) من أوائل الشركات الإسرائيلية المستثمرة في المشروع.

1-عماد الضميري ،**تركيا و الشرق الأوسط** ، مركز القدس للدراسات السياسية ،عمان ،(2002)،ص52.

الخلاصة:

إن المتتبع لطبيعة العلاقات التركية– الإسرائيلية ، يدرك بأن العلاقات الثنائية تطورت تدريجياً إلى أن وصلت إلى اتفاق التعاون الاستراتيجي عام (1996)، في محاولة من كِلا الجانبين إلى الاستفادة من إمكانات الآخر، وتحقيق المصالح الذاتية لهما على حساب الأمن القومي العربي .الأمر الذي انعكس سلباً على السلوك السياسي التركي والإسرائيلي تجاه دول المنطقة، والذي بدوره عمل على تعميق الخلاف التركي –العربي.

كما أن تعزيز التحالف الاستراتيجي بين أنقرة وتل أبيب ساهم في قدرة الدولتين على إعادة هندسة الشرق الأوسط بما يتناسب مع مصالح الطرفين ورؤية الولايات المتحدة للمنطقة، من خلال الهيمنة العسكرية والاقتصادية على دول الجوار لتفوقهما العسكري، والتحكم بموارد المياه وامتلاك التقنية العسكرية والمدنية الحديثة ومساعدة الولايات المتحدة لهما، سيما وأنهما يمثلان صوتها في المنطقة.

الفصل الثاني

تأثير الفواعـل الخارجيـــة (الدولية و الإقليمية) على العلاقات التركية الإسرائيلية

المطلب الأول: الولايات المتحدة الأمريكية

المطلب الثاني: الاتحاد الأوربي

المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي

المبحث الثاني: تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية – الإسرائيلية

المطلب الأول: العراق

المطلب الثاني: ايران

المطلب الثالث: سوريا

تشمل الفواعل الدولية والإقليمية كل الفواعل التي تقع خارج حدود الدولة، وتتضمن سلوكها سواء كانت دولا أو منظمات دولية أو شركات اقتصادية وتجارية . ومن الطبيعي أن تتأثر العلاقات بين البلدين بالبيئة المحيطة بها سواء كانت إقليمية أو دولية .

وبالحديث عن العلاقات التركية – الإسرائيلية ، فإنها تأثرت بالبيئة الخارجية تأثير كبيرا ، وذلك نظرا للحساسية التي تحملها لها دول المنطقة .وذلك من خلال دفعها تارة للتوتر، وتارة أخرى للتعاون والتنسيق، وذلك انطلاقا من المصالح المتبادلة بين البلديين .

لذا تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين .يتناول المبحث الأول الفواعل الدولية وتأثيرها على العلاقات التركية –الإسرائيلية ؛ حيث وقع اختيارنا على كل من الولايات المتحدة الأمريكية، الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، نظرا لدورهم المؤثر على مسار العلاقات بين أنقرة وتل أبيب . وعلى مستوى الفواعل الإقليمية؛ وقع اختيارنا على كل من العراق و سوريا، باعتبارهما الأقربين جغرافيا إلى تركيا ومشاركة هذه الأخيرة في كثير من القضايا، إضافة إلى إيران، لما تكنه من عداء للغرب بصفة عامة، وإسرائيل في منطقة الشرق الأوسط بصفة خاصة .

المبحث الأول : تأثير الفواعل الدولية على العلاقات التركية – الإسرائيلية

دخلت تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة مرحلة جديدة في سياستها الخارجية . فبعدما كانت جزءا من سياسات المنظومة الغربية و التحالفية مع إسرائيل طوال حقبة الحرب الباردة حتى نهاية التسعينيات، جاءت السياسة الجديدة لتعيد تركيا إلى المحيط العربي والإسلامي، لذلك سوف نتناول من خلال هذا المبحث تأثير كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي على العلاقات التركية– الإسرائيلية.

المطلب : الولايات المتحدة الأمريكية

التقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية – الأمريكية، مما قد يساعد تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الولايات المتحدة الأمريكية حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية الداعم الأكبر والرئيسي لإقامة واستمرار العلاقات التركية – الإسرائيلية ، 1 فالولايات المتحدة الأمريكية تنظر إلى إسرائيل كحليف استراتيجي وتنظر إلى تركيا كشريك لها في الحلف الأطلسي . لذلك أخذت تقدم الدعم الكامل لهما .إذ أنها دعمت الاتفاق العسكري (لعام 1996 م). واتضح ذلك من خلال المشاركة في المناورات البحرية التي أجريت خلال (عام 1998 م.) حيث قال الناطق باسم وزارة الخارجية الأمريكية في تلك الفترة (**نيكولاس بيريز**):

1- رنا عبد العزيز خماش ، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة** ،عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 63.

إن الهدف الاستراتيجي الدائم للولايات المتحدة الأمريكية هو أن على تركيا وإسرائيل تعزيز تعاونهما العسكري وعلاقاتهما السياسية ... فإن إسرائيل صديقة مقربة جدا للولايات المتحدة وحليفة وثيقة لها، وتركيا حليفة وصديقة مقربة ويبدو من الطبيعي والإيجابي أن تعمل تركيا وإسرائيل معا عسكريا".1.

عموما يمكن أن نلاحظ بشأن العلاقات الأمريكية – الإسرائيلية والشرق الأوسط أن الأجندة الأمريكية تجاه الشرق الأوسط تتحدد بالأساس وفق الرؤية الإسرائيلية ؛ بمعنى أن هناك حالات قد تشهد الخلاف أو الاختلاف ولكن إجمالا فإن السياسة الأمريكية في المنطقة تتحدد انطلاقا من أخذ المصالح الإسرائيلية بعين الاعتبار.2

ويعتبر اللوبي اليهودي أكبر محرك لدعم العلاقات التركية – الإسرائيلية داخل الولايات المتحدة الأمريكية، بحكم امتلاكه لأهم وسائل الإعلام ولكبرى الشركات الأمريكية .3

كما أنه يمارس نفوذا قويا بالضغط على كل من الكونغرس لدعم إسرائيل بشكل دائم، و يبذل كل ما بوسعه ليضمن أن يصور الخطاب العام إسرائيل بشكل إيجابي من أجل منع التعليقات الانتقادية الموجهة إليها.كما يعتبر محددا من محددات تحسن العلاقات التركية – الأمريكية، وفقا لتحسن علاقات تركيا بإسرائيل .

1- هدى درويش ، **العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة الى غاية القرن العشرين**، الجزء الثاني، سوريا، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى،2002 ،ص353 .

2- عماد جاد ، **إسرائيل و التحريض الأمريكي ضد العراق** ، مجلة السياسة الدولية ، المجلد 37، العدد 150،أكتوبر 2002 ،ص 111.

3- رنا عبد العزيز خماش ، **المرجع سبق ذكره** ، ص 64.

فهو يدعم تركيا لتعزيز هذه العلاقة تارة بالترغيب عن طريق حشد التأييد لتقديم المساعدات لها ودعم قضاياها، وتارة أخرى بالترهيب عن طريق خفض المساعدات والتخلي عن دعم المواقف التركية في مواجهة اللوبيين اليوناني والأرميني، بحيث تمثل هذه القضايا أهمية قصوى في أولويات السياسة الخارجية التركية.

هناك ترابط كامل بين العلاقات التركية – الإسرائيلية و العلاقات التركية – الأمريكية. ولهذا السبب، فإن اضطراب العلاقات بين واشنطن وأنقرة بسبب رفض البرلمان التركي في(06 مارس 2003 م)مذكرة السماح للقوات الأمريكية بالعبور إلى العراق من خلال الأراضي التركية، يعتبر نقطة تحول في العلاقات التركية –الإسرائيلية

فقد شهدت العلاقات بين البلدين حالة من التوتر المتبادل، و تولدت لدى صانعي القرار السياسي التركي شكوك بسبب عدم إفصاح الولايات المتحدة الأمريكية بشكل واضح عما ستكون عليه الأوضاع بعد العملية العسكرية في العراق ، خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية، لأن واشنطن تتحالف مع الأكراد كونهم كانوا يشكلون ورقة ضغط على الأنظمة السياسية الحاكمة في العراق مما أكسبهم غطاء دوليا، مع وجود مطالبة كردية قوية، لأن تصبح مدينة كركوك عاصمة للجزء الكردي في الدولة العراقية. 1

وتعتبر الإستراتيجية الإسرائيلية في العراق من الأسباب الرئيسية في توتر العلاقات التركية – الأمريكية فهي تختلف عن الإستراتيجية التركية .

إذ تعد إسرائيل أكبر مستفيدا من تدمير العراق ففي اعتقادها أن توثيق الصلات بالدائرة الكردية هي أهم مكاسب فوضى العراق بعد الغزو الأمريكي، سيما وأن المشروع الإسرائيلي في المنطقة،

1- أمين المشاقبة و سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990- 2008** ، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص ص: 101-102.

يستهدف تفتيت الدول الكبرى التي تتمتع بسلطة مركزية قوية ليسهل بعد ذلك تحويل المنطقة برمتها إلى دويلات صغيرة تقوم على أسس طائفية أو عرقية أو دينية تبدو إسرائيل وسطها دولة طبيعية.

هذا التفتيت هو وحده الكفيل بتحقيق الأمن الإسرائيلي، وضمان ممارسة دور الهيمنة و السيطرة الإقليمية ودفع المنطقة إلى حالة عدم الاستقرار . وهذه نقطة خلاف ساخنة تبرر الحذر التركي من السياسة الإسرائيلية في العراق عبر الأكراد .كما كشفت السلطات التركية عن وجود عناصر الموساد في شمالي العراق ، فذكرت أن عملاء إسرائيليين يقومون بتدريب عصابات كردية في العراق.

وهذا الأمر أدى إلى حدوث فتور في الصداقة الإستراتيجية بين أنقرة وتل أبيب و واشنطن. وفضلا عن ذلك فإن المواقف التي اتخذتها تركيا تجاه إسرائيل، والتي ذهبت إلى نقض سياستها، خصوصا خلال العدوان الإسرائيلي على لبنان صيف (2006 م)، والحرب على غزة أواخر عام (2008 م)، والانتقادات الحادة التي وجهتها تركيا إلى إسرائيل أثناء وبعد مؤتمر دافوس عام (2009 م)، والاعتداء الإسرائيلي على أسطول الحرية (عام 2010م) ، أثرت بشكل مباشر على العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وانعكس ذلك سلبا على العلاقات التركية– الأمريكية 1.

فقد أبدت واشنطن قلقا متزايدا من تردي العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وعبرت عن انزعاجها من التوجهات التركية الجديدة بإعلانها أن السلوك التركي يؤثر بالسلب في علاقاتها مع الولايات المتحدة الامريكية.

1- رائد محمود أبو مطلق، **العلاقات التركية – الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية2002 -2010** رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم العلوم السياسية ،2011 ، ص 68 .

وحلفائها في حلف الشمال الأطلسي، وحذرت الخارجية الأمريكية من أن تصرفات حكومة حزب العدالة والتنمية تدفع إلى التشكك في توجهاته.

بحيث اتخذت تركيا مسارا مغايرا لمسار واشنطن وتل أبيب في التعاطي مع قضايا الشرق الأوسط . ففي الوقت الذي رأت فيه واشنطن وإسرائيل أن دولا مثل إيران وسوريا وحلفائهما مثل حزب الله وحماس تمثل تحديا للسياستين الأمريكية و الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف ، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحها وقدرتها في حل قضايا المنطقة .لذا أبدت حكومة حزب العدالة والتنمية انفتاحا على إيران وسوريا وحزب الله وحماس تمثل تحديا للسياستين الأمريكية و الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، وهو ما يعني ضرورة عزل هذه الأطراف ومعاداتها، رأت أنقرة أنه لا مصلحة في معاداة هذه الأطراف ، بل ضرورة التواصل معها واحترام مصالحا وقدرتها في حل قضايا المنطقة .

لذا أبدت حكومة حزب العدالة والتنمية انفتاحا على إيران وسوريا وحزب الله وحماس، وهذا الانفتاح من شأنه أن يؤثر على العلاقات التركية –الأمريكية وكذا على العلاقات التركية – الإسرائيلية. 1

عبر بعض أعضاء الكونغرس عن قلقهم إزاء إشكالية العلاقات بين تركيا وإسرائيل في أعقاب حادثة أسطول الحرية .حيث أقر مجلس الشيوخ التصويت في (24 جوان 2010) م على إدانة المتطرفين الذين كانوا على متن سفينة مرمرة وأن لإسرائيل كل الحق في الدفاع عن نفسها وطالبوا بإدراج مؤسسة الإغاثة الإنسانية التركية بسبب مساندتها قافلة الحرية في قائمة" المنظمات الإرهابية، كما فعلت إسرائيل .

1- خليل العناني،" **مع الولايات المتحدة الأميركية ... مصالح إستراتيجية** "، في :محمد عبد العاطي (محرر)، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج، لبنان، بيروت، الدار العربية للعلوم ناشرون، الطبعة الأولى، 2009 ، ص155 .

وفي هذا الصدد أفادت صحيفة " **Financial Times** البريطانية بأن (**باراك أوباما**)حذر (**طيب أردوغان**) أثناء لقائه على هامش اجتماعات مجموعة العشرين (عام 2010م) بمدينة تورنتوToronto الكندية من أن المواقف التركية حيال إسرائيل، يمكن أن تقلص فرص أنقرة في الحصول على تكنولوجيا وأسلحة أمريكية متطورة كطائرات استطلاع من دون طيار، والتي تحمل صواريخ لمواجهة مقاتلي حزب العمال الكردستاني 1 .كما أعلنت واشنطن نيتها عدم المشاركة في مناورات نسر الأناضول التركية بسبب منع إسرائيل من المشاركة فيها وبحكم خصوصية العلاقات التركية –الإسرائيلية ، لعبت الولايات المتحدة الأمريكية فيها دورا محوريا، تتجلى أبرز ملامحه في حرص واشنطن على الإبقاء على تحسن تلك العلاقات بما يخدم مصالح إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية. فرغم الاستياء الأمريكي من السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل، والانتقادات الحادة التي وجهتها أنقرة لتل أبيب ، ورغم الأجواء المشحونة بالتوتر، أفسحت البرغماتية التي تتمتع بها كل من أنقرة و تل أبيب .2

وواشنطن مساعي هذه الأخيرة لتلطيف الأجواء ووضع نهاية لتوتر العلاقات التركية –الإسرائيلية.

فخلال الزيارة التي قام بها الرئيس الأمريكي باراك أوباما في(20 مارس 2013 م) إلى إسرائيل و بعدما طالب **أوباما نتنياهو** بضرورة إنهاء الأزمة مع تركيا أجرى رئيس الوزراء الإسرائيلي(**بنيامين نتنياهو**) مع نظيره التركي (**رجب طيب أردوغان**) مكالمة هاتفية اعتذر خلالها عن" الأخطاء "التي حدثت خلال الهجوم

1- بشير عبد الفتاح،" **حسابات أنقرة :مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط"** ، **مجلة السياسة الدولية**، المجلد61 ، العدد 186 ،أكتوبر 2011 ، ص 123 .

2- رنا عبد العزيز خماش ، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على المنطقة** ،عمان ، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى ، 2010 ، ص 73.

الإسرائيلي على السفينة" مرمرة "و يبدو أن فوضى" الربيع العربي "الأزمة السورية "واكتشافات الغاز في شرق المتوسط من أهم محددات المصالحة التركية – الإسرائيلية . وتعد القضايا المتعلقة بإسرائيل من المحاور الرئيسية في العلاقات التركية – الأمريكية. وقد أوضحت الدراسة التي قامت بها مؤسسة الدراسات الإستراتيجية العالمية في تركيا(USAK)- كما هي مبينة في الجدول التالي -أن القضايا المتعلقة بإسرائيل كانت على رأس مواضيع أجندة الزيارات الرسمية، التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال الأربع سنوات الماضية(2010-2014) ، وذلك بالاشتراك مع قضايا أخرى، مثل :محاربة . الإرهاب، سوريا، العراق، إيران وفلسطين .1

الجدول رقم 1:مواضيع الزيارات الرسمية التي قامت بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال عامي 2009-2013

الموضوعات	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
محاربة الإرهاب	**03**	**01**	**03**	**02**	**02**	**1.**
سوريا	**01**	**01**	**02**	**02**	**04**	**0.**
العراق	**02**	**01**	**03**	**00**	**01**	**07**
إيران	**02**	**01**	**01**	**01**	**02**	**07**
إسرائيل	**02**	**01**	**01**	**00**	**03**	**07**

المصدر :محمد جابر ثلجي،" التقارب الإيراني الأمريكي و العلاقات التركية – الإيرانية الفرص والتهديدات المحتملة"،

http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html/2014

1– محمد جابر ثلجي،" **التقارب الإيراني -الأمريكي و العلاقات التركية – الإيرانية :الفرص و التهديدات المحتملة**"، 02 ماي،2014. http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.htm

إن حدوث تحسن في العلاقات التركية–الإسرائيلية يقابله تحسنا في العلاقات الأمريكية– التركية . فهي تدرك طبيعة وحجم الدور التركي في منطقة الشرق الأوسط، في ظل تحسن علاقاتها مع العديد من الدول المعادية للولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الإقليمي .1

المطلب الثاني :الاتحاد الأوروبي

يعود التواجد التركي على الساحة الأوروبية إلى نهاية الأربعينات من القرن العشرين عندما تقدمت تركيا بطلب العضوية الكاملة في المجلس الأوروبي (عام 1949 م)، ثم عضوية منظمة حلف الشمال الأطلسي، طبقا للاتفاق الموقع في لندن (عام 1951 م) .

وأعقب ذلك سلسلة من العضوية التركية في مجموعة متتالية من المنظمات والهيئات الاقتصادية الأوروبية، ابتداء من منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي إلى البنك الأوروبي لإعادة البناء والتنمية، مرورا بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا، ولكن ظل الاتحاد الأوربي هو التحدي الأكبر في مجال العضوية الكاملة.

واستنادا لمتغيرات المنظور البنائي " الهوية " يمكن القول أن الدافع وراء توثيق علاقة تركيا بإسرائيل هو الرفض الأوروبي لانضمام تركيا للاتحاد، خاصة بعد البيان الصادر عن الأحزاب الديمقراطية المسيحية الذي اعتبر أن لا مكان لتركيا لا في المدى القريب ، أو البعيد في المنظومة الأوروبية، لأنها تختلف دينيا، ثقافيا وحضاريا ، فلجأ العلمانيون إلى خيار تعزيز التعاون مع إسرائيل .2

1-رائد محمود أبو مطلق ، **العلاقات التركية – الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010** -، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم العلوم السياسية ،2011 ، ص68 .

2-محمد نور الدين ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية** ، لبنان ،بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية و البحوث و التوثيق ، الطبعة الاولى ، 1998 ، ص 212.

حيث يعتقد الأتراك أن تعزيز علاقاتهم مع إسرائيل ، سيساهم في موافقة دول الاتحاد الأوروبي على انضمام تركيا إليها، وأن ذلك يثبت علمانيتها، وعدم تعصبها .فها هي دولة مسلمة تقيم علاقات طيبة مع دولة يهودية.

فالأتراك يريدون بتلك العلاقات إرسال رسالة لأوروبا بأن انضمامهم إليها لن يهدد ناديهم المسيحي .1وبالتالي يعتقد الساسة الأتراك أن حدوث أي توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية ، يمكن أن يؤثر في مسألة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، لما يتمتع به اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة من نفوذ على دول الاتحاد، وعلى رأسها بريطانيا فرنسا وألمانيا وفي مقابل ذلك، سعت دول الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل وتعزيز العلاقات التركية– الإسرائيلية بمختلف الوسائل الاقتصادية والعسكرية.

كما سعت إلى دمج إسرائيل في منطقة الشرق الأوسط من خلال إقامة مشاريع شراكة حيوية تتضمن إسرائيل ودول المنطقة، وبالأخص تركيا .ومن بين هذه المشاريع مشروع" **الاتحاد من أجل المتوسط** "الذي طرحه الرئيس الفرنسي الأسبق (**نيكولا ساركوزي Nicolas Sarkozy**)عام (2008)م، المعروف بتأييده المطلق لإسرائيل، وتحيزه لمصالحها وتأييده للسياسة الأمريكية الداعمة لإسرائيل في المنطقة .وتعتبر إسرائيل أكبر مؤيد للمشروع .إذ ترى فيه ملتقي للدفع بالتطبيع مع الدول العربية بعدما فشل مسار برشلونة Barcelona في تحقيق هذا الهدف .ولكن رفضته الدول العربية، خاصة بشأن موقع إسرائيل فيه، واعتبرته إطارا جديدا للتطبيع مع إسرائيل، في حين لم يتوصل بعد لتسوية للقضية

الفلسطينية .كما رفضته تركيا التي ترى أنه محاولة لإفشال انضمامها للاتحاد الأوربي . وقد دعمت الولايات المتحدة الأمريكية السعي التركي للانضمام إلى الاتحاد الأوربي.

1- رنا عبد العزيز خماش، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، الأردن عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى،2010 ، ص33 .

حيث اعتبرت واشنطن أن التحاق تركيا بأوروبا هدفا أمريكيا ، وليس فقط بسبب المزايا التي قد تعود على حليف استراتيجي لها من وراء ذلك، وإنما أيضا بهدف بناء جسر قوي أولا بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية.

وإنما أيضا بهدف بناء جسر قوي أولا بين الشرق والغرب عبر البوابة التركية وثانيا محاولة إحداث توازن استراتيجي داخل الاتحاد الأوروبي بين القوى التقليدية، مثل فرنسا وألمانيا وايطاليا والقوى الجديدة الأقرب للحليف الأمريكي، مثل تركيا وبعض دول أوربا الشرقية، مثل :بولندا 1.

لذا أصبح أمر انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي من الأمور المهمة في العلاقات التركية – الأمريكية وذلك بسبب التأييد القوي للولايات المتحدة الأمريكية لانضمام تركيا. وترى الولايات المتحدة الأمريكية أنه لا مبرر وراء عدم ضم تركيا للاتحاد الأوروبي خاصة في ظل التزامها بإجراء كافة الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي تتطلبها شروط الانضمام . وطالبت الاتحاد الأوروبي بإعادة النظر في مسألة انضمام تركيا إليها . فبعد أحداث أسطول الحرية، حمّل وزير الدفاع الأسبق (**روبرت غيتس الأميركي Robert Gates**)الاتحاد الأوروبي مسؤولية التغير في سياسة أنقرة الخارجية و تدهور علاقاتها مع إسرائيل .حيث أكد أن معارضة العواصم الأوروبية لمساعي تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ساهم في إبعادها عن الغرب وقال" :**إن كان هناك أي شيء له صلة بفكرة أن تركيا تتحرك صوب**

الشرق، فإنه من وجهة نظري والى حد غير بسيط نتيجة دفعها من جانب البعض في أوروبا الذين يرفضون إعطاء تركيا نوع العلاقة الأساسية ".2

1- عبد العظيم محمود خنفي" : **العلاقات الأمريكية – التركية** "، مجلة السياسة الدولية، عدد 153 يوليو 2003 ،مجلد38 ، ص2 .

-2 رائد محمود أبو مطلق، **العلاقات التركية – الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم العلوم السياسية ،2011 ، ص30 .

يثير تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية مخاوف دول الاتحاد الأوروبي بشأن مستقبل العلاقات الثنائية بين البلدين . فمن المنظور الأوروبي، تدهور العلاقات مع إسرائيل ، قلص نفوذ تركيا في الشرق الأوسط .فقد كشف الهجوم الإسرائيلي على قطاع غزة في (عام 2012 م)عن غياب الحوار بين تركيا وإسرائيل وتراجع الدور التركي كوسيط للسلام، على الرغم من مشاركة القادة الأتراك في مفاوضات عملية وقف إطلاق النار، إلا أن التصور الأوروبي العام هو غياب تركيا عن المفاوضات . 1

ما يمكن قوله هو أن الاتحاد الأوروبي، ظل مترددا بين مسألة العضوية الكاملة لتركيا وشراكة مميزة . ولكن رغم ذلك فإن الأتراك يعتبرون أن تركيا جزء من القيم الأوروبية وأنها التزمت بمعايير كوبنهاجن، لذا فإن شروط كوبنهاجن ليست السبب وراء معارضة أعضاء الاتحاد الأوروبي و إنما عنصر" الهوية "أي الاختلاف الديني، الثقافي والحضاري بينهما وبين الاتحاد الأوروبي لأن الواقع اليوم يثبت أن تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية قطعت أشواطا كبيرة مقارنة بما كانت عليه في السابق .

وكنتيجة لمواقف الدول الأوروبية الرافضة لانضمام تركيا، وعدم وضوح الموقف الأوروبي، قامت تركيا بإعادة ترتيب أولوياتها، فتوجهت نحو الشرق، ولكن ليس على حساب الغرب .فتماطل الاتحاد دفعها لتتصالح مع محيطها العربي والإسلامي فحكومة حزب العدالة والتنمية تدرك أن ذلك سيعزز مكانتها تجاه

أوروبا والغرب بشكل عام، من خلال إمكانية استغلال مكانتها كجسر حضاري، وثقافي بين عالمين احدهما يربطه بها تاريخ، جغرافيا ودين مشترك، والآخر أوربي يربطه بها عامل الجغرافيا والتاريخ المشترك . فسعي تركيا لتوثيق علاقاتها الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية ودعم قضاياها خاصة ما تعلق بالقضية الفلسطينية أثر سلبا على علاقاتها الدبلوماسية مع إسرائيل .

1- عبد العزيز عبد العزيز شنيقر،" **السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**"، 19 أوت http://www.turess.com/alchourouk/157383/2013

المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي

ارتبطت سياسة الأحلاف تقليديا بالمنظور الواقعي ،واستنادا إلى الخصائص الواقعية للنظام الدولي تحاول الدول حماية أمنها تماشيا مع هذه الخصائص- مختلف المتغيرات والتطورات الدولية التي تحدد مسار الدول و تدخل في قراراتها بشأن التحالف – فقد ذهب" **مارتن وايت** "إلى أن وظيفة الحلف " **هي تقوية أمن المتحالفين وتعزيز وترقية مصالحهم في العالم الخارجي** " 1. القوة العسكرية والمصالح الأمنية والتهديدات الخارجية في نظر الواقعيين هي التي تدفع نحو تبني خيار التحالف .

فقد كان من نتائج الضغط السوفياتي على تركيا في أواخر أربعينيات القرن العشرين، أن اتجهت تركيا إلى المعسكر الغربي .حيث أبدت استعدادها للانخراط في الترتيبات الأمنية الغربية لمواجهة المد الشيوعي من

خلال انضمامها إلى منظمة حلف شمال الأطلسي في (عام 1952) .

لتصبح تركيا الحامية للجناح الجنوبي الشرقي للحلف .وكان الغرض من وراء قبول تركيا بالحلف لتكون الأراضي التركية مخازن للقوات العسكرية الأمريكية، فضلا عن قربها من الشرق الأوسط .لذلك أصبح الحلف الأداة التي تربط تركيا بدول الغرب .فقد كانت تحصل على الدعم الكامل من الحلف

الأطلسي، بهدف جعلها مركز القوة الاقتصادي والسياسي بالمنطقة، وسيطرتها على أهم مصادر المياه والنفط وحماية المصالح الأمريكية .

فبعد نهاية الحرب الباردة بدأ يظهر دور جديد لحلف شمال الأطلسي، حيث تحول من مهمة الدفاع عن غرب أوروبا ومنطقة الأطلسي ضد خطر الاتحاد السوفياتي إلى قوة عسكرية سياسية. من خلال سعيه إلى في علاقاتها مع دول خارج الحلف .

1-مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراء في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011، ص 16 .

كما أصبح الحلف يقوم بوظيفة اقتصادية، يتجلى ذلك في تدليله لحدة الصراعات والتنافس في سياسات الدول الاقتصادية، وتشجيعها على التعاون والاندماج الاقتصاديين فيما بينهما على غرار اندماجها العسكري .1

وهذا ما يؤكده رواد النظرية الليبيرالية المؤسساتية، حيث يسلم هؤلاء باستمرار أهمية القوة العسكرية في العلاقات الدولية. بالإضافة إلى متغير المصلحة، لكنهم يجادلون بأنه بوسع المؤسسات أن توفر إطارا للتعاون مما يساعد في التغلب على أخطار المنافسة بين الدول .

فقد اتخذ حلف شمال الأطلسي هذا التوجه عندما أصدر قادته إعلان روما في (نوفمبر 1991 م) حول السلام والتعاون، والذي أكد أن التحديات والمخاطر الأمنية التي أصبح الحلف يوجهها في عالم ما بعد الحرب الباردة تختلف عن طبيعتها، عما كانت عليه سابقا، ومنها المخاطر الناجمة عن الصراعات العرقية، والنزاعات الحدودية، والمشاكل الاقتصادية .

وبعد أحداث(11 سبتمبر2001 م)، شهدت إستراتيجية الحلف تطورا جديدا، حيث في (نوفمبر 2002) تم الاتفاق في قمة براج على خطة عمل مشتركة ضد الإرهاب، وإنشاء قوة رد سريع متطورة خلال (عام 2006). كما اهتم الحلف بتطوير التعاون الأمني الثنائي بين دول الحلف وبلدان الشرق الأوسط ومنها: تركيا وإسرائيل، وتم طرح مبادرة اسطنبول للتعاون الاستراتيجي خلال عام (2004 م)، لتكون بداية لهذا التعاون في مجالات عديدة منها" مكافحة الإرهاب "و"النشاطات المضادة لانتشار أسلحة الدمار الشامل – إيران وكوريا الشمالية"-، و"ضمان أمن الحدود والتحضيرات اللازمة لمواجهة الكوارث والحالات الطارئة"

1- عبد الناصر جندلي، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، الجزائر، باتنة، دار قانة للنشر و التوزيع والتجليد، الطبعة الأولي، 2010 ، ص137 .

و"المشاركة في مناورات الحلف الدورية"، و"المشاورات بشأن الإصلاحات الدفاعية العسكرية ."1

وقد بدأ التعاون بين إسرائيل وحلف شمال الأطلسي داخل إطار الحوار المتوسطي المتعدد الأطراف، والذي تم إعلانه خلال (عام 1994 م).

وذلك من أجل التعاون في محاربة تهديدات محتملة لأعضاء الحلف، مثل :الهجرة غير الشرعية، تهديد المخدرات، والأنشطة الإرهابية، ويضم كلا من إسرائيل والأردن، مصر، المغرب، تونس، الجزائر ، وموريتانيا .وخلال المرحلة الأولى للحوار اقتصر النشاط على عقد اجتماعات على المستوى الرسمي .وظل التعاون الفعلي مقتصرا في الجزء الأكبر منه على إطار العمل المتعدد الأطراف وفي (أكتوبر عام 2006 م)، نفذت إسرائيل وحلف شمال الأطلسي أول برنامج تعاون فردي .حيث تعد إسرائيل أول دولة خارج النطاق الأورو –أطلسي، و أولى الأعضاء في الحوار المتوسطي، التي قدمت مثل هذا الاتفاق وهكذا تعتبر الشراكة

الإسرائيلية مع حلف شمال الأطلسي هدفا استراتيجيا للحكومات الإسرائيلية ، لأنها تحقق لها أهداف عدة منها:

- تفعيل ارتباط إسرائيل بشكل كامل بالحليف الاستراتيجي والدولة المحورية في الحلف، وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم من بعدها الارتباط بأوروبا، حيث يوفر لها ذلك القدرة على المناورة السياسية الدولية والإقليمية.

- ارتباط إسرائيل مؤسسيا بحلف شمال الأطلسي من شأنه تعزيز التوجه المتبادل بين الطرفين فيتعزز التوجه الغربي لدى تل أبيب على اعتبار أنها تحمل القيم الديمقراطية الغربية ذاتها، و يتعزز التواجد الغربي في منطقة الشرق الأوسط ذات الأهمية الإستراتيجية ، التي تتأثر بشدة بتفاعلات كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الاتحاد الأوروبي مع دولها على الصعيدين السياسي و الاقتصادي.

1- أشرف محمد كشك، **"إسرائيل و الناتو ..من التعاون إلى الشراكة"**، السياسة الدولية ، 15 ماي 2014/.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=221856&eid=4979

- استمرار إيران في برنامجها النووي و تداعياته على أمن إسرائيل يعني أنه- من المحتمل -أن لا يترك المجتمع الأطلسي – الأوروبي والأمريكي -إسرائيل بمفردها في مواجهة الأخطار الإيرانية على أمنها، وهو أمر لا يمكن تحقيقه إلا بقبول إسرائيل كعنصر فاعل في أنشطة حلف شمال الأطلسي.

- التعاون مع الناتو سيوفر لإسرائيل القدرة على الردع السياسي في منطقة الشرق الأوسط عبر الاشتراك في التدريبات و المناورات و الحصول على وضع متميز في مجال .استيراد الأسلحة و تصديرها على حد سواء. 1

ويمكن لنا تفسير العلاقات التركية – الإسرائيلية من خلال الاعتماد على فحوى النظرية الليبيرالية المؤسساتية أو التي تؤكد على أن المؤسسات أصبح ينظر إليها كعامل مسهل للتعاون طالما أن ذلك يتماشى مع مصلحة الدول، فقد المؤسساتيين من أمثال" جون بافيلد" و"روبرت ماكالا " بتوضيح النظرية لتشمل مجالات متعددة أبرزها:

دراسة منظمة حلف شمال الأطلسي، إذ يرى هؤلاء الباحثون أن خاصية المؤسسة العالية للناتو تفسر سر بقائه وتكيفِهِ مع التغيرات بالرغم من اختفاء خصمه التقليدي .وهذا لا يعني أن المؤسسات تمنع حدوث الحروب لكن بوسعها تخفيف مخاوف الغش وتلطيف المخاوف التي تنشأ في بعض الأحيان من المكاسب غير المتكافئة الناجمة عن التعاون .وهذه النظرية تبين كيف أن الترتيبات المؤسساتية تشبك العلاقات بشكل يصعب معه التراجع عن مكتسبات التعاون حتى في ظل حكومات متطرفة نتيجة تركيزهم على المكاسب المطلقة2.

1- صافيناز محمد أحمد،" **إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟**"! ، 15جوان 2014.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1153507&eid=471

2- ستيفن وولت "**العلاقات الدولية : عالم واحد نظريات متعددة**"، ترجمة : زقاغ عادل و زيدان
زياني،Http//www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html

فعلى خلفية استمرار التوتر في العلاقات بين كل من أنقرة وتل أبيب، أعلنت الحكومة التركية رسميا خلال عام (2009 م) إلغاء مناورات"صقر الأناضول "العسكرية الجوية الدولية، التي كان من المتوقع قيامها في إحدى القواعد العسكرية الجوية التركية .

وما يلفت النظر هو أن إسرائيل كانت تمثل طرفا رئيسيا مشاركا في هذه القوات .وقد تلقى الإسرائيليون الطلب التركي بشيء من الغضب و المفاجأة .ومن جانبها، سعت تل أبيب إلى الاحتجاج لدى دول حلف شمال الأطلسي بأن الطلب التركي شكل انتهاكا صارخا للتفاهمات بين إسرائيل و دول

الناتو، المتعلقة بمشاركة القوات الإسرائيلية في مناورات حلف الناتو، و لإرغام أنقرة من أجل التراجع عن طلبها و السماح بمشاركة الإسرائيليين .

وقد سعت واشنطن للضغط على أنقرة من أجل الموافقة على مشاركة القوات الإسرائيلية ، وذلك من خلال التهديد بعدم مشاركتها والانسحاب من المناورات، كذلك تهديد إيطاليا تضامنا مع الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل بعدم المشاركة والانسحاب من المناورات .

غير أن الرد التركي على هذه الضغوط، تمثل في إلغاء هذه المناورات . واستخدمت تركيا خلال شهر

(ماي 2012 م) – بدورها –حق النقض" الفيتو "لمنع إسرائيل من المشاركة في فعاليات أكبر قمة في تاريخ حلف شمال الأطلسي، التي انعقدت في شيكاغو بالولايات المتحدة، باعتبار أن إسرائيل تدخل ضمن مجموعة دول" الحوار المتوسطي"، التي صنفها الناتو ضمن قائمة الدول المرشحة للتعاون والشراكة مع الحلف، ولكنها ليست عضوا فيه .وذلك على إثر عدم تقديم تل أبيب اعتذارا رسميا لتركيا جراء استهدافها لسفينة مرمرة .1

1- ستيفن وولت ، المرجع سبق ذكره .

استمرت تركيا في انتهاج سياسات" منع "إسرائيل من الولوج داخل النسق التنظيمي لحلف الأطلسي وأكدت ذلك برفضها فتح مكتب لإسرائيل في مقر الحلف ببروكسل .وعلى الرغم من محاولة كل من فرنسا والولايات المتحدة والأمين العام للحلف" فوغ راسموسن "حث تركيا على إبداء مرونة أكبر تجاه إسرائيل، والتلميح بأن الموقف التركي من شأنه جلب صراعات ثنائية داخل الحلف، وفى تصريحات وزير الخارجية التركي أحمد داود أوغلوا – خلال اجتماع وزراء خارجية الحلف الذى عقد في (18 أفريل

2012 م) وسبق قمة شيكاغو المذكورة آنفا – والتي حدد فيها موقف بلاده من حضور إسرائيل لفعاليات الحلف، بقوله:

"بأن قيم الشراكة التي يتوافق عليها الأعضاء تقتضى أن لا يدعو الحلف بلدا للشراكة ، في الوقت الذى قام فيه هذا البلد بقتل مواطني دولة عضو في الحلف دون أن يقدم أي اعتذار أو تعويض للضحايا ".1 لكن بعد موافقة منظمة حلف شمال الأطلسي على طلب تركيا لنشر أنظمة باتريوت أرض – جو على الحدود مع سوريا كتأمين أطلسي دفاعي لدولة عضو في الحلف وفقا لمتطلبات الأمن الجماعي التي تفرضها قيم الشراكة في حلف شمال الأطلسي ، وافقت تركيا على انضمام إسرائيل لأجندة أنشطة حلف شمال الأطلسي خلال عام 2013 ، ولكنها اشترطت ان تظل المشاركة مقتصرة فقط على الأنشطة غير العسكرية . الهدف غير المعلن لنشر للدرع الصاروخية يتمثل في اعتراض أية ضربات إيرانية تستهدف إسرائيل .فلا يمكن لكل مظاهر الانتقاد من جانب أنقرة أي تحجب أن دولة في حلف شمال الأطلسي، مثل تركيا، يمكن أن تكون عدوا لإسرائيل .وبالتالي لم يكن ممكنا الاعتقاد أن تركيا يمكن أن تنهج نهجا مخالفا للمصالح الإسرائيلية ، التي هي المصالح الأطلسية ذاتها .لقد أكدت تركيا تقديم هويتها الأطلسية على هويتها المشرقية عندما اعتبر المسئولون الأتراك أن" حدود تركيا هي حدود الأطلسي ."1

1- صافيناز محمد أحمد،" **إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟**"! ، 15جوان 2014.
http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1153507&eid=471

المبحث الثاني : تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية الإسرائيلية

بعد وصول حزب العدالة و التنمية إلى الحكم وانتهاجه لسياسة تصفير المشاكل_ إلغاء كل عوامل التوتر في العلاقات بين تركيا وجيرانها –والالتزام بسياسة العمق الاستراتيجي ، حدثت تطورات بالغة الأهمية في علاقات تركيا بمحيطها الإقليمي .أسفرت هذه التطورات عن توقيع اتفاقيات شراكة إستراتيجية

مع سوريا والعراق وتوقيع اتفاقيات تعاون متعددة الأبعاد مع إيران قوبل بالدعوة السورية – الإيرانية لتأسيس شراكة رباعية : إيرانية – عراقية – سورية – تركية، تكون قادرة على مواجهة المخاطر المشتركة في المنطقة، وفي مقدمتها الخطر الإسرائيلي . ففي الوقت الذي كانت فيه علاقات أنقرة مع تل أبيب تعاني ت ا رجعا ملحوظا وتوت ا ر ملموسا، سعت أنقرة إلى تذويب الخلافات وتعزيز التقارب مع الدوائر الإقليمية، خاصة العراق ، إيران وسوريا. فقبل هذا كانت التوترات في العلاقات بين أنقرة و هذه الدول بمثابة الروافد المغذية للتقارب التركي – الإسرائيلي .

المطلب الأول :العراق :

قد يكون العراق البلد الأكثر أهمية لتركيا نظرا ، إلى الجوار الجغرافي من جهة، والى تداخل المشكلة الكردية بصورة عضوية بينه وبين تركيا من جهة أخرى .1 فبعد الغزو الأمريكي للعراق عام (2003 م) ، رفضت تركيا تقسيم العراق لدول مستقلة وبشكل خاص إقامة دولة مستقلة للأكراد، لأن مصلحة تركيا هي في استمرار العراق دولة موحدة ومستقرة، لذا تعارض تركي مطالب الأكراد للسيطرة على الموصل وكركوك التي تضم (2%) – (3 %) من سكان العراق من أصل تركي(500- 800 ألف نسمة).

1- أحمد يوسف أحمد ونيفين مسعد، **حال الأمة العربية 2009-2010 النهضة أو السقوط** ، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، مايو 2010 ، ص 72.

ويعتر موضوع العلاقة بين إسرائيل وأكراد العراق أحد القضايا الخلافية الرئيسية في العلاقات التركية – الإسرائيلية .حيث تمّ نشر العديد من التقارير التي تحدّثت عن قيام إسرائيل بتدريب الميليشيات الكردية في شمال العراق ، وتورطها في عمليات سرية بدول مجاورة مما أدى إلى مزيد من التوتر في علاقات أنقرة و تل أبيب 1.والى جانب ذلك، يعتقد العديد من المحللين الأتراك والمسئولين أن الهجوميات التي يشنها حزب العمال الكردستاني ضد الجيش التركي لها علاقة كبيرة بإسرائيل ، رغم نفي هذه الأخيرة

للأنباء التي أشارت إلى وجود العلاقات بين الحكومة الإسرائيلية وحزب العمال الكردستاني، كما ورد في صحيفة يديعوت أحرنوت في سبتمبر 2011 م، ولكن الحكومة التركية غير مقتنعة بهذا النفي، حيث قال سداتلاجنر رئيس منظمة البحوث الإستراتيجية الدولية:

"**أن هناك أدلة بأن وكلاء الموساد والمتقاعدين العسكريين الإس ا رئيليين يقومون بتوفير الأسلحة والعتاد والتدريب لمسلحي حزب العمال الكردستاني في كردستان العراق . ولا ينبغي أن نستبعد وجود علاقات بين الطرفين "2**

وهو الأمر الذي أكده –بدوره –مراد كارايلان زعيم اتحاد المجتمعات الكردستانية، بقوله " :**أن هناك الكثير من العوامل التي تربط إسرائيل و الكرد، وبأن الطرفين محاطان بالدول التي لا تعترف بهم** ."تجد تركيا أنّه كلما ازداد التغلغل الإسرائيلي في شمال العراق ، كلما سينعكس ذلك سلبا على المستويين الأمني و السياسي وعلى دورها الإقليمي .فالمصالح الإسرائيلية في شمال العراق، المتمثلة في دعم الأكراد.

1- سلام الربضي،" **التآكل في العلاقات التركية _الإسرائيلية وأبعاد التغيير الاستراتيجي** "، **مجلة العربية للعلوم السياسية**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد30 ،2011.

2- عثمان علي، **حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية**، أربيل، مطبعة منارة، الطبعة الأولى، 2013 ، ص 262.

تأتي من منطلق احتواء الخطر على وضع إسرائيل الاستراتيجي .فهي تعمل في شمال العراق وفقا لما يخدم مصالحها .ومن الطبيعي أن تكون متضاربة مع المصالح التركية .1

وفي الوقت الذي تثير فيه إسرائيل شكوكا لدى الحكومة التركية بشأن شمال العراق .

تحسنت العلاقات التركية – العراقية حيث وقعت الدولتان في (10 جوان 2009 م)على اتفاقية للتعاون العسكري، واتخذت العلاقات بين الدولتين مسارا إيجابيا ، عندما تم توقيع ما يزيد على 40 مذكرة تفاهم حول مواضيع تتراوح بين الحوار الأمني الاستراتيجي إلى التعاون التجاري في مجال الطاقة .وقد عملت مثل

هذه المبادرات على زيادة حجم التبادل التجاري الثنائي بصورة سريعة، ومهدت الطريق للشركات التركية والمستثمرين الأتراك للاستفادة من الفرص السانحة في الدولة المجاورة .2

كما يرى العراق أن تركيا تمثل حليفا وشريكا سياسيا قادرا على بناء الاقتصاد العراقي ، ولاسيما البنية التحتية، فضلا عن أهميتها فيما يتعلق بقدرتها على تأمين خطوط تصدير الطاقة ومساراتها .وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التجارة و الاستثمارات التركية في المنطقة الكردية في شمال العراق تمثل أحد عوامل الاستقرار . ففي (عام 2009 م)، زار وزير الخارجية التركية (**أحمد داود أوغلو أربيل**) عاصمة المناطق الكردية في العراق .وقد وافقت تركيا على فتح قنصلية لها فيها .كما زار(**مسعود بارزني Massoud Barzani**) تركيا عام (2010)، والتي توجت بتوقيع عدد من الاتفاقيات التجارية والاقتصادية .

1- سلام الربضي ، المرجع سبق ذكره .

2- سرهات إركمان،" **عمّا تبحث إسرائيل في شمال العراق ؟"**، في :أحمد أبو هدية(مترجم)، الدور الإسرائيلي في الحرب الأمريكية على العراق ، الجمهورية العربية السورية، دمشق، مركز الدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى، 2005 ، ص171 .

وخلال عام (2013 م) وقعت تركيا اتفاقية تعاون في قطاع النفط و الغاز الطبيعي بمليارات الدولارات مع شمال العراق توفر تدفق 60 مليارات متر مكعب من الغاز الطبيعي سنويا الى تركيا .

الحكومة الإسرائيلية قد آلت على نفسها محاصرة حكومة العدالة والتنمية وتقويضها عبر وسائل شتى من أبرزها : تأجيج نشاط حزب العمال الكردستاني الذي تربطه علاقات وثيقة بتل أبيب .وكشفت السلطات الأمنية التركية أن الانتحاري الكردي(وداد أجار 24 سنة)المنتمي لحزب العمال الكردستاني

منفذ الهجوم الانتحاري في ساحة تقسيم بإسطنبول في (سبتمبر 2010 م)، متسببا بجرح 32 شخصا من بينهم 15 شرطيا، قد استخدم أجهزة اتصال من نظام ،" ماجلان إس 313 " الإسرائيلي ، والذي أحضره الانتحاري من إسرائيل عبر قبرص الشمالية.

حيث تحاول إسرائيل إثارة الأكراد ودفعهم للمطالبة بدولة مستقلة على حساب كل من إيران ، ،تركيا، سوريا والعراق .

1- أحمد حسين الشيمي،" **تغير العلاقات التركية – العراقية ...الدوافع والمتغيرات** "، 23 جانفي 2014. http://www.alukah.net/culture/1035/46746

الشكل رقم 01 :خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق ، سوريا، تركيا و إيران

المصدر" :بارزاني يضع قدميه على أول الطريق في دولة " كردستان الكبرى"

http://www.kaldaya.net/2013/News/07/Jul23_A3_IraqNews.html

المطلب الثاني : إيران

على الرغم من التحفظ الإيراني بشأن العلاقات التركية – الإسرائيلية ، التي أحرزت تقدما ملحوظا منذ (عام 1996 م)، والتي وقعت خلالها تركيا مجموعة من الاتفاقيات مع إسرائيل تقضي بالتعاون العسكري والمناورات المشتركة، وكانت تشرف على هذه الاتفاقيات المؤسسة العسكرية التركية، مما أدى إلى قلق إيران بشأن مدى تطور العلاقات بينهما، ومدى انعكاساته على الأمن القومي الإيراني .

ومن ثم اجتذبت التطورات الأخيرة على صعيد تدهور العلاقات التركية – الإسرائيلية من ناحية، وصعود العلاقات التركية – السورية من ناحية أخرى، الأنظار الإيرانية التي ترى في ضوء التوتر الذي بدأ يسود بين تركيا وإسرائيل ، بوادر تغير في خريطة التحالفات الإستراتيجية في المنطقة، الأمر الذي من شأنه أن يؤدى إلى تقارب تركي – إيراني.1 نجحت السياسة التركية خلال فترة حكومة حزب العدالة والتنمية

إلى حد ما في تجاوز تاريخ التنافس والعداء مع إيران ، خصوصا وأن قيام الثورة الإسلامية الإيرانية (عام 1979م)، لم يستتبع معه تراجعا حادا في العلاقات بين البلدين، مع رفض تركيا الانضمام إلى الحظر الذي فرض على طهران وان ظل هناك تعارض أيديولوجي واسع بين تركيا العلمانية وإيران الإسلامية .

لكن السياسة الخارجية التي تبناها أوغلو، عمدت إلى تقليل الفجوة بين الجانبين، خاصة فيما يتعلق برؤيته لتجاوز الصراع المذهبي في المنطقة بين السنة والشيعة. 2

وقد ساهمت الزيارات التي قام بها رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان إلى إيران في إعادة رسم ملامح العلاقة بين أنقرة وطهران .حيث أعلن أردوغان أنهما تشكلان معا محورا للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط .و كانت من شأن هذه الزيارات أن غذت مخا وف إسرائيل من احتمال تعزيز التقارب بين تركيا ودول، ما تعتبره تل أبيب محور الشر كسوريا وإيران مستقبلا . فلم تعد تنظر تركيا لهذه الأخيرة كتهديد، بل تتعامل معها أحيانا كشريك .

1- شريف شعبان مبروك،" **العلاقات التركية –الإيرانية من المنافسة إلى التقارب**"،03ديسمبر 2013

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96714&eid=457

2- بشير عبد الفتاح،" **أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية**"، **السياسة الدولية**، المجلد 45العدد 179 ، يناير 2010 ، ص626

وترى إسرائيل أن اتفاقا بشأن الطاقة بين تركيا وإيران ، سيعمل على تشجيع إيران على الإقدام للسعي لامتلاك السلاح النووي .

إلى جانب ذلك، تضاربت مواقف كل من تركيا وإسرائيل حول الملف النووي الإيراني . فتركيا ومن أجل المحافظة على استقرار المنطقة تريد حلا سلميا دبلوماسيا، واحترام حق إيران في امتلاك برنامج

نووي سلمي لغايات تنموية .في حين تعتبر إسرائيل إيران نظاما متشددا وعدوا لدودا يشكل تهديدا وجوديا مباشرا لأمن إسرائيل وسياستها في المنطقة وخارجها. كما تتهم إسرائيل طهران بممارسة الإرهاب الدولي وبتمويل العديد من المنظمات الإرهابية ، وعلى رأسها حزب الله وحماس .1

وتأسيسا على ذلك، سعت إسرائيل إلى توجيه ضربة عسكرية لإيران على غرار ما حدث في ضربها للمفاعل النووي العراقي (عام 1981 م)، وضربها للموقع السوري في دير الزور في (سبتمبر 2007 م). وتجدر الإشارة هنا إلى أن أردوغان دأب على مقارنة المشروعين النوويين الإيراني والإسرائيلي وضرورة وجود معيارا واحدا إسرائيليا و إيرانيا في محاكمة نشاطاتهما النووية. حيث قال" :**كانت إسرائيل تستخدم قنبلة الفوسفور في غزة وهو سلاح من أسلحة الدمار الشامل واستخدامها يعتبر جريمة كما أنها كانت تقصف مباني الأمم المتحدة .أنا الآن أرى أن إسرائيل تشكل تهديدا للمنطقة لامتلاكها القنبلة الذرية، لكن يبقى الجميع صامتا على ذلك** " ..2

1- خليل جهشان،" **الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 13 ديسمبر 2012 .، ص5.

2- صافيناز محمد أحمد،" **إيران وتركيا من ينتزع أوراق الآخر الإقليمية**؟ "! ، **مختارات إيرانية** ، 12 ديسمبر 2013. http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471

وهو الوضع الذي أدى إلى التقارب التركي –الإيراني ، وتراجع في العلاقات التركية– الإسرائيلية . إذ رفضت تركيا المشاركة في العقوبات التي تفرض على طهران ، أيا كان نوعها وتبلور موقعها. وتجلى ذلك واضحا في معارضتها القرار مجلس الأمن رقم: (2010/1229) المتضمن توسيع العقوبات على الجانب الإيراني. ففي الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية داخل مجلس الأمن

تحاول حشد التأييد الدولي لإصدار قرار بفرض عقوبات جديدة ضد طهران ، قامت تركيا في (2010م)، بإبرام اتفاق مع البرازيل وإيران في (ماي 2010 م)، يقضي بإيداع إيران كمية 1200 كيلوغرام من اليورانيوم منخفض التخصيب في تركيا دفعة واحدة، مقابل حصولها على الكمية نفسها . الأمر الذي أعربت عنه إسرائيل و الولايات المتحدة الأمريكية على أنه يتناقض مع مساعي تل أبيب وواشنطن لعزل إيران وتشديد العقوبات ضدها بسبب برنامجها النووي .استمرت العلاقات الجيدة بين إيران و تركيا إلى غاية حدوث انتفاضات الربيع العربي (عام 2011 م).حيث اختلفت مواقف البلدين بشأن الأزمة السورية، فقامت إيران بتوجيه رسائل وتحذيرات لتركيا، تطالبها فيها بعدم الاقتراب من سوريا التي تعتبر خطا أحمرا عند إيران .1 غير أن (عام 2013 م)شهد تطورات مهمة على مستوى العلاقات التركية –الإيرانية ؛ يبدو أن كل من أنقرة و طهران قد أدركتا أن وجود خلافات وصراعات حول قضايا المنطقة؛ لا يجب أن يحول دون استثمار نقاط التوافق التي تصب في مصلحة كلا البلدين . وقد تم تبادل الزيارات بينهما، حيث جاءت زيارة (**أحمد داود أوغلو**) في نوفمبر 2013 م، وزيارة وزير الخارجية الإيراني (**محمد جواد ظريف**)في (جانفي 2011 م)، فضلا عن زيارة رئيس الوزراء التركي (**رجب طيب أردوغان**) في (29 جانفي 2014 م)، والتي وقع خلالها البلدان عددا من الاتفاقيات، منها اتفاقية تتعلق بتأسيس لجنة ثنائية للتعاون التجاري.

1- الحافظ النويني،" **العلاقات التركية الإيرانية بين التنافس والتعاون**"، الحوار المتمدن، العدد 30 . 4018أفريل 2013، http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764

وهو ما يعني إمكانية تحسين العلاقات الاقتصادية بين البلدين بشكل أوسع في المرحلة المقبلة؛ أي اعتبار الملف الاقتصادي المحور الرئيس في هذه الزيارة، بالنظر إلى تركيبة الوفد المصاحب **لأردوغان** .مما يؤكد أن تركيا بهذه الزيارة، تتطلع إلى زيادة واردات النفط والغاز من طهران ، خاصة وأن حجم المبادلات بين البلدين كان يبلغ 21 مليار دولار في (عام 2012 م)، وتراجع إلى 13 ملياردولار في (عام 2013

م)، في الوقت الذي كان الهدف أن يبلغ 30 مليار دولار عام 2015م، وذلك بحسب تقديرات المسئولين في الحكومة الإيرانية وهي النسبة التي يسعى الطرفان لبلوغها بتوثيق علاقاتهما. 1

الجدول رقم 02 :حجم التبادل التجاري بين تركيا و إيران

2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	200 9	201 0	2011	2012	013
1.25	2.39	2.77	4.38	6.69	8.05	10.22	5.43	10.68	16.05	21.88	05

المصدر :محمد جابر ثلجي،" التقارب الإيراني –الأمريكي و العلاقات التركية – الإيرانية :الفرص و التهديدات المحتملة.

http://studies.aljazeera.net/files/iranfuturerole/2014/03/201433195519564582.html

،

1– "**التقارب التركي الإيراني المبكر** ..قراءة في زيارة أردوغان الأخيرة لطهران 2 9يناير سنة 2014 http://studies.alarabiya.net/reports/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%

المطلب الثالث : سويا :

لقد وضع الاتفاق العسكري التركي – الإسرائيلي سوريا بين فكي كماشة بسبب العلاقات المضطربة بين الدولتين حول العديد من القضايا ومن أهمها قضية لواء الإسكندرون إضافة إلى قضية المياه و الأكراد، هذا من الجانب التركي أما من الجانب الإسرائيلي فسوريا مازالت في حالة حرب مع إسرائيل بسبب الاحتلال الاسرائيلي لمنطقة الجولان1 .

مع وصول حزب العدالة والتنمية للسلطة خلال (عام 2002 م)، كانت سوريا العنوان الرئيسي لسياسة تصفير المشاكل التي انتهجتها تركيا في هذه الفترة، فقد تحسنت العلاقات التركية – السورية بشكل غير مسبوق1 ، إثر الزيارة التي قام الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في (عام 2004 م)، وردّ الرئيس التركي (**أحمد نجدت سيزر**) آنذاك بزيارة خلال (عام 2005 م).كما دخلت تركيا كوسيط بين إسرائيل وسوريا في المفاوضات غير المباشرة التي جرت في اسطنبول في (عام 2008 م).وفي هذا الصدد، قال الرئيس **السوري بشار الأسد:**

"كنا ننظر في الماضي للعلاقة التركية – الإسرائيلية بشكل سلبي..، ولكن بعد تحسن علاقاتنا مع تركيا، رأينا أن العلاقات التركية – الإسرائيلية هي مساعدة في عملية السلام واستفدنا منها، ثم اهتمت سوريا بأن تقوم تركيا بدور الوسيط في المفاوضات غير المباشرة بيننا وبين إسرائيل 2.

1- أحمد ممدوح، **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل 1996- 2009** مصر **المركز** .الديموقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، 2009 ، ص51

2- محمد نور الدين،" **تركيا وسورية :من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة**"، **مجلة المستقبل العربي**، العدد 392أكتوبر 2011 ، ص 27 .

غير أن العدوان الإسرائيلي على عزة نهاية (عام 2008 م) وبداية (عام 2009 م)، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية أدى إلى توقيف الوساطة التركية وقد وصلت العلاقات بين تركيا وسوريا إلى مرحلة متقدمة جدا من التعاون ، وتحولت الزيارات المتبادلة بين المسئولين على أرفع المستويات إلى مسألة روتينية .فلم تعد تشكل مفاجأة أو حدثا.

غير أن العدوان الإسرائيلي على عزة نهاية (عام 2008 م) وبداية (عام 2009 م)، وما نتج عنه من توتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية . كما يتجلى هذا التحسن في علاقات البلدين من خلال عدد من القضايا الإقليمية، مثل التوافقات على الأكراد وسياسة إسرائيل تجاه قطاع غزة والمصالحة الفلسطينية 1. وعمل البلدان على تأسيس مجلسا للتعاون الاستراتيجي الذي عقد اجتماعه الوزاري الأول في (عام 2009م).كما ألغتا تأشيرات السفر بينهما. وتم توقيع اتفاقية التجارة الحرة .وقام الجانبان في (27 أفريل 2009 م)ببدء أول تدريبات عسكرية برية مشتركة بين قوات الحدود .وفي نفس يوم بدء التدريبات، تم توقيع اتفاقا للتعاون الأمني الثنائي لتعميق التعاون في قطاع الصناعات الدفاعية والعسكرية، وذلك على هامش استضافة إسطنبول المعرض الدولي للصناعات الدفاعية .وقد اعتبرت العديد من التحليلات هذه التطورات بمثابة تغير نوعي في اتجاه تعزيز التعاون الأمني السوري –التركي، ومراجعة العلاقات التركية–الإسرائيلية و هو ما عززته بعض ردود الفعل الإسرائيلية . فالعديد من التحليلات الإسرائيلية انتقدت هذه المناورات ، واعتبرتها مؤشرا إضافيا لتدهور العلاقات التركية –الإسرائيلية في عهد حكومة العدالة والتنمية، مع دعوة بعض هذه التحليلات إلى مراجعة اتفاقيات التعاون العسكري التركي – الإسرائيلي لضمان عدم تسرب الأسرار العسكرية الإسرائيلية إلى سوريا.

1- عقيل محفوض،" **العلاقات السورية -التركية :التحولات والرهانات**"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 16 جانفي 2011 ، ص47 .

كما انتقد وزير الدفاع الإسرائيلي الأسبق (**إيهود باراك**) المناورات السورية التركية باعتبارها" تطورا مزعجا"، و كذلك صرح السفير الإسرائيلي لدى تركيا بأن إسرائيل مهتمة بمتابعة نطاق هذه المناورات وأهدافها .ولعل التقييم الأكثر دقة لهذه المناورات هو ذلك الذي قدمه رئيس الأركان التركي، حين رفض الانزعاج الإسرائيلي من هذه التدريبات باعتبارها شأنا خاصا بتركيا.

غير أن انتفاضات ما يسمى بالربيع العربي في سوريا خلال (عام 2011 م)والانتقادات التي وجهتها لها أنقرة بسبب قمعها العنيف للاحتجاجات، وعدم قيامها بالإصلاحات التي حثت تركيا القيادة السورية على ضرورة الإسراع في تنفيذها.

1- عقيل محفوض، المرجع السابق الذكر، ص ص :26-27

خلاصة :

تأسيساً على ما سبق؛ فإن العلاقات التركية مع الدول المجاورة تتأثر بعلاقات تركيا بإسرائيل ، فكلما كان هناك تقارب إسرائيلي _تركي، فإن ذلك سيؤثر سلبا على طبيعة التقارب التركي مع الدول المجاورة، إلا أنه في ظل السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية أصبح هناك توازنات في العلاقات التركية مع كافة دول الجوار.

الفصل الثالث

الموقف التركي من القضية الفلسطينية والعوامل المتحكمة فيها والتحديات التي تواجهها

المبحث الأول: الموقف التركي من القضية الفلسطينية

المطلب الأول: الموقف التركي من الحصار على غزة

المطلب الثاني: الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة

المطلب الثالث : أزمة المقعد المنخفض

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول: : العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

العلاقات التركية – الإسرائيلية ذات تأثير فعال على القضية الفلسطينية التي شكلت اهتمام الدول العربية والإسلامية منذ نشأتها وحتى وقتنا الحاضر، فتركيا كانت من الدول المعترضة على قرار التقسيم لفلسطين في الجمعية العامة للأمم المتحدة (عام 1947 م) وفي نفس الوقت أول الدول الإسلامية التي تعترف بدولة إسرائيل (عام 1949 م.)

والقضية الفلسطينية من أكثر المسارات تأثيرا في العلاقات التركية الإسرائيلية وذلك لعدة اعتبارات سيتم تناولها في هذا الفصل.

وسيتم التركيز على العلاقات قبل (عام 2002 م) وصولا إلى فترة حكم حزب العدالة والتنمية، وتناول أهم العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية، والتحديات التي تواجه هده العلاقات في كلا من الجانبين وصولا إلى حدود الدور التركي بشان القضية الفلسطينية .

المبحث الأول : الموقف التركي من القضية الفلسطينية

المطلب الأول : الموقف التركي من الحصار على غزة

فرضت إسرائيل حصارا مشددا على قطاع غزة، عقب فوز حركة حماس في الانتخابات التشريعية وتشكيلها للحكومة خلال عام 2006 م . و قد أغلقت إسرائيل المعابر التجارية معه .1، وأغلقت مصر بدورها –المعبر الوحيد بينها وبين القطاع، وهو معبر رفح .2

طرحت إسرائيل مبررين أساسين لتسويق حصارها على قطاع غزة الأول تحرير الجندي الأسير "جلعاد شاليط" Gilad Shalit ومعاقبة حماس على أسره ورفض إطلاق سراحه طيلة الأعوام الماضية و المبرر الثاني منع وصول أسلحة ومعدات قتالية إلى حركات المقاومة، والحيلولة دون دخول مواد أولية إلى القطاع، يمكن استخدامها في تصنيع الصواريخ والوسائل القتالية الأخرى.

لقد تم تبني كسر الحصار رسميا من قبل الحكومة التركية في المنتديات و المحافل الدولية حيث ندد رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان بالحصار الذي فرضته "إسرائيل "على قطاع غزة، مشيرا إلى أن فلسطين سجن بسماء مفتوحة، وشعب غزة يواجه مأساة إنسانية . كما قال أردوغان أمام كتلة نواب حزب العدالة و التنمية .

1- عاطف الجولاني، " **فشل الحصار على قطاع غزة في تحقيق أهدافه السياسية و الأمنية"، في : أمر الله إيشلر (محرر)،تركيا واسرائيل و حصار غزة**، شهرية الشرق الأوسط، الأردن، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، 2010 . ص 17

2- محسن صالح(محرر)، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ،2011 ، ص5.

"إن إسرائيل تعاقب شعبا كاملا من أجل معاقبة مجموعة بعينها، وتقوم بقصف مكثف لقطاع غزة ...من غير المقبول تفهم مثل هذه الممارسة بذريعة إطلاق الصواريخ .وكلما سألنا الإسرائيليين عن أسباب القصف الذي يتعرض له الشعب الفلسطيني بين الحين و الآخر يتعللون بأن هناك صواريخ تقصف من الجانب الفلسطيني لكن كلما سألنا عن حجم الخسائر الناتجة عن القصف الفلسطيني، وعن عدد الضحايا في الجانب الإسرائيلي لا نحصل على جواب "1.

كما تصدر الحصار الإسرائيلي على غزة المحادثات التي جرت بين وزير الخارجية التركي أحمد داود أغلو ووزير الدفاع الإسرائيلي إيهود باراك في أنقرة جانفي 2010م .حيث طالب أوغلوا من باراك بالسماح لتركيا بإيصال المعونات لسكان القطاع، لكن باراك رفض التعهد بالاستجابة لطلب تركيا، وأكد أنه سيدرس الطلب، بناء على السياسة المتبعة إزاء إدخال البضائع لقطاع غزة مضيفا أن القيود على معابر القطاع ستتواصل، طالما بقي الجندي المختطف جلعاد شاليط محتجزا في أيدي حماس.

تواصل الحصار على قطاع غزة خلال عام 2013 م ، وتواصلت معها الانتقادات التركية للحصار الإسرائيلي على غزة .شدد المسئولون الأتراك في مناسبات عدة على ضرورة تخفيف الحصار، وتسهيل إدخال المساعدات لسكان قطاع غزة .كما أعربوا عن أسفهم من عدم سماح إسرائيل ومصر بدخول المساعدات اللازمة لإعادة إعمار غزة .

1- محسن صالح(محرر)،**تركيا والقضية الفلسطينية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات ،2010. ، ص6 .

المطلب الثاني : الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة

شكل الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة نهاية عام 2008 م وبداية 2009 م أو ما عرف بعملية- الرصاص المصبوب استمرارا لمواقفها السابقة الداعمة للشعب الفلسطيني فقد حمّلت تركيا– إسرائيل مسؤولية العدوان على القطاع، وعبرت الموقف الإسرائيلي خلال العدوان بأنه غير إنساني وظالم وغير مقبول، ودعت إلى وقف الغارات الإسرائيلية ، التي تعتبر ضربة لمبادرات السلام العربية – الإسرائيلية .كما حثّت مجلس الأمن الدولي إلى التدخل بأسرع ما يمكن.1

وقد سارعت الحكومة التركية إلى تجميد الوساطة بين سوريا وإسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام.، و أعلن رئيس وزراء تركيا رجب طيب أردوغان من دمشق في أواخر عام 2008م،بعد لقائه بالرئيس السوري بشار الأسد بأن العدوان الإسرائيلي على غزة نسف كل الجهود المبذولة من أجل تحقيق السلام في المنطقة .كما أكد بعد لقائه بالرئيس المصري في جانفي 2009 م على ضرورة وقف إسرائيل لإطلاق النار مباشرة، وكذلك رفع الحصار، والسماح للمساعدات الإنسانية بالمرور لغزة .كما طالب حماس بوقف إطلاق الصواريخ .

وأعلن أنه لن يجري أي اتصال مع أي مسؤول إسرائيلي إلى أن تصدر عن إسرائيل إشارة فعلية على قبول وقف إطلاق النار.

أثار موقف تركيا انتقادا إسرائيليا شديدا، إذ استدعى رئيس دائرة تركيا في وزارة الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في إسرائيل نامق طانNamik Tan

---

1- لقمان عمر محمود النعيمي،" **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011**"، مجلة دراسات إقليمية،العدد 26 - 2012، ص37.

وأبلغه ،" أن إسرائيل تعمل لصالح تركيا لمنع إقرار قانون الإبادة الأرمينية في الولايات المتحدة، وبالتالي كنا ننتظر من تركيا التي تحارب الإرهاب أن تدعم إسرائيل ضد هذا الأخير"1.

وبعد أن رفضت إسرائيل قرار مجلس الأمن رقم 6110 :، الذي دعا لوقف فوري لإطلاق النار في قطاع غزة، طالبت الحكومة التركية بضرورة منع إسرائيل من دخول الأمم المتحدة، كما اتهمت دول أوروبا الغربية" بالكيل بمكيالين "وبعدم التحرك عند شن إسرائيل عدوانها على قطاع غزة بالسرعة ذاتها التي تحركت بها عند نشوب النزاع في جورجيا حول أوسيتيا الجنوبية . وعلى الصعيد الشعبي، فقد عمّت التظاهرات والاعتصامات الاحتجاجية كل المدن التركية، مطالبة بوقف العدوان والمجزرة ، كما طالبوا بقطع العلاقة مع إسرائيل . وكان من أبرز تداعيات العدوان على تركيا انفراط عقد جمعية الصداقة البرلمانية التركية –الإسرائيلية باستقالة كل النواب الأتراك الأعضاء فيها . بعد الإعلان عن وقف إطلاق النار بين الجانبين الإسرائيلي والفلسطيني في 18 جانفي 2009م، أشار مستشار الحكومة التركية آنذاك أحمد داود أوغلو إلى أن حماس أعلنت وقف إطلاق النار بناءا على طلب تركيا .كما شدد الرئيس التركي عبد الله غول على ضرورة سعي جميع دول العالم من أجل تأسيس دولة فلسطينية مستقلة قابلة للعيش إلى جانب إسرائيل ، وأن الهدف هو ضمان أن يصبح وقف إطلاق النار متبادلا و دائما وأن تنسحب إسرائيل كليا من قطاع غزة وفي 29 جانفي 2009 م، انسحب أردوغان من منتدى دافوس الاقتصادي في سويسرا، احتجاجا على طريقة إدارة الجلسة التي جمعته مع الرئيس الإسرائيلي شمعون بيريز و أمين عام الأمم المتحدة بان كي مونBan Ki- moon

1- محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2008** ، بيروت، مركز الزيتونة للدارسات و الاستشارات ، 2009 ، ص.172 .

و أمين عام جامعة الدول العربية عمرو موسى.1 و في سياق احتجاجه شن أردوغان هجوما شديدا على بيريز قائلا:

يا سيد بيريز أنت أكبر مني سنا، لكن صوتك كان مرتفعا كثيرا ، أنا أعرف أن ارتفاعه بهذا الشكل هو تعبير عن نفسية متّهم، وفيما يخص القتل فأنت تعرفه جيدا، وأنا أعرف جيدا كيف قتلتم الأطفال على الشاطئ، ويوجد رؤساء حكومة عندكم يتباهون بأنهم يشعرون بالفرح عندما تدخل الدبابات غزة، وأنا أعيب على من يصفقون على هذا الظلم (في إشارة إلى تصفيق الحضور لكلمة بيريز).

وبعد هذا ترك أردوغان مقعده مغادرا الجلسة، وقوبل موقف أردوغان بالتأييد من طرف الشعب التركي وفي فلسطين و العالم العربي باستثناء بالغ لدى الجانب الإسرائيلي وأوساط مختلفة من الدول الغربية.

وقد كان من شأن هذا التوتر الملحوظ و المتنامي في العلاقات التركية – الإسرائيلية تعزيز أجواء عدم الثقة بين البلدين .حيث جنحت تل أبيب إلى ابتزاز أنقرة بفتح الملفين الكردي و الأرميني و أشار إلى ذلك أحد القادة العسكريين الإسرائيليين بقوله: على تركيا أن تطالع نفسها في المرآة قبل أن تنتقد إسرائيل ، كونها تحتل شمال قبرص، وتضطهد الأكراد والأرمن "2

1- محمد نور الدين، "**العلاقات التركية –الإسرائيلية /الفلسطينية من دافوس إلى حادثة المقعد المنخفض**"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية ، العدد 135،2010، ص 79.

2- بشير عبد الفتاح، **أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية** ، **السياسة الدولية**، المجلد45 العدد 179 ، يناير2010 ، ص625

كما أكد نتنياهو خلال لقائه مع نظيره الإسباني خوسيه لويس ثباتيرو بإسرائيل في أكتوبر 2009 م أن المشكلة الأصعب مع تركيا تكمن في حقيقة مفادها أن حكومة العدالة والتنمية تتجه نحو الأسلمة والارتباط بمحور الشر في إشارة إلى إيران وسوريا .كما أظهر العدوان الإسرائيلي على غزة في منتصف نوفمبر 2012 م، التأييد و الدعم التركي المستمر للقضية الفلسطينية

المطلب الثالث :أزمة المقعد المنخفض

شكلت حادثة المقعد المنخفض خلال عام 2010 م أحد أهم الأزمات التي أدت بدورها إلى وصول العلاقات التركية –الإسرائيلية إلى أدنى مستوياتها، عندما استدعى وزير الخارجية الإسرائيلي "داني أيالونDanny Ayalon السفير التركي في إسرائيل وحمله رسالة احتجاج " على الفحوى المعادية للسامية لأحد المسلسلات التركية .وقد تحول هذا الحدث إلى أزمة دبلوماسية بين البلدين .فقد تعمد المسؤول الإسرائيلي إجلاس السفير التركي على مقعد أكثر انخفاضا من المقعد الذي كان أيالون يجلس عليه كما يرحب، ولم يمد إليه يده للمصافحة أمام وسائل الإعلام، فضلا عن أنه جعله ينتظر لدقائق واقفا خارج باب المكتب قبل أن يسمح له بالدخول1 ، بالإضافة إلى كون العلم الإسرائيلي هو العلم الوحيد الذي كان موضوعا على الطاولة واثر هذا الموقف، هددت تركيا باستدعاء سفيرها إلى أنقرة ، وانتهت هذه الأزمة سريعا بتقديم إسرائيل اعتذارا مكتوبا لتركيا بعد أقل من 48 ساعة من وقوع الحدث . وفي أعقاب ذلك، عدّ الرئيس التركي" عبد الله غول "أن المسألة انتهت، لكنه حمّل إسرائيل مسؤولية تدهور العلاقات، داعيا إياها إلى تصحيح الوضع .

1- محسن محمد صالح (محرر)، **التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** ، بيروت، مركز الزيتونة . للدارسات و الاستشارات ، 2011.

المبحث الثاني :العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها

المطلب الأول : العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية

يمكن تحديد أهم العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية في النقاط التالية :1.

.1 – إن القضية الفلسطينية حاضرة تاريخياً لدى الشعب التركي منذ عهد السلطان عبد الحميد الثاني حين رفض إعطاء أرض في فلسطين لإقامة دولة لليهود عليها، وصولاً إلى عهود الحكومات العلمانية المتعاقبة حتى في أشد الفترات التي كانت تركيا تقف ضد العالم العربي فالعديد من المواقف التاريخية اتخذت في عهد قيادات علمانية، مثل خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية مع إسرائيل إلى درجة قائم بالأعمال وسحب السفير التركي من تل أبيب في (سنة 1956 م)احتجاجاً على العدوان الثلاثي على مصر، كما أن رئيس الحكومة" بولنت أجاويد"المعروف بتشدده العلماني وعدائه للتيارات الإسلامية، كان حاضناً لمنظمة التحرير الفلسطينية في السبعينيات، وهو أول من وصف ممارسات إسرائيل في (سنة 2002 م)بالإبادة.

.2 – إن الجذور الإسلامية لقادة حزب العدالة والتنمية كانت من العوامل التي دفعت تركيا إلى اتخاذ مواقف تضامنية قوية مع الشعب الفلسطيني، وصلت إلى حدود قصوى عرّضت وضع الحكومة التركية لضغوط شديدة من الخارج .وكانت تركيا تعتمد في ذلك على التأييد القوي والحضور الواسع للقضية الفلسطينية في أوساط الشعب التركي، الأمر الذي دفع رئيس الحكومة التركية رجب طيب أردوغان إلى القول في إحدى المرات " :أنه عندما يتخذ قرارا في السياسة الخارجية، فهو إنما يصغي إلى صوت الشعب المؤيد كلياً للقضية الفلسطينية."

.1 - نور الدين، محمد :(2010) ،**مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مركز الدراسات الفلسطينية 15 /3/ 2010
(http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10593.doc, (17/6/2010)

3- إن إيلاء العمق التاريخي والحضاري موقعاً مهماً في سياسة تركيا الجديدة، كان يعني التفاعل مع العالمين العربي والإسلامي، ومع القضية الفلسطينية بالتحديد، ذلك بأن هذه القضية ليست حالة معزولة عن بيئتها العربية والإسلامية .وبقدر ما ينسج حزب العدالة والتنمية علاقات متقدمة مع العالمين العربي والإسلامي، بقدر ما يقترب أكثر من القضية الفلسطينية.1

.4- إن سعي تركيا لتكون دولة مؤثرة وذات حضور إقليمياً ودولياً، اتخذ آليات لا تتصل بالبعد الإسلامي والعمق الحضاري في سياسة حزب العدالة والتنمية فحسب، بل أخذ في الاعتبار أيضا التجاذبات والاستقطابات الموجودة في المحيط الإقليمي لتركيا، وأحد أهم تلك الآليات كان اعتماد "الدبلوماسية الاستباقية" لحل النزاعات والقيام بأدوار وسيطة بين الأطراف المتناقضة، لكن أهم شروط الدور الوسيط في الحالة الفلسطينية، هو أن تكون تركيا على علاقة جيدة مع الجميع .وأن تكون بالتالي موضع ثقة لدى الأطراف المتنازعة، بما في ذلك إسرائيل .وقد نجحت تركيا في ذلك طوال أعوام حكم حزب العدالة والتنمية، فحافظت في ذروة تعاطفها مع الشعب الفلسطيني على علاقات جيدة مع إسرائيل .واستمر التعاون السياسي والاقتصادي والعسكري بينهما، وأشركت القوى الفلسطينية الفاعلة كلها .وقد بادرت تركيا إلى استضافة (خالد مشعل) في أنقرة، مع أنها كانت مستاءة من الانقسام الفلسطيني بعد سقوط غزة بالقوة بيد حماس .

وعملت على رأب الصدع الفلسطيني من دون نجاح، إذ إنها كانت ترى أن من غير الممكن التقدم في حل القضية الفلسطينية من دون المصالحة الفلسطينية.

إن انفتاح تركيا على القضية الفلسطينية لم يكن يوماً، ولا حتى في عهد حزب العدالة والتنمية، على حساب الاعتراف بوجود دولة إسرائيل ، فمع أن تركيا تبنّت في مواقفها القرارات الدولية ومبدأ الانسجاب

1- نور الدين محمد ، المرجع سبق ذكره .

الإسرائيلي من الضفة والقطاع والقدس الشرقية والاتفاق على حل عادل لقضية اللاجئين، ووقفت ضد أي تغيير حول هوية القدس الشرقية وكذلك ضد الاستيطان في الضفة الغربية، فإن موقف أي طرف تركي لم يصل إلى حد التشكيك في وجود الكيان الإسرائيلي .

المطلب الثاني :التحديات التي تواجه الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية :

يمكن القول أن الدور التركي في المنطقة تجاه القضية الفلسطينية تواجهه مجموعة من التحديات هي :1 .

1. – انحياز تركيا إلى جانب غزة وحماس تحديدا قوبل باستياء إسرائيلي عبر عنه بمحاولة تعطيل الدور التركي الوسيط في المنطقة في المفاوضات السورية الإسرائيلية ، واقتراح إحلال وساطة فرنسية بدلاً منها.

2. – إن موقف تركيا القريب من حماس أثار حساسيات عربية ومصرية بالذات، وخصوصاً أن القاهرة ترى في الدور التركي المؤيد للحركة تعزيزا للنزعة الإسلامية التي يمثلها الإخوان المسلمون في مصر، وهو ما ترفضه السلطات المصرية جملة وتفصيلاً، وتعتبره تدخلاً في شأن مصري حساس وقد دفع هذا الأمر القاهرة إلى عدم تسهيل الوساطة التركية بين حماس ومصر، ولا سيما خلال العدوان على غزة.

3-إن تحرك تركيا في المنطقة بالتنسيق والتعاون الوثيق مع سورية، وكذلك إقامتها علاقات جيدة مع إيران ، ودفاعها عن برنامجها النووي، أمور كلها أثارت حفيظة بعض القوى العربية التي توصف

بالمعتدلة، والتي عملت على عدم تسهيل الحراك التركي لتوحيد الصف دفاعاً عن فلسطين؛ وقد بدا ذلك جلياً خلال جولة أردوغان في العالم العربي في الأيام الأولى لعدوان غزة.

1- مركز د راسات الزيتونة، :(2010) **التقدير الاستراتيجي** 22، أيار / مايو 2010 م،
http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103,28(.7.20

4. – التباين السياسي بين تركيا وما يسمى بالقوى العربية" المعتدلة " (مصر، الأردن، السعودية)عامل مهم في عدم تسهيل الدور التركي، وعدم توظيفه في خدمة القضية الفلسطينية، إلا أن علاقات تركيا الجيدة مع قوى ما يسمى" بالممانعة "(سوريا، قطر، إيران) أوجد ثقة بالدور التركي، فذهبت هذه القوى تصغي إلى ما قد يحمله من نصائح في تجاه تحقيق التسوية مع إسرائيل .

كل هذه العوامل التي مثلت التحديات لتركيا أمام دورها التي تسعى إلى تنفيذه في الشرق الأوسط للوصول إلى ما ترنو اليه يمكن التغلب عليها من خلال تفعيل دورها بشكل كبير ومؤثر في منظمة المؤتمر الإسلامي وجامعة الدول العربية كمراقب إضافة إلى ذلك زيادة دورها بشكل إيجابي في خدمة المصالح العربية ومساندة الدول العربية الفاعلة كمصر والسعودية في دورها الفاعل في القضايا الإقليمية، والإيحاء لهم بأن الدور التركي دور مكمل ومساند وداعم لدورهم.

1- مركز دراسات الزيتونة، المرجع سبق ذكره .

المطلب الثالث :حدود الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية

إن للدور التركي على الصعيد الفلسطيني حدوداً تتمثل فيما يلي :1

.1 – إن التحرك التركي لا يمكنه أن يتجاوز الدور المصري، وقد اعترفت أنقرة بذلك قائلة على لسان وزير خارجيتها أحمد داود أوغلوا" :إن الدور التركي يمكن له أن يكون مساعداً أو مكملاً، لكنه لن يحل محل الدور المصري".

.2 – تنظر تركيا إلى الوحدة الفلسطينية كشرط للسلام، تجعلها بأن لا تذهب في علاقاتها مع حماس إلى درجة الخلاف مع الرئيس الفلسطيني محمود عباس، وبالتالي فإن دعم تركيا لحماس لا يسقط اعترافها وتعاملها مع رئيس السلطة الفلسطينية.

.3 – إن تركيا الراغبة في إقامة علاقات جيدة مع العرب جميعهم، لا يمكنها أن تمضي في خياراتها إلى النهاية لترجمة دعمها لغزة أو حماس، أي لن تذهب إلى درجة اتخاذ مواقف تسبب إحراجا كبيرا لدول" الاعتدال العربي"التي تحرص تركيا على أن تكون على علاقة ممتازة معها، ولا سيما السعودية ومصر ودول الخليج.

4. – أن تركيا تفتقد الأوراق الضاغطة القوية في أي دور وسيط التي تمكّنها من إنجاح أي وساطة سواء كانت بين إسرائيل وسورية، أو بين إسرائيل والفلسطينيين، أو حتى حماية أي اتفاق يتم التوصل إليه.

5.– تعرض تركيا لضغوط من الغرب وإسرائيل من أجل التخلي عن سياسة الانحياز إلى حماس، وإلى القضية الفلسطينية عامة، وكذلك محاولة استبدال الوساطة التركية بوساطة دول أُخرى.

1– جريدة الغد، :(2010) **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية،2010/05/12**

2– (http://www.alghad.com/?news=504396, 28.7.2010

6. –إن سياسة تعدد البعد والانفتاح على العالمين العربي والإسلامي لا تلغ الهدف الاستراتيجي الرسمي والمعلن لتركيا في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، ومع أنه لا توجد سياسة خارجية مشتركة وموحدة للاتحاد تجاه القضية الفلسطينية، فإن تركيا ستبقى مضطرة إلى أن تلتزم بضوابط محددة في دورها في الشرق الأوسط، أو في وساطتها التي لا يمكن أن تذهب فيها إلى حد الصدام مع الاتحاد الأوروبي.

7. – على الرغم من تباين المواقف التركية مع مواقف واشنطن في العديد من الملفات، فإن بقاء تركيا في عضوية حلف الناتو، واستمرار تسلحها من الولايات المتحدة الأميركية، وكذلك اشتراكها مع الولايات المتحدة الأمريكية في ملفات اقتصادية وعسكرية وأمنية ، أمور كلها ترسم خطوطاً محددة للتحرك التركي المؤيد للفلسطينيين والعرب في الصراع في الشرق الأوسط.

8. – أن التحرك التركي في المنطقة في شأن القضية الفلسطينية يبقى في جميع الأحوال، محكوماً بسقف الشرعية الدولية المعبر عنها في قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، والتي تعترف بوجود إسرائيل .

وبالتالي فإن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور.

الفصل الرابع

مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية

(السيناريوهات)

المبحث الأول: سيناريو السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية

المطلب الأول: سيناريو الوضع القائم

المطلب الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية

المطلب الثالث : سيناريو القطيعة بين البلدين

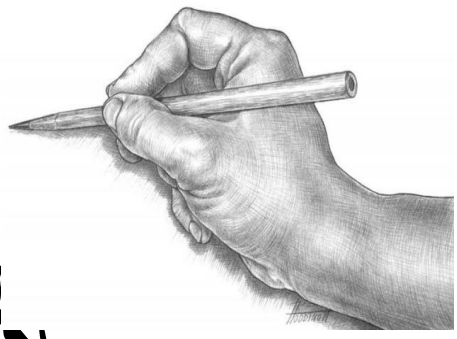

تمهيد :

في الوقت الذي تحسنت فيه العلاقات التركية بدول الجوار مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002 م، وتطبيقه لسياساته الجديدة تصفير المشاكل، عرفت العلاقات بين تركيا وإسرائيل فتورا . ورأى فيها بعض الباحثين وعلى رأسهم الباحث" **عيران عوديد** *"بأنها أزمة حادة وتحولا، قد يؤدي إلى القطيعة .

في حين، يرى البعض الآخر وعلى رأسهم الباحث" **محمد نور الدين** "بأنها لا تعدو أن تكون مجرد سوء تفاهم نتج عن الممارسات التي أزعجت الدبلوماسية التركية وأعطت لهذه الأخيرة الفرصة، لأن تنأى بنفسها عن إسرائيل في ظل حكومة اليمين واليمين المتطرفة بقيادة **نتنياهو**، وربما لإعطاء مصداقية لسلوكها السياسي والدبلوماسي الجديد داخليا وخارجيا .ومن هنا، اتضح لنا أنه من المهم البحث في مستقبل العلاقات بين البلدين

قبل محاولتنا استشراف مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية ، سوف نتطرق لطبيعة هذه العلاقات .فقد جاءت كتابات المختصين متضاربة بشأن تحديد أهداف كل من الطرفين من العلاقة . تعتبر تركيا من أكثر الدول إدراكا لعمق وأهمية مكانتها – الجيو استراتيجية .وعلى هذا الأساس، تعاملت مع جميع القوى الفاعلة من خارج أو داخل منطقة الشرق الأوسط .ومن خلال إدراك تركيا لأهدافها الإستراتيجية عموما، ومع إسرائيل خصوصا، كانت تركيا تنظر لذاتها على أنها الدولة التي لا تماثلها في الشرق الأوسط سوى إسرائيل ، التي تتشابه معها في كثير من السمات .منها أن كل منهما محاط بدول تنخرط معها في علاقات تصارعيه مثل (سوريا، العراق ، أرمينيا، روسيا، بلغاريا، واليونان، وإسرائيل) .كما أن كل منهما يقع في الشرق، ولكنهما تتوجهان إلى الغرب .1

-1-خالد فياض، "**العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان**"، **مجلة السياسة الدولية**، يوليو 1997 ، 12 ديسمبر 2013.

http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=218843&eid=246

استغلت إسرائيل توتر العلاقات التركية – العربية، ونجحت في بناء علاقات ذات طابع استراتيجي مع تركيا، عوضتها عن العزلة الإقليمية الناجمة بشكل أساسي عن حالة الصراع الدائر مع الدول العربية . ولقد انطلقت النخب العلمانية التي توالت على حكم تركيا، سواء العسكرية أو المدنية من افتراض مفاده أن تعزيز العلاقة مع الغرب، وتحديدا مع الولايات المتحدة الأمريكية يستدعى ابتداء توثيق العلاقة مع إسرائيل 1 .علاوة على ذلك، يعتقد الأتراك أن لإسرائيل نفوذ لا يستهان به داخل الولايات المتحدة، وأنه بإمكان تل أبيب تحييد جماعات الضغط اليونانية والأرمينية المعادية لتركيا في واشنطن .وبالنسبة لإسرائيل مد اليد إلى تركيا كان علامة على الصداقة مع دولة إسلامية مهمة في المنطقة، على الرغم من البيئة العربية والإسلامية المعادية .وعلى الرغم من النزاع مع الفلسطينيين، كانت لإسرائيل مصلحة قوية لاحتواء البعد الديني في النزاع مع العرب، وعلاقاتها الجيدة مع تركيا خدمت هذا الاتجاه. منظومة العلاقات التركية – الإسرائيلية تحولت إلى حقيقة مهمة في الشرق الأوسط في فترة ما بعد الحرب الباردة .وخلافا لماضي الدولتين القويتين في الشرق الأوسط، ظهرتا بأجندة إستراتيجية متماثلة ومتشابهة وتعاون وطيد بنيهما .

فالعلاقات الدبلوماسية تطورت وارتقت إلى مستوى السفراء .بالإضافة إلى ذلك، شهدت العلاقات الاقتصادية ازدهارا غير مسبوق .كما تصنف تركيا كهدف للسياحة رقم واحد بالنسبة للإسرائيليين وأكثر من

1- صالح النعامي،" **العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار :بين التقاء المصالح وتعارضها**"، http://www.naamy.net/view.php?id=1258 /2014//01/01 .

ذلك، تم التوقيع على سلسلة من الاتفاقيات العسكرية أسهمت في توسيع نطاق التعاون ألاستخباراتي الذي كان قائما قبل ذلك، وبدأت مناورات عسكرية مشتركة بين الجانبين، وتعزز التعاون العسكري في مجالات كثيرة.

ومن خلال تتبعنا لمسار العلاقات التركية – الإسرائيلية وقراءتها المعمقة للموضوع، يمكن أن نلاحظ أن هذه العلاقات لا ترقى إلى مستوى التحالفات التي عهدناها في تاريخ العلاقات الدولية .فهي تفتقد لمقومات الحلف على غرار القيادة الموحدة، الأجهزة والمؤسسات الرسمية الدائمة وقوات مشتركة بالإضافة إلى انعدام تصورات دقيقة ومحددة للمخاطر المشتركة 1 .

فالأحلاف هي إحدى الأدوات التي تلجأ إليها الدول كإطار لتنسيق أنشطتها من أجل تحقيق أهداف مشتركة لا تستطيع أي منها تحقيقها منفردة فتكوين حلف دولي، قد يتيح للدولة أن تزيد من مقدرتها العسكرية بتدخل الحلفاء إلى جانبها في حالة وقوع عدوان خارجي .

كما أنه قد يؤدي إلى ردع المعتدى المحتمل بدفعه إلى الاعتقاد أن الدولة لن تكون وحدها في حالة نشوب حرب .

1- مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010 -2011 ، ص403 .

ومن خلال هذا، يتضح لنا أنها تندرج ضمن العلاقات الإستراتيجية التي لا ترقى إلى تحالفات رسمية1؛ بمعنى أنها عبارة عن انحياز استراتيجي متكامل، كون العلاقات التي تجمع بينهما تتمثل في أغلبها في عقود تجارية سواء كانت عسكرية أو مدنية .فهي علاقات تشمل كل القطاعات، واستفادة متبادلة من

الأوراق التي يحوزها كل طرف، وغالبا ما تعقبها التزامات ضعيفة لا ترقي إلى مشاركة بعضهما البعض في حرب ضد طرف ثالث .كما أن كل من تركيا وإسرائيل لا يربطهما اتفاق عسكري رسمي يؤسس لهذا الأمر، والذي يعتبر جزء لا يتجزأ من أسس التحالف .وهذا ما ذهب إليه البروفيسور" **أفرايم عنبار** "المدير السابق لمركز بيجن للدراسات الإستراتيجية عن هذا التوصيف في دراسة مهمة قدمها (عام 2000 م)حيث قال: **إن التقارب بين إسرائيل وتركيا بهذا المستوى لا يمكن اعتباره تحالفا عسكريا بالمعنى التقليدي لأن أحدهما لن يهب للدفاع عن الآخر، ومع ذلك فالعلاقة الحالية بين تركيا وإسرائيل يمكن تسميتها شراكة إستراتيجية ، بما تعكس تقاربا في الرؤى بخصوص مدى واسع من القضايا العالمية والإقليمية فالدولتان تتقاسمان قلقا متماثلا تجاه سوريا وانتشار أسلحة الدمار الشامل، وتمدد الراديكالية الإسلامية، وقلقا بخصوص السياسات العدائية المحتملة من إيران والعراق والمصير الجيوبوليتيكي لوسط آسيا، وعلى المستوى العالمي فإنهما يبديان توجها". قويا مواليا للولايات المتحدة** .2

1- محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية** ،كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، جامعة القاهرة ، الطبعة الثانية ، 1998 ، ص279 .

2- سعيد عكاشة و محمد عبد القادر،" **العلاقات التركية -الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام**"،، **كراسات إستراتيجية** ، العدد 212، 2010 ص 10 .

وهذه الشراكة تتضح أكثر في المجلات العسكرية – الأمنية، حيث نلمس المصالح المشتركة بين الدولتين واستنادها إلى جملة من الأهداف التي هي – في الغالب -أهدافا متبادلة وليست بالضرورة متطابقة فمثلا تسعى تركيا إلى تحديث سلاحها وتطويره واكتساب التكنولوجيا الدفاعية .بينما إسرائيل تركز اهتمامها على فتح المجالات الجوية، البرية والبحرية التركية أمام قواتها لإجراء التدريبات والمناورات ، بالإضافة إلى ضمان تسويق منتجاتها العسكرية على أساس أن الولايات المتحدة الأمريكية، لا تمانع في

ذلك إذا كان الزبون يتمثل في تركيا، وهذا لا ينفي البتة الطبيعة الإستراتيجية للعلاقات بينهما في القطاعات المدنية، ولو أنها تبقى ثانوية بالمقارنة مع القطاعات العسكرية . كما أن دور الولايات المتحدة الأمريكية في دعم العلاقات التركية – الإسرائيلية ، يؤكد البعد الاستراتيجي لعلاقات البلدين لما يمثلانه من أهمية إستراتيجية لواشنطن، فهي تحرص على عدم تدهور علاقات الدولتين للحفاظ على التوازن الاستراتيجي في المنطقة في ظل حالة السيولة التي تمر بها العديد من دول المنطقة بعد انتفاضات الربيع العربي 1 .فضلا عن ذلك، فإن خيار تركيا الاحتفاظ بهذا المستوى من العلاقات حتى تحصل على قدر متزايد من الحرية يسمح لها ذلك لاحقا بإقامة علاقات صداقة مع أعدائها. إلى ذلك .وهذا ما يجسده منهج تركيا في السياسة الخارجية منذ تولي حزب العدالة و التنمية لمقاليد الحكم في البلاد، وهو تصفير المشاكل مع دول الجوار كما حدث مع (سوريا، العراق ، إيران ، أرمينيا) .ضف إلى ذلك، أن هذا النوع من العلاقات يمنح تركيا الانسحاب منها وتجميدها عندما تدعو مصلحتها لذلك. فعلى خلاف عقد التسعينيات من القرن العشرين والذي اتسم بنمو متسارع في العلاقات التركية – الإسرائيلية على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والعسكرية – الأمنية، شهد العقد الأول من القرن الواحد

1-سعيد عكاشة و محمد عبد القادر، المرجع سبق ذكره ، ص 12

والعشرين العديد من الأزمات بين البلدين وصلت لأوجها خلال (عام2009 م) وصولا إلى تهديد من جانب تركيا بقطع العلاقات نهائيا مع إسرائيل على خلفية حادث الهجوم الذي شنته هذه الأخيرة على أسطول الحرية .1 وفي ظل هذه الأحداث، سوف نحاول في هذا الفصل استشراف مستقبل العلاقات التركية -الإسرائيلية من خلال توظيفنا لتقنية السيناريو.*2

1- أحمد سيد أحمد، "**تركيا وإسرائيل ..هل انتهى التحالف الاستراتيجي** ؟"، سبتمبر .2011، 12 ديسمبر 2013.

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=631760&eid=45

* **تقنية السيناريو** : من بين أهم التقنيات المستعملة في الدراسات الاستشرافية والمستقبلية، وهذه التقنية لا تحدد بدقة متى وكيف تحدث ظاهرة معينة في المستقبل، ولكنها تحاول تحديد المسارات العامة للظواهر الاجتماعية والمتغيرات المتحكمة في كل مسار من هذه المسارات ، والسيناريو هو عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر، انطلاقا من وضعها وحالتها الحالية، وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث والظواهر، أما من حيث أنواع وأصناف السيناريوهات، فتجمع أبرز مدارس الدراسات المستقبلية على تقسيمها إلى ثلاثة أنواع وهي:

السيناريو الاتجاهي أو الخطي : وهو السيناريو الذي يفترض استمرار الوضع الحالي على تطور الظاهرة محل الدراسة في المستقبل، وهذا يستلزم استمرار نوعية ونسبية المتغيرات التي تتحكم في الوضع الراهن للظاهرة، وهنا يتعلق الأمر بعملية إسقاط خطي لاتجاه وصورة الظاهرة في الحاضر على المستقبل Projecton Lineaire .

الاتجاه الإصلاحي :يركز هذا السيناريو على حدوث تغيرات وإصلاحات على الوضعية الحالية للظاهرة موضوع الدراسة ، وهذه الإصلاحات الكمية والنوعية قد تحدث كذلك ترتيبا جديدا في أهمية ونوعية المتغيرات المتحكمة في تطور الظاهرة، وكل ذلك يؤدى في نهاية المطاف إلى تحقيق تحسن في اتجاه الظاهرة مما يسمح من بلوغ الأهداف لا يمكن تحقيقها في الوضع الحالي للظاهرة.

السيناريو التحولي أو الراديكالي : يتم الاعتماد في إطار هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية عميقة في المحيط الداخلي والخارجي للظاهرة، وهي المتغيرات التي تحدث تمزقا أو قطيعة مع المسارات والاتجاهات السابقة للظاهرة، ويقوم هذا السيناريو على التطورات والقفزات الفجائية التي قد تطرأ على بيئة الظاهرة، وفي هذه الحالة تؤخذ بعين الاعتبار المتغيرات قليلة الاحتمال، لكنها عندما تحدث فإنها تغير المسار العام للظاهرة جذريا.

المبحث الأول :سيناريو السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية

قبل البدء في معرفة سيناريو السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية، لابد لنا من أن نعرف طبيعة العلاقات التركية – الإسرائيلية في ظل التغيرات المستجدة في المرحلة الحالية، وعن مدى الأهداف التي يسعى كلا الجانبين الوصول إليها من خلال علاقته مع الآخر، وبالتالي هذا يتطلب دراسة الموقف التركي بأهدافه والموقف الإسرائيلي بأهدافه، وفق المصالح لكلا الدولتين.

أهداف تركيا من علاقتها بإسرائيل : اختلفت الأهداف التي تسعى تركيا لتحقيقها من خلال علاقتها مع إسرائيل باختلاف المراحل ، والتغيرات المستجدة على الساحة الداخلية والخارجية، وبالتالي يمكن إجمال الأهداف التي سعت تركيا لتحقيقها وهي:1

1- مقاومة الحركات الإسلامية الأصولية

ترى المؤسسات العلمانية أن إسرائيل حليف طبيعي في مواجهة التيارات الإسلامية الراديكالية التي تهدد النظام العلماني في تركيا، وذلك من خلال ممارسة الضغوط على النشاطات الإسلامية المختلفة في تركيا، والاستفادة من إسرائيل في هذا المجال وبخاصة بعد تسلم نجم الدين اربكان رئاسة الوزراء في تركيا، إذ رأت المؤسسات العلمانية في النشاطات الإسلامية تهديداً لتوجهاتها العلمانية, وخطرا على علاقاتها مع إسرائيل والغرب، لذلك ارتأت أن تعاونها العسكري مع إسرائيل يمنحها قوة لممارسة الضغوطات على تلك النشاطات.

1- فتحي درويش: **العلاقات العسكرية التركية -الإسرائيلية الدوافع والأهداف**، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية 15 /7/ 2010 .
(http://www.airssforum.com/f7/t99361.html,

28.7.2010

2- التصدي لنشاط حزب العمال الكردستاني

رغبة تركيا في الاستفادة، من الخبرة المعلوماتية والأمنية والعسكرية الإسرائيلية في مواجهة الأحزاب المتطرفة وعلى رأسها حزب العمال الكردستاني، حيث عانت تركيا سياسياً واقتصادياً وعسكرياً جّراء العمليات التي شنها هذا الحزب على المؤسسات التركية المختلفة خلال الفترة ما بين عامي(1985 -

1995م) والتي ترتبت عليها" خسارة أكثر من 20 ألف ضحية، وتدمير أكثر من 2000 قرية، ونفقات – سنوية تقدر ما بين 6- 8 مليار دولار أمريكي

3- ممارسة الضغوطات على الدول المجاورة لها

نظرا لتعدد المشكلات التي تواجهها تركيا مع دول جوارها فقد رأت " أن تعاونها العسكري مع إسرائيل سيجعل منها قوة قادرة على مجابهة أية دولة في حالة حدوث نزاع عسكري معها، إضافة إلى اتخاذ تلك العلاقة ورقة ضغط على دول جوارها، وبخاصة سوريا وإيران والعراق واليونان وروسيا فقد عبر "**حكمت جتين** "وزير خارجية تركيا الأسبق عن ذلك الوضع بقوله" : بسبب العوامل الجغرافية والإستراتيجية ، وموقع تركيا المجاور لدول معظمها غير مستقر، وغير متوقع الاحتمال، يجعلها – تركيا –في مواجهة العديد من التحديات، وهى في معظمها محتملة الأزمات والصراعات التي يمكن أن تصلها، فتركيا لها العديد من المشكلات والخلافات مع دول الجوار ومن أهم هذه الخلافات ما يلي 1:

1- فتحي درويش ، المرجع سبق ذكره .

الخلافات التركية السورية والتي تمثلت في الاختلاف حول الحدود، واستيلاء تركيا على لواء الإسكندرونه السوري عام 1939 م، والاختلاف حول قضية توزيع المياه، الادعاء التركي القائل بأن سوريا تدعم حزب العمال الكردستاني عسكرياً ولوجستياً، و تخوف تركيا من التعاون العسكري السوري مع اليونان، وبخاصة في أعقاب التوقيع على اتفاقية عسكرية بينهما عام 1995 م .أما **الخلافات التركية الإيرانية** فقد تمثلت في ادعاء تركيا بأن إيران تدعم النشاطات الإسلامية في تركيا وتوفر الدعم لحزب العمال الكردستاني .والخلافات التركية العراقية في توزيع المياه، وتوفير الدعم لحزب العمال الكردستاني.

والخلافات التركية الروسية في التنافس على الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى .أما الخلافات التركية اليونانية في الخلاف حول بحر إيجة وقضية قبرص.

تحديث وتطوير الأسلحة التركية والجيش التركي

في ظل رضوخ كلا من بلجيكيا وألمانيا والنرويج ودولا أوربية أخرى إلى الضغوط الشعبية والتي نادت بإلغاء مبيعات الأسلحة إلى تركيا بسبب انتهاكات تركيا لحقوق الإنسان وخصوصا القضية الكردية، الأمر الذي كان حافزا لتركيا لتطوير صناعات الأسلحة الوطنية فيها، ومشجعا لها على البحث عن مساعدة من إسرائيل التي لا تربط مبيعات الأسلحة بشروط حقوق الإنسان .إضافة إلى ذلك توجد أيضاً مجموعة من الأهداف وهي :1

1- البينة : **العلاقات التركية – الإسرائيلية ، دراسات إقليمية**، العدد الثالث، خريف 2003

(http://www.albainah.net/index.aspx?func#on=Item&id=1610&lang= , 25.6.2010

1- تشكيل نظام دفاعي إقليمي.

2- تقديم كافة المساعدات الاقتصادية، بما لديها من خبرات في تكنولوجية الصناعة والزراعة والري

3- اجتياز المشكلات الاقتصادية والسياسة الداخلية.

4- التقارب مع إسرائيل يفتح الطريق أمام تدعيم العلاقات التركية الأمريكية، مما قد يساعد تركيا على الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي عن طريق الولايات المتحدة، أي التقارب إلى المحور الغربي، في مقابل التباعد عن المحور العربي.

لقد استطاعت تركيا تحقيق أهدافها التي سعت إليها في علاقتها مع إسرائيل قبل (عام 2002 م) وإبانه، فالحركات الإسلامية استطاعت الوصول إلى السلطة، ونالت قدر أكبر من الحريات خصوصاً بعد وصول حزب العدالة والتنمية في (عام 2002 م)، وقد استطاع حزب العدالة والتنمية التوفيق من خلال نظرته ما بين التوجهات الإسلامية والعلمانية ووصفها بأنها ضمان للديمقراطية ، أما التصدي لنشاط حزب العمال الكردستاني فقد ذهبت السياسة التركية في ظل إستراتيجيتها الجديدة إلى الحل مع حزب العمال الكردستاني، وتصفير المشكلات مع كل دول الجوار، وفتح علاقات إستراتيجية معها، كما استطاعت تركيا إبان الفترة السابقة من تطوير جيشها وصناعاتها العسكرية من خلال محاكاتها مع إسرائيل ، واستطاعت تصنيع طائرات بلا طيار خلال الفترة الأخيرة ".1 وفي ظل سياسة الابتعاد عن المحاور فهي لم تعد بحاجة إلى تشكيل نظام دفاعي إقليمي، وقد استطاعت من خلال علاقاتها المتطورة مع الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية ومع إسرائيل في تحسين التكنولوجية الصناعية والزراعية والري الحديث.

1- صحيفة يديعوت أحرونوت، :**تركيا تصنع طائره بدون طيار توازى ما تصنعها إسرائيل** ، أخبار إقليمية،، 2010/07/20

وفي ظل التقارب العربي التركي، فقد ارتفع مستوى النمو الاقتصادي ومن المرجح أن يزداد مستوى الارتفاع بعد أن استطاعت تركيا جلب الودائع العربية إلى بنوكها والتي بلغت 20 مليار دولار، أما فيما يتعلق بالتقارب الأمريكي والذي تلعب فيه إسرائيل دورا والذي تسعى من خلاله تركيا للدخول في الاتحاد الأوروبي، فإن بقاء العلاقة جيدة بين أنقرة و واشنطن يمر عبر تل أبيب غالباً، بحكم وجود لوبي إسرائيلي

قوي في الولايات المتحدة، وهو اللوبي الذي باستطاعته أن يفتح العديد من الملفات الداخلية التركية كالقضية الكردية، وقضايا حقوق الإنسان إلا أن تركيا وصلت لقناعة أن إسرائيل لا تحاول دعمها لتدخل في الاتحاد الأوروبي، ولم تضغط في ذلك الاتجاه، وفي ظل تنامي الدور الإقليمي لها وفق سياستها كدولة مركزية ودولة محور على مستوى الدولي.

وفي ظل قاعدة تصفير المشكلات فإن تركيا ذاهبة باتجاه الاستقرار في القرار الداخلي والخارجي، وفي علاقتها الخارجية، كما أن تركيا تحاول الاستغناء عن دور الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل لدخول الاتحاد الأوروبي، حيث بادر حزب العدالة والتنمية في المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي، ويعمل على تنفيذ الإصلاحات المطلوبة على المستوى الداخلي، والتي تأهله إلى الدخول إلى الاتحاد الأوروبي .والتي تتوافق مع إستراتيجيته الحالية، كما أن تركيا مع التحولات الجارية بعد الحرب على العراق تجد نفسها دولة إقليمية كبيرة، وبحكم موقعها وعلاقاتها ومكانتها ترى أن الظروف مهيأة للقيام بدور أكبر في قضايا المنطقة، ولعب دور يحقق لها النفوذ ويسمح لها بصوغ الأحداث والقضايا في ضوء مصالحها وأمنها لا العكس وهو هدف آني، كما أن التحرك الإيجاب تجاه الدائرة الحضارية العربية والإسلامية له بعد داخلي انتخابي، إذ إن هناك تنافساً شديداً بين

الأحزاب القومية والدينية بتياراتها المختلفة على الشارع الغاضب من السياستين الأمريكية والإسرائيلية ، مقابل تراجع كبير في دور الأحزاب اليسارية والعلمانية التي حكمت تركيا طوال العقود الماضية .وفي ظل الإصلاحات الاقتصادية الجديدة فقد فتحت أمامها أبواب الصندوق والمصرف الدوليين.

أما فيما يتعلق بالأهداف الإسرائيلية من التقارب مع تركيا فيمكن تحديد أبرزها في الأهداف التالية :1

.1- تهدف إسرائيل إلى فتح أسواق جديدة لها في تركيا وخصوصاً في مجال الصناعات العسكرية الجوية، والتي من شأنها أن توفر لها دخلاً مالياً سيؤدي إلى إنعاش الاقتصاد الإسرائيلي ، الذي يعتمد في بعض جوانبه الرئيسية على تلك الصادرات ، وعليه فإن تركيا ستكون عاملاً إيجابياً للاقتصاد الإسرائيلي .

.2 -تكثيف الضغط على كل من سوريا وإيران وذلك من خلال تعميق العلاقات مع تركيا للحصول على المعلومات العسكرية، من خلال التبادل المباشر مع الجانب التركي في المعلومات. وبالتالي تسعى إسرائيل من وراء ضغطها على سوريا إلى إجبارها على الدخول في مفاوضات السلام العربية الإسرائيلية ،وفقاً للشروط الإسرائيلية والأمريكية للتسوية السلمية، بهدف التنازل عن بعض مطالبها بشأن الجولان ووقف دعمها لحزب الله اللبناني، وورقة ضغط على إيران من خلال الأراضي التركية لتكون قاعدة عسكرية للتجسس عليها، وإمكانية استغلالها لضرب المنشآت العسكرية الإيرانية .

.3- توفير الفرصة للسلاح الجوي الإسرائيلي في التغلب على محدودية مجاله الجوي، وذلك بالتدريب في الأجواء التركية الواسعة، التي تتميز بتنوع التضاريس الجغرافية التي تجري فيها التجارب، كما أن أجواءها تماثل إلى حد كبير. الأجواء في إيران وسوريا و العراق مما سيسهل على الطيارين الإسرائيليين ضرب أهداف عسكرية واقتصادية في تلك الدول مستقبلا.

1- فتحي درويش: **العلاقات العسكرية التركية -الإسرائيلية الدوافع والأهداف**، المعهد العربي للبحوث و الدراسات الإستراتيجية 15 /7/ 2010 .
(http://www.airssforum.com/f7/t99361.html,

28.7.2010

.4 - الاستفادة من الإمكانيات الاقتصادية و المائية التركية، حيث تتحكم تركيا بمنابع دجلة والفرات، ولديها مشروعات مختلفة لاقتطاع جزء من هذه المياه ومحاولة تصديرها سواء في إطار إقليمي أو على

المستوى الفردي، وإسرائيل بأمس الحاجة للحصول على هذا المورد من المياه هذا إلى جانب السعي لتطوير التبادل التجاري بين البلدين.

.5-تدعيم دورها الإقليمي حيث ترى إسرائيل من أن توطيد علاقاتها العسكرية مع تركيا من شأنه أن يدعم دورها الإقليمي في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، إذ إن تلك العلاقة منحتها بطاقة دخول رسمية أخرى، غير معاهدات السلام العربية الإسرائيلية إلى منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، حيث الموارد الاقتصادية المهمة هناك وبخاصة البترول، وذلك لأن تركيا تربطها بتلك الدول علاقات دينية وتاريخية وقومية وجوار جغرافي .

.6- تعاونها مع تركيا سيمنحها القدرة على طرح المشاريع المشتركة لتكون وفقاً لمصالحها ورؤيتها المشتركة لبعض المشروعات، إضافة إلى سعيها المشترك للتصدي للقوى الإقليمية الأخرى إيران وسوريا ومصر، والتي قد تحاول إيجاد نوع من التوازن الاستراتيجي مع تركيا وإسرائيل.1

إن الأهداف الإسرائيلية من وراء التقارب مع تركيا بالنظر إليها هي أهداف لا تكمن في شكل مرحلي، وإنما أهداف مستمرة لا تنته إلا بإعادة صياغة تحالفاتها على المستوى الإقليمي، فتركيا هي سوق اقتصادي للصناعات العسكرية الإسرائيلية ، ومن أكبر المستوردين.

1- فتحي درويش ، المرجع سبق ذكره .

وبالتالي فإن خسارتها يعني خسارة حليف اقتصادي مهم بالنسبة لإسرائيل لا يمكن تعويضه، أما فيما يتعلق بسوريا وإيران واستغلال تركيا للموقع الاستراتيجي التركي فيمكنها الاستغناء عنه من خلال تحالفها مع الأكراد في شمال العراق ، كما أن إسرائيل ستخسر الموارد المائية والتي تطمح منذ زمن بالوصول إليها، والتي حاولت أن تستغلها من خلال عقد مشاريع مع تركيا لتهديد الأمن المائي لبعض الدول العربية

كالعراق وسوريا .ويعد فقدانها لتركيا هو فقدانا لدورها الإقليمي الذي تسعى الوصول إليه من خلال علاقتها مع تركيا، فتركيا بمثابة بوابة لدخول إلى الدول الإسلامية في آسيا الوسطى، والتي تطمع إسرائيل للوصول للموارد الاقتصادية وخاصة البترول فيها، وبالتالي فقدانها القدرة على طرح مشاريع مشتركة مع الدول العربية.

إلا أنه في ظل تبني سياسة تركيا تصفير المشكلات مع دول الجوار، وطموح تركيا إلى لعب دور إقليمي، خصوصاً في عمليات التسوية السلمية، فإن ذلك سيتطلب أن تكون على علاقات جيدة مع جميع الأطراف ومن بينها إسرائيل .

تأسيساً على ما سبق؛ ووفقاً لمنطلقات السياسة التركية الجديدة، فإن تركيا ترفض أن تكون طرفاً مباشرا في منظومة إقليمية؛ بسبب تعارض ذلك مع سياسة الابتعاد عن الانخراط في المحاور، وبالتالي فإن المرجح أن تكتفي بعلاقات سياسية واقتصادية قوية جداً مع جميع القوى التي ترحب بذلك. سيبقى الموقف التركي مستمر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، طالما السياسات الغير إنسانية الإسرائيلية مستمرة ، وأيضاً في ظل توقف مفاوضات التسوية، ، إذ إن هناك حاجة إلى استمرار العلاقة الجيدة بينهما من أجل استمرار توفر شروط الوساطة التركية بين الأطراف المتنازعة.

1- فتحي درويش ، المرجع سبق ذكره .

و في حال اعتمدت هذه الأطراف تركيا وسيطاً وحيداً، أو بالتشارك، أو مساعداً للوسيط الأميركي في المستقبل وهو استمرار لموقفها السابق،" فالموقف الرسمي الثابت لتركيا منذ الحكومات العلمانية السابقة، هو حل المشكلة الفلسطينية على أساس الشرعية الدولية المتمثلة في قرارات الأمم المتحدة التي تقول بحل الدولتين، وبانسحاب إسرائيل من أراضي 1967م على أن تكون القدس الشرقية عاصمة

للدولة الفلسطينية، وبإيجاد حل عادل لمشكلة اللاجئين كما أن تركيا لن تقف خارج الإجماع العربي فيما يتعلق بالمبادرة العربية للسلام . 1 **المطلب الأول : سيناريو الوضع القائم**

ينطلق هذا السيناريو من فرضية استمرار الوضع القائم، الذي يتسم بتراجع مستوى العلاقات التركية – الإسرائيلية . إنحسار نفوذ المؤسسة العسكرية في تركيا حامية النظام العلماني، والتي كانت دافعا قويا ومهما لتطبيع العلاقة مع إسرائيل .كما أن قرارات المحكمة التي صدرت خلال (عام 2002 م) ضد 965جنرالا وضابطا بعد خطط الانقلابات الفاشلة على حكومة العدالة والتنمية، تمثل نقطة تحول كبرى في طبيعة العلاقة بين العسكريين والحياة السياسية مما أفقد إسرائيل حليفا قويا داخليا في تركيا.2

1- محمد نور الدين. **مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مركز الدراسات الفلسطينية 2010/03/15.
(http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10593.doc, 17/6/2010)

2- طارق عبد الجليل،" **الساسة والعسكر في تركيا : واقع العلاقة ومآلها**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 16 أكتوبر 2012 ، ص ص: 4-6 .

أزمة الثقة بين تركيا وإسرائيل تلقي بظلالها على العلاقات بينهما بسبب ما توارد من معلومات حول وقوف إسرائيل وراء تفجيرات حزب العمال الكردستاني التي تزامنت مع العدوان الإسرائيلي على أسطول الحرية، والعمل على تحريك الأكراد للنيل من استقرار تركيا والمساس بأمنها القومي .بالإضافة إلى المعارضة الشعبية التركية لإسرائيل ، فقد أدى مقتل تسعة من المواطنين الأتراك على أيدى الكوماندوز الإسرائيليين –وقبلها الحرب على غزة –إلى بناء حاجز نفسي كبير، وخلق هوة بين الشارع التركي وإسرائيل وهو ما يجعل –من الصعب– على أية حكومة تركية أن تعود بعلاقاتها مع تل أبيب إلى مستواها

المتميز. لاسيما حكومة حزب العدالة والتنمية، لأنها جاءت من خارج مؤسسة الحكم التقليدية وتتعامل بحساسية كبيرة مع توجهات الشعب الذي هو سندها الرئيسي فهناك كراهية عامة تجتاح تركيا ضد إسرائيل .

وبالنظر إلى توجهات الرأي العام التركي، يمكن بسهولة ملاحظة أن رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** يحظى بأعلى نسبة تأييد لدى الأتراك 2، خاصة بعد مواقفه الداعمة للقضية الفلسطينية . حيث يشير استطلاع أجرته شركة متروبول للإحصاء بأن(13 %) من الأتراك يرون أن موقف رئيس الحكومة غير سليم، و رأى (75%) أن أردوغان شخص مستقيم وموثوق(81%) أنه قوي وصاحب قرار و (70%) أنه ديموقراطي وحر. 1

طورت حكومة حزب العدالة والتنمية سياسيات خارجية جديدة للتقارب مع العالمين العربي والإسلامي .ولعل التطورات في مسار القضية الفلسطينية 1608 ومواقف قادة حزب العدالة والتنمية ضد إسرائيل .

1- شيماء أحمد منير، **مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2009، ص2 .

زادت من شعبية الحزب لدى المواطنين الأتراك . حيث كشفت استطلاعات الرأي الذي أعدته مؤسسة" تساف "التركية في جانفي (2000 م)عن أن (40 %) من الأتراك يرون في إسرائيل العدو الأول لتركيا .وهو مؤشر ذو دلالة في سياق تحول الإدراك الشعبي وتأثره باستراتيجيات حزب العدالة والتنمية .كما أن البنية الشعبية الداعمة لحزب العدالة والتنمية هي ذات صبغة إسلامية وأغلب جماهير العدالة والتنمية تدعم التوجهات التركية تجاه تطبيع العلاقات مع البلدان

العربية والإسلامية، ولاسيما القضية الفلسطينية، وتقليل حجم . العلاقات والتعاون مع إسرائيل ، مما يجعل قادة حزب العدالة و التنمية أمام ضغط شعبي كبير.

وما هو متعارف، أن تركيا عرضت على إسرائيل ثلاثة مطالب لإنهاء أزمة أسطول الحرية، وتمت الاستجابة لشرط الاعتذار في شهر (مارس 2009 م)، ولا يزال النقاش قائما حول مطلب التعويضات، فضلا عن إصرار الحكومة التركية على شرطها الثالث بإزالة الحصار المفروض على قطاع غزة 1 .وفي هذا الصدد، صرح رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** في (فيفري 2003 م)، إنه لأجل إعادة تطبيع العلاقات بين تركيا وإسرائيل ، طالب الحصول على تعهدات خطية من الجانب الإسرائيلي برفع الحصار عن قطاع عزة كشرط لذلك .كما أكد أردوغان خلال مؤتمر صحفي في أنقرة والى جانبه رئيس الوزراء الإسباني" مارينو راخوي "أن المفاوضات مع إسرائيل لتعويض عائلات ضحايا سفينة مرمرة، وتطبيع العلاقات بين البلدين حققت تقدما ولكنها لم تنته بعد، وذكرت صحيفة هآرتس الإسرائيلية في تقرير لها أن إسرائيل عرضت تعويضات بقيمة (20 مليون دولار) .

1- شيماء أحمد منير،المرجع سبق ذكره ،ص ص: 3-4

لعائلات الضحايا والمصابين الأتراك على متن سفينة مرمرة. بينما كان رئيس الوزراء نتنياهو، قد أوصى طاقم مفاوضاته برفع المبلغ إلى29 مليون دولار إذا تطلب الأمر لأجل تطبيع العلاقات مع تركيا في المقابل تتعهد الحكومة التركية بسن قانون يلغي أية دعاوى قضائية ضد جنود وضابط الجيش الإسرائيلي عقب العملية على سفينة مرمرة .بينما لا يزال الخلاف قائما حول الشرط الثالث الذي ترفض إسرائيل الالتزام به، وهو توقيع تعهد خطي برفع الحصار عن غزة. 1 وتشير معظم المؤشرات والتصريحات التركية في "مرحلة ما بعد الاعتذار "إلى أن أنقرة ليست في عجلة من أمرها، وأن تحسن العلاقات مع إسرائيل

سيستغرق" بعض الوقت"، وتشير الكتابات الرئيسية في صحف تركية عديدة مقربة من الحكومة التركية إلى ضرورة أن يكون التفاؤل حيال مستقبل العلاقات بين البلدين مشوبا بالحذر، لا سيما أن مطلب رفع الحصار عن قطاع غزة مطلب أساسي بالنسبة لتركيا .وثمة تصريحات إسرائيلية تشير إلى أن أي اتفاق مع تركيا لن يفضي إلى إنهاء الحصار البحري على القطاع،في حين أن أزمة العلاقات ارتبطت بالأساس بمحاولة مواطنين أتراك إنهاء هذا الحصار2

بقاء الوضع الراهن هو الاختيار الأمثل بالنسبة لرئيس الوزراء **رجب طيب أردوغان** .فهو لا يريد المصالحة مع إسرائيل قبل موعد الانتخابات الرئاسية المرتقبة. فقد جاءت مواقف تركيا من نقد السياسات الإسرائيلية في سياق انفتاح تركي تجاه العالم العربي والإسلامي منذ وصول حزب العدالة والتنمية بزعامة **رجب طيب أردوغان** إلى رئاسة الحكومة التركية .

1- أردوغان :**رفع الحصار عن غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل** "، 03 مارس2014.
http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE

2- محمد عبد القادر خليل، "**ما بعد الإعتذار :الأبعاد السياسية النصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل**2014/03/03 http://www.cdi-iran.org/book.php?id=7605&print=yes

3- وكان من أبرز هذه المؤشرات الرفض التركي للمشاركة في الغزو الأمريكي ضد العراق . حيث اتخذت تركيا موقفا متفقا مع المواقف العربية في رفض تقسيم العراق وضرورة الحفاظ على أ راضيه .

و قد سعت تركيا إلى تحقيق الاستقرار الإقليمي حتى في قضايا لم تكن طرفا مباشرا فيها، وحافظت على علاقات جيدة مع كل الدول العربية .كما استمر التنامي في العلاقات التركية –العربية على الصعيد الاقتصادي وشهد حجم التجارة المتبادل،كما الاستثمارات ، نموا ملحوظا 1 ، فقد كشف وزير الاقتصاد التركي الأسبق **ظفر تشاغلايان** أن حجم التبادل التجاري بين تركيا والدول العربية ارتفع من (5 مليارات

دولار عام 2002 م إلى55مليار دولار عام 2002 م)، فيما ذهب ربع حجم الصادرات التركية (عام 2012 م) إلى الدول العربية. كما ارتفع حجم الاستثمار من الدول العربية في تركيا من (5 مليارات دولار عام 2002م) إلى 9 (مليارات دولار عام 2012 م).

كما أن محاولة تركيا خلال عام 2010 م تكوين اتحاد شرق أوسطي بزعامتها أثار مخاوف إسرائيل ، وظهرت بدايتها بتوقيع اتفاقية لإنشاء منطقه للتجارة الحرة تضم كلا من سوريا ولبنان والأردن ومنفتحة على البلدان الأخرى يتم خلالها تطبيق قوانين موحدة لتعزيز التكامل،فضلا عن إلغاء التأشيرات بين هذه البلدان لتعزيز التعاون المشترك في جميع القطاعات بينهم .وفي مقابل ذلك، زاد اهتمام إسرائيل بدول البلقان(بلغاريا، رومانيا، وكر واتيا، اليونان وقبرص)، وبالتحديد مع التوتر المتصاعد في العلاقات التركية –الإسرائيلية الذي وصل إلى ذروته في نهاية ماي 2010 م، مع الاقتحام الإسرائيلي لأسطول الحرية .ولكن الملفت للنظر هو ذلك التطور في العلاقات الإسرائيلية اليونانية .وهو ما ينسحب أيضا على علاقة إسرائيل وقبرص .

1- محمد عبد القادر خليل ، المرجع سبق ذكره .

فقد قام رئيس الحكومة الإسرائيلية **بنيامين نتنياهو** بزيارة" أثينا Athènes ليؤسس " لعلاقة جديدة تقوم على التعاون الأمني والاقتصادي .وقد أعقب هذه الزيارة زيارة قام بها وزير الخارجية الإسرائيلية **ليبرمان** إلى أثينا في جانفي 2011 م، التي عكست أيامها الخمسة ولقاءاته الرفيعة(رئيس الدولة ورئيس الوزراء ووزير الخارجية ووزير الدفاع ...الخ)حجم التطور الجديد في العلاقات بين الدولتين1

هناك أسباب عديدة تفسر التحول الجذري في موقف اليونان تجاه إسرائيل، من بينها تدهور العلاقات بين إسرائيل وتركيا في أعقاب أحداث أسطول الحرية .فتركيا التي كانت من أوثق حلفاء إسرائيل، كانت عدوا لليونان .وهذا ما دفع النخب الحاكمة في كل من تل أبيب وأثينا إلى استغلال هذه الأحداث

لفتح صفحة جديدة في العلاقات بينهما .فقد كان الإسرائيليون يبحثون عن بدائل تعوضهم ما خسروه، جراء تراجع التعاون العسكري الذي كان يربط أنقرة بتل أبيب، لاسيما التدريبات الجوية والتعاون الاستخباري، وعوائد صفقات بيع السلاح وغيرها.

فصغر مساحة إسرائيل ، جعلها دائما تلجأ إلى تركيا تحديدا لإجراء التدريبات الجوية الهامة، لاسيما أن القيادة الإسرائيلية في تلك الفترة، كانت تضع خيار توجيه ضربة عسكرية للمنشآت النووية الإيرانية .كأحد الخيرات الرئيسة في التعامل مع البرنامج النووي الإيراني ، في حين وجدت اليونان في هذا التطور مناسبة لاستغلال العلاقات مع إسرائيل لمواجهة الأزمة الاقتصادية التي كانت تعصف بها، وتفاقمت حتى بلغت مستويات خطيرة جدا.

1- محمد الأرتاؤوط،"**التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 2 جانفي 2014 http://studies.aljazeera.net/reports/2011/07/201172182055771805.htm

وقد أدركت إسرائيل أهمية العلاقات مع أثينا وعوائدها الإستراتيجية على إسرائيل ، فأخذت تستغل تراث العداء بين تركيا واليونان عبر التشديد على أهمية تطوير العلاقات بين الجانبين للوقوف أمام "الأطماع "التركية .وتشهد الباحثة الإسرائيلية "**أبيراما غولان** "بأن النخب الإسرائيلية حرصت على لفت أنظار المسئولين اليونانيين مرارا إلى ما جاء في كتاب وزير الخارجية التركية أحمد **داود أوغلو**" العمق الاستراتيجي "باعتباره دليل على توجهات **أردوغان** لبعث الدولة العثمانية في نسختها الحديثة وأدواتها الجديدة، وأن كتاب **أوغلو** يمثل في الواقع" دليل العثمانيين الجدد" لاستعادة النفوذ القديم .ولا يتردد الإسرائيليون في استغلال الرواسب التاريخية الناجمة عن وقوع اليونان وبقية دول البلقان تحت الحكم العثماني لمئات السنين .ويعترف السفير الإسرائيلي في بلغاريا" **نحجال جالنر** "بأن إسرائيل باتت تركز على الإرث التاريخي والثقافي في تحفيز دول البلقان بشكل عام للتعاون معها1

وفي هذا الإطار، يرى الأتراك أنه لا يحق لقبرص اليونانية أن تنقب عن الغاز في المياه الإقليمية للجزيرة من دون التوافق مع قبرص الشمالية .إذ عدا عن كون ذلك انتهاكا لحقوق الشطر الشمالي، فإن الشروع به عبر هذه الطريقة من شأنه أن يقوض جهود توحيد الجزيرة .وقد استعان الجزء الجنوبي من الجزيرة بدعم الاتحاد الأوروبي عبر اليونان، وبدعم إسرائيل عبر الشراكة الثنائية للتنقيب عن الغاز، وانخرطت العديد من الشركات الأميركية في اكتشاف الغاز الموجود على سواحل قبرص .وهو الأمر الذي أزعج الأتراك ، ويثيرونه بشكل مستمر ولم يتم حله إلى الآن.

1- صالح النعامي،"**إسرائيل والبلقان ..من العلاقات الباردة إلى التحالف الاستراتيجي** "، 2 جانفي2014
http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79d4e837-1426-4025-a6bc-97d06b96f801

إلى جانب ذلك، عملت إسرائيل على تعزيز علاقاتها بأرمينيا وتحريك ملف مذابح الأرمن تجاه تركيا من خلال مساعدة اللوبي الأرمني في الكونجرس الأمريكي للحصول على اعتراف دولي حول ما تعرض له الأرمن وتحريك باللوبي اليهودي في الكونغرس والإدارة الأمريكية للضغط على تركيا .كما يرتبط هذا السيناريو بملف الاتحاد الأوروبي، والذي أصبح يحتل الأولوية في برنامج حزب العدالة والتنمية بعد انتصاره في انتخابات 3 أكتوبر2002

فقد كان أول نشاط قام به قادة الحزب، هو القيام بجولة أوروبية شملت غالبية الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي لتشجيعها على تحديد موعد لبدء مفاوضات العضوية .وبعد إنجازات حكومة العدالة والتنمية العديد العديد من الإصلاحات السياسية والاقتصادية في تركيا، ظهرت إشارات إيجابية من بعض المسئولين الأوربيين قبل انعقاد القمة الأوروبية في بروكسل في ديسمبر 2004 م، حول إمكانية تحديد موعداً لبدء المفاوضات مع تركيا .1 ومع مطلع عام 2005 م، بدأت العلاقات بين تركيا والاتحاد الأوروبي

بالتحسن بعد القرار الأخير لبدء المفاوضات مع تركيا في 3 أكتوبر 2005 م ومن خلال هذا، يمكن القول بأن تركيا تملك حظوظا كبيرة لتحقيق هدف الانضمام للاتحاد الأوروبي، خاصة بعد الإصلاحات الهامة لحكومة العدالة والتنمية .كما أن بعض الدول وعليه، الاتحاد الأوروبي أيدت التوجه الجديد للسياسة التركية الرافضة للسلوك الإسرائيلي ، وخاصة تجاه حرب غزة.

وفي الوقت نفسه فإن الاتحاد الأوروبي يرى أن الدور الإقليمي الذي بدأت تلعبه تركيا يعتبر مؤثرا مما يحد من الدور الإيراني في المنطقة الأمر الذي يساعد تركيا على الاحتفاظ بموقعها كقوة مؤثرة.

1- لقمان عمر النعيمي، "**تركيا والاتحاد الأوروبي :دراسة لمسيرة الانضمام**"، **دولة الإمارات العربية المتحدة**، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، 2007 ، ص36

فالاتحاد الأوروبي ضد أي خطوة تمنح دورا مميزا لإسرائيل في الشرق الأوسط، خاصة مع تزايد مصالحها فيها .و بالتالي ستجد تركيا نفسها مع الاتحاد الأوروبي في حالة قبول عضويتها – في مواجهة إسرائيل ، بالإضافة إلى أن انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي سيجعلها في غنى عن الدعم الذي تتلقاه من إسرائيل في جميع المجالات، لاسيما في المجالين العسكري و الأمني، حيث ستمنحها التعهدات الدفاعية مصداقية أقوى لقدراتها العسكرية .وهذا سوف يكون له تأثيرا كبيرا على البعد الاستراتيجي لعلاقاتها مع إسرائيل ، خاصة أن الأتراك كانوا دائما غير مرتاحين لسياسة إسرائيل في مجال تصدير الأسلحة .وهو المجال الحيوي الذي تركز عليه هذه الأخيرة في علاقاتها الإستراتيجية مع تركيا .فالمؤسسة العسكرية وبعض الأوساط السياسية في إسرائيل غالبا ما يبدون رفضهم الشديد عندما يثار موضوع التقنيات العسكرية الحديثة لتركيا 1 في حين تذهب الدراسات الإسرائيلية المتخصصة إلى أن إسرائيل تنظر إلى عضوية تركيا الكاملة في الاتحاد الأوروبي بوصفها تعزيزا كبيرا لمجموعة الدول في الاتحاد التي تنتقد إسرائيل وتتبنى وجهات

نظر شبيهة بتلك التي تتبناها تركيا. الأمر الذي جعل أنقرة تتخلى عن الفرضية القائلة أن التقرب من إسرائيل من شأنه أن يفتح البوابة الأوروبية أمام الانضمام التركي .ولذلك لم تعد الورقة الإسرائيلية ذات جدوى في هذا الإطار .

1- مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 2، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010 -2011 ، ص496.

يؤسس التحليل المرتكز على فرضيات المنظور الواقعي على ضرورة التركيز على متغير المصلحة فهي الأساس الذي اعتمد عليه الواقعيون في تفسير سلوك الدول .فتركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية أرادت تحقيق أهداف ذات صلة مباشرة بتحقيق المصالح القومية التي استقرت عليها قرارات سياستها الخارجية، وهي مرتبطة بالأهداف التي يصبوا قادة حزب العدالة والتنمية إلى تحقيقها من خلال الأسس، الوسائل، والآليات التي اعتمدها وزير خارجية تركيا أحمد داود أغلو في كتابه" العمق الاستراتيجي "وذلك بواسطة امتلاك القوة العسكرية الاقتصادية، والثقافية .كما أن تركيا تأمل في الحصول على مكانة قوية وبارزة في منطقة الشرق الأوسط، فسياسة تحقيق النفوذ تمثل إحدى السبل التي تستخدمها سياسات الوضع القائم لتحقيق أهدافها في محاولة منها لمجابهة النفوذ الأمريكي و الإسرائيلي في منطقة الشرق الأوسط، والتحرر من المظلة الغربية. الأمر الذي من شأنه أن يضمن لها استقلالها والذي يعني مدى قدرة تركيا على تجنب سيطرة الدول الأخرى على توجهاتها وقراراتها وهذا ما يضمن أمنها حسب" رواد المنظور الواقعي "أما بالنسبة للنفوذ فيعني قدرتها على ممارسة التأثير والتأثر في بيئتها سواء على السياسات الخارجية للدول

الأخرى في إطار العلاقات الثنائية بها بما فيها إسرائيل أو في إطار القرارات الجماعية في إطار منظمة حلف شمال الأطلسي .فأكثر الدول قدرة على التأثير في بيئتها تكون الأكثر فعالية في متابعة وتحقيق مصالحها، ويسمح لها بممارسة نفوذ واسع في المنطقة.1

1- مراد فول ، مرجع سبق ذكره ، ص 497.

المطلب الثاني: سيناريو تحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية

إن اندلاع انتفاضات الربيع العربي وارتباطها بالنسبة لدول الجوار الجغرافي بتداعيات أمنية، وتطورات سياسية ومشكلات اقتصادية، وفي ظل تغير معادلات الأمن الإقليمي، وتبدل أنماط التحالفات السائدة وارتفاع وتيرة التحديات والتهديدات العابرة للحدود، كان لكل ذلك تأثيرات مختلفة على البيئة الأمنية المحيطة بكل من تركيا وإسرائيل ، على نحو أثار تساؤلات تتعلق بمسارات العلاقات التركية – الإسرائيلية وإمكانية أن تفضي تفاعلات المنطقة -بسبب سقوط أنظمة سياسية ظلت في الحكم لعقود – إلى إمكانية طرح سيناريو تحسن العلاقات التركية -الإسرائيلية ، وإعادة تأكيد حاجة كل من إسرائيل وتركيا إلى توثيق العلاقات المشتركة باعتبارها علاقات حددت مساراتها وصاغت طبيعتها العوامل ذات الصبغة الأمنية.

إن الجالية اليهودية في تركيا والتي تتمتع بنفوذ كبير بسبب ثرائها وموقعها البارز في الحياة والتجارة منذ عهد الإمبراطورية العثمانية، وجود اليهود الأتراك في إسرائيل والذين هاجروا في الخمسينيات والستينيات من القرن العشرين، كل ذلك يجعلهم مرتبطين بصلة وثيقة مع وطنهم الأم .الأمر الذي أدى

وسيؤدي إلى توثيق العلاقات بين الطرفين .1 كما شكلت الروابط الاقتصادية واحدة من بواعث استقرار العلاقات التركية – الإسرائيلية ، ليس لأهميتها الاقتصادية فقط وإنما باعتبارها تشكل مؤشرا بارزا وتعطي دلالات رمزية على مدى تقدم وتعمق هذه العلاقات أيضا.

1–رنا عبد العزيز خماش :**العلاقات التركية – الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** 1996 -2009 م(، مركز دراسات الشرق الأوسط، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، ص ص162–163 .

ومن المرجح أن يرتفع أكثر 1 .واستمرت الاستثمارات الإسرائيلية عبر مئات الشركات في تركيا، واستثمارات شركات تركية في إسرائيل . فعلى سبيل المثال، تعتبر شركة**Zorlu Holding** ثاني أكبر شركة في تركيا، والتي يملكها رجل الأعمال زورلو، وهي تستثمر في قطاع الطاقة في إسرائيل .حيث أنها بالشراكة مع شركة **أدلتيك** الإسرائيلية ، أقامت عددا من محطات لتوليد الكهرباء في أرجاء إسرائيل خلال فترة القطيعة الدبلوماسية بين تركيا وإسرائيل .مع أن تركيا بادرت إلى إلغاء بعض الاتفاقيات مع إسرائيل على الصعيد العسكري، فإن عقود التسلح الأساسية لم تلغ، ومن أهمها تسليم طائرات من دون طيار من طراز هيرون. كما استمرت مشاريع تطوير وإنتاج دبابات وطائرات مقاتلة مخاوف الأتراك من دعم إسرائيل لكردستان مستقلة تبددت – إلى حد ما –بعد ما وافقت الولايات المتحدة على السماح بعمل عسكري تركي ضد مواقع حزب العمال الكردستاني شمال العراق والتي شاركت فيها وبدور كبير طائرات بدون طيار زودتها إسرائيل .

فمن الناحية الإستراتيجية ، تفكيك العراق وتقسيمه لا يخدم المصالح الإسرائيلية ، العراق القوى نسبيا سيشكل توازناً مضاداً للتفوق الاستراتيجي الإيراني في المنطقة .علاوة على ذلك، يتعين على إسرائيل أن تواجه إمكانية قيام كيان سياسي كردي معزول عرضة للتهديد من جانب تركيا، بحاجة إلى النفوذ

الإيراني كما يبدو، مما يتيح لطهران إقامة ممر ممتد شمال العراق عبر سوريا حليفة إيران والممتد إلى حزب الله الذي ترعاه إيران في لبنان .

وحتى إذا لم يتحقق مثل هذا التوقع، فليس لإسرائيل أية مصلحة في تهديد منظومة العلاقات الإستراتيجية المهمة في الدول الإقليمية الكبرى.

1- محمد عبد القادر خليل، "**العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد**"، **مختارات إسرائيلية**، 2014/02/20 2012.
http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=990478&eid=7058

مثل :تركيا من أجل عقد تحالف دولة جديدة صغيرة وضعيفة .لدى أنقرة وتل أبيب هدف مشترك في العراق؛ أي رؤية تطور هذه الدولة واستقرارها لتكون قوية بما يكفي ولتكون مركز ثقل في مواجهة النفوذ الإيراني 1

إن قرار حكومة حزب العدالة والتنمية إرسال طائرات وفرق تركية للمشاركة في الحرائق الضخمة التي اندلعت في جبال الكرمل في إسرائيل ، يعد غريبا لأنه جاء في ذروة الخلاف الإعلامي بين الجانبين بشأن الاعتداء الإسرائيلي على سفن أسطول الحرية، واستدعاء الخارجية الإسرائيلية السفير التركي في تل أبيب وتوجيه إهانة مباشرة له، عندما تم إجلاسه على كرسي منخفض .

كما أن موافقة تركيا على السماح لحلف شمال الأطلسي بنشر الرادار المضاد للصواريخ على الأراضي التركية، وبالرغم مما أثاره هذا الإعلان من تخوف إيراني من وجود هذا الرادار القريب منها.

إلا أن تركيا حاولت طمأنة إيران بأن هذا الرادار ليس موجه ضدها، لكن الموافقة التركية على نشر هذا الرادار دليل على أن التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وحلفائها لا يمكن المساس به .

ولاسيما أن هذا الرادار يخدم إسرائيل بدرجة كبيرة حسب قناعة الرأي العام التركي. يعد الاعتذار الرسمي الذي قدمه رئيس الوزراء الإسرائيلي **بنيامين نتنياهو** في (22 مارس 2009 م) لنظيره التركي **رجب**

طيب اردوغان. عن حادثة أسطول الحرية، تطورا فرضته التغيرات الإقليمية المتسارعة التي تشهدها منطقة الشرق الأوسط منذ اندلاع انتفاضات الربيع العربي حتى الآن، ومهدت له كذلك بعض مواقف السياسة الخارجية التركية، والتي لها

1- صالح النعامي، **"العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار :بين التقاء المصالح وتعارضها"**، 2 جانفي2014 http://www.naamy.net/view.php?id=1258 .

ارتباط مباشر بإسرائيل ، كالموافقة على الرغبة الأمريكية في مشاركة إسرائيل في الفعاليات غير المباشرة لحلف الشمال الأطلسي، وكذلك الموافقة على نشر الدرع الصاروخية الأطلسية عبر الأراضي التركية وهي الدرع التي توفر حماية دفاعية أمنية لإسرائيل من أي هجمات إيرانية محتملة 1 .كما مهد لهذا الاعتذار الإقصاء المؤقت لوزير الخارجية الإسرائيلية **أفيجادور ليبرمان** *من الوزارة ، والذي كان يقف حجر عثر أمام إصلاح العلاقات بين البلدين، ذلك بعد تقديم المدعى العام **يهودا وانشتاين** Yehuda Weinstein لائحة اتهام لليبرمان تتعلق بالاحتيال بما أقصاه من المعادلة السياسية ولو مؤقتا.

وفي مقابل ذلك، ارتبطت المواقف الداعمة لرئيس الوزراء الإسرائيلي بالعديد من الشخصيات الأخرى كوزير الدفاع الإسرائيلي السابق إيهود باراك ، والذي أعلن مؤخرا اعتزال الحياة السياسة، ورئيس أركان الجيش، **بيني جانتز** Benny Gantz ورئيس الموساد **تامي باردو**. من الناحية التركية، سقطت مع انتفاضات الربيع العربي دعوات التحالف الرباعية بين دمشق وأنقرة وطهران وبغداد، التي راجت منذ فترة على وقع طموحات توسيع المصالح الاقتصادية وتحت تأثير مبدأ" تصفير المشاكل.1 "

فقد تشكل محور مضاد لأنقرة من قبل كل من سوريا وإيران والعراق .

1- خورشيد دلي،" **عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة**"، مجلة الوحدة الإسلامية، السنة الثانية عشر، .العدد 137 ، أيار2013

2- محمد برهومة،" **التحالفات المتغيرة :العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات** "، مجلة السياسة الدولية، 20،2010

فيفري2014 http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=691672

حيث أصبحت هذه الدول تشكل تحديا كبيرا للأمن القومي التركي بالنظر كونها دول جوار جغرافي مباشر مع تركيا، هذا بالإضافة إلى توتر العلاقات مع روسيا، والتي تعد بدورها دولة جوار غير مباشر، وذلك بفعل تناقض المواقف وتباين المصالح حيال تطورات الملف السوري، وهي تطورات تحمل تحديات للأمن القومي التركي، لارتباطهما بحركة لاجئين سورين كثيفة تجاه الأراضي التركية، وسيولة أمنية على الحدود المشتركة مع سوريا هذا فضلا عمّا يرتبط بذلك من تحديات وتهديدات تتعلق بالنشاط والاستهداف الكثيف للمواقع الحيوية التركية من قبل حزب العمال الكردستاني.

وعلى الجانب الإسرائيلي ، حملت انتفاضات الربيع العربي مخاطر شتى لإسرائيل تمثلت في المخاوف الإسرائيلية من صعود تيارات إسلامية متشددة ومعادية لها إلى السلطة في الدول التي سقطت أنظمتها، و من وصول أسلحة متطورة . موجودة بحوزة سوريا إلى منظمات تعتبرها إسرائيل "إرهابية "1

لقد جرى الإعلان عن اكتشافات الغاز في منطقة شرق المتوسط، والتي تجاوزت احتياطاتها 0.22 تريليون متر مكعب قدرت قيمتها الحالية بنحو 220 مليار دولار .وتقع هذه المناطق داخل الحدود البحرية الإقليمية لست دول :تركيا وسوريا وقبرص ولبنان ومصر وإسرائيل .

فالتعاون التركي – الإسرائيلي ضروري لكسر الجمود في قطاع الغاز البحري المهم في شرق البحر المتوسط .إذ تُبشّر اكتشافات الغاز بتغيير توقّعات الطاقة بالنسبة إلى أوروبا.

1- أحمد دياب،" **الدور الأمريكي في المصالحة التركية – الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة**"، المرجع سبق ذكره ، ص105 .

لكن توتر العلاقات التركية – الإسرائيلية أحبطت الجهود الرامية إلى معرفة كيفية إيصال موارد الغاز تلك إلى السوق .ويتمثّل السبيل الأكثر اقتصادا في بناء خط أنابيب من قبرص إلى تركيا ودمجه في خطوط الأنابيب التي تمرّ من تركيا إلى أوروبا .ومع تحسّن العلاقات التركية– الإسرائيلية ، سيصبح ذلك ممكنا، مع المتوقع حدوث تعاون تركي – إسرائيلي –قبرصي في ذلك القطاع . 1باتت فرص تحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية كبيرة، لأن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في إصلاح هذه العلاقة مصلحة إستراتيجية لها 2. ، ويرتبط ذلك أساسا بالمشروع الأمريكي الجديد لمنطقة الشرق الأوسط تحت تسمية الشرق الأوسط الكبير، والذي أصبح يشمل تلك المنطقة التي تضم كلا من (العالم العربي ، إسرائيل ، تركيا، آسيا الوسطى، القوقاز ومنطقة شبه القارة الهندية)، وفق ما جاء في تقرير لجنة **هارت –رودمان** الذي وضعته الإدارة الأمريكية في شهر (فيفري 2000 م)، تحت عنوان" البيئة الأمنية الكونية الجديدة في الربع الأول من القرن الحادي والعشرين "وطرحته بصفة رسمية، في شهر(فيفري 2003 م)، كما قدمته لشركائها في في شهر جوان من السنة نفسها .يرى محررو هذا المشروع، أنه على الدول العربية والإسلامية أن تضع موضع التطبيق ثلاث حلول مستعجلة للخروج من المأزق الذي توجد فيه .

1- بول سالم، "**التقارب الإسرائيلي التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط**"، 20 فيفري2014 http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51579

2- صالح النعامي،" **العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار :بين التقاء المصالح وتعارضها**"،2 جانفي2014 http://www.naamy.net/view.php?id=1258 .

والواقع، أن هذا المشروع لا يخرج عن سياق مشروع الشرق الأوسط الجديد، لكن بمقاربات مغايرة . ففي ظل التفوق العسكري والاقتصادي والعلمي لإسرائيل وتركيا، وتغاضي الإدارة الأمريكية عن إيجاد الحلول لمشاكل المنطقة، فإن غايته في نهاية المطاف هو تكريس التفوق الإسرائيلي – التركي والحفاظ على مكانتهما كدولتين محوريتين، حفاظا على المصالح الإستراتيجية الأمريكية .كما أن الولايات المتحدة الأمريكية تدرك تمام الإدراك أن تركيا تمثل احتياطيا استراتيجيا يمكن اللجوء إليه، أثناء الأزمات التي يمكن أن تظهر في الدوائر الجيوبوليتكية وهذا ما أكدته الأزمة السورية 1 .فخلال الزيارة التي قامت بها وزيرة الخارجية السابقة **هيلاري كلنتون** إلى إسرائيل عام(2002 م)، طالبت فيها بتقديم اعتذار لتركيا، ودعت إلى الإسراع من أجل إعادة العلاقات التركية –الإسرائيلية إلى سابق عهدها، انطلاقا من أن كل وقت يمر دون عمل ينجز، يضر ذلك بالمصالح الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة .والدعوة الأمريكية التي وجهت آنذاك إلى إسرائيل تأسست على ثلاث عوامل أساسية بحسب **هيلاري كلنتون**، وهي:

–أن المصالح الحيوية لكل من الولايات المتحدة وإسرائيل ستتضرر، إن لم يجر العمل على إصلاح العلاقات التركية – الإسرائيلية .

–ثمة جماعات إرهابية تستغل تدهور علاقات البلدين للقيام بعمليات تضر بالمصالح الأمريكية الإستراتيجية في المنطقة.

1- صالح النعامي، المرجع سبق ذكره .

تركيا أصبحت قوة إقليمية وفاعل مركزي في الإقليم، بما يجعل من استمرار تدهور علاقات إسرائيل معها يؤثر على القدرة الأمريكية – الإسرائيلية على تشكيل موقف إقليمي ودولي موحد حيال الملف النووي الإيراني .1وهو ما وجد تعبيره كذلك في الجهود الكبيرة التي بذلها الرئيس" **باراك أوباما** "ووزير خارجيته

"**جون كيري** "من أجل تقريب وجهات النظر بين الجانبين .فبعد انطلاق انتفاضات الربيع العربي، وخسارة واشنطن لعدد من أهم حلفائها في المنطقة، لاسيما الرئيس المصري السابق حسني مبارك وتفاقم التداعيات السلبية للانتفاضة السورية، تعاظمت أهمية الدور الذي يقوم به ما تبقى من حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الرئيسيين الأردن وتركيا وإسرائيل

لكن لا يمكن أن تتم حماية المصالح الأمريكية، لطالما أن أقوى حليفين لواشنطن، وهما تركيا وإسرائيل في حال خلاف وتوتر .ومن هنا جاء الدور الأمريكي في محاولة إنهاء هذا الملف ، والذي جعل الاعتذار الإسرائيلي يتحقق خلال جلسة جمعت بين رئيس الوزراء الإسرائيلي والرئيس الأمريكي" **باراك أوباما** في مطار بن جوريون قبيل مغادرته إلى الأردن، ليصبح الاعتذار بمثابة إثبات لفرضية أن العلاقات بين تركيا وإسرائيل تقوم على ركيزة ومحورية" الشريك الثالث ."وقد أصدر البيت الأبيض في هذا النطاق بياناً يعرب فيه عن مدى أهمية تعميق التعاون التركي – الإسرائيلي ، ونص البيان." **أن الولايات المتحدة تقدر بعمق شراكتنا الوثيقة مع كل من تركيا وإسرائيل ، ونحن نعلق أهمية كبيرة على استعادة العلاقات الايجابية بينهما من أجل دفع عملية السلام والأمن في المنطقة."**

1-محمد عبد القادر خليل، **بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا ..إلى أين تتجه العلاقات؟** ، المرجع سبق ذكره http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuid=64532591-5a1b-4d42-8625-91c823374781

وفي هذا الإطار، أشار **جون كيري**، إلى أن" **المصالحة بين إسرائيل وتركيا تمثل تطورا مهماً للغاية من شأنه أن يساعد في دفع عملية السلام والاستقرار في المنطقة 1** "

ومن خلال ملاحظة مدى مساهمة متغيرات البيئة والخارجية في طرح هذا السيناريو يمكن لنا الاستعانة بفرضيات المنظور الليبيرالي -اللبيرالية التجارية -حيث يرى رواد هذه النظرية بأن درجة عالية من

الاعتماد المتبادل تؤدي إلى تعاون أكبر بين الدول، ويدعم الاستقرار بينهما وهذا ما ينطبق على العلاقات التركية – الإسرائيلية .بالإضافة إلى النظرية المؤسساتية و التي تذهب- كما أشرنا سابقا -إلى أهمية المؤسسات في تعزيز التعاون والمصلحة المشتركة .فتركيا لا تزال عضوا في حلف شمال الأطلسي، وعضوا مرشحا للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، على الرغم من أن العلاقات المتميزة بين أنقرة وتل أبيب لم تكن ذات تأثير إيجابي ملموس في عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، فإن توتر هذه العلاقات سيكون له تأثير سلبي كبير مستقبلا في العلاقة مع أوروبا، ذلك أنه لا يمكن فصل العلاقات التركية -الإسرائيلية عن الغرب الذي ينظر إلى إسرائيل كجزء منه، كما أن لتركيا العديد من المشاكل التي لا تزال عالقة مع قوى مسيحية وغربية مثل اليونان وقبرص والقضية الأرمينية. وكل هذه عوامل تفرض عليها أن تكون على علاقات جيدة ولو في حدها الأدنى مع الغرب لاسيما الولايات المتحدة الأمريكية .كما أن حكومة حزب العدالة والتنمية بحاجة إلى دعم من الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وهي تعي جيدا أن كسب هذه الأخيرة بجانبها لا بد أن يمر عبر البوابة الإسرائيلية ومن الجانب الآخر ليس من المتوقع أن تجني تركيا أرباحا مضمونة من العالمين العربي والإسلامي مكافأة لها على قطع علاقاتها بإسرائيل.

1- محمد عبد القادر خليل ، المرجع سبق ذكره .

وكل ما ستحصده في الغالب هو تقدير معنوي من الرأي العام العربي والإسلامي دون إمكانية ترجمته لمكاسب عملية .

المبحث الثالث : سيناريو القطيعة بين البلدين

هناك مجموعة من المتغيرات التي يعتمد عليها هذا السيناريو وهي كالتالي:

عودة الإسلام السياسي بقوة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، والذي استطاع أن يسيطر على منصب رئيس الوزراء ورئيس الحكومة بعد استحواذه على أغلبية المقاعد في البرلمان

التركي، ومكنه ذلك من إدخال تغيرات جذرية على الحياة السياسية، سمحت له بالحد من سلطة المؤسسة العسكرية، وعجّل بإحياء القيم الإسلامية، و توسع المد الإسلامي شاملا كل الفئات العمرية وكل الطبقات الاجتماعية ومظاهر العداء التي انتشرت بقوة ضد الأمريكيين والإسرائيليين ، وأصبحت معه سياسة التقارب مع إسرائيل محل تساؤل من قبل الرأي العام التركي1 وفي هذه الفترة، أخذت البلاد تطور ببطء علاقة جديدة وأكثر موائمة مع ماضيها العثماني الخاص وتقاليدها الثقافية والدينية، وهذه الظاهرة توضح بروز مجتمع إسلامي حيوي داخل تركيا وهذا بدوره له تداعياته على العلاقات التركية – الإسرائيلية . بقاء حزب العدالة والتنمية في الحكم، خاصة مع تراجع دور الأحزاب اليسارية والعلمانية في الانتخابات الرئاسية (عام 2014 م)، مرورا بالانتخابات البرلمانية التي تجرى في جويلية 2015 م، لاسيما بعد قدرته على الفوز في ثلاث استحقاقات انتخابية متتالية.

1- مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط،**
أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2010-2011 ، ص ص:225 - 226.

وتوسيع قاعدته الانتخابية من % 34.2 في عام 2002 م إلى % 46.66 في عام 2007 م إلى 49.91%في عام 2011 م، وفي الانتخابات البلدية التي جرت في مارس 2014 م، بنسبة 46% من خلال الدعم الذي تلقاه من شرائح واسعة من الشعب التركي 1 .ومع تبنى حكومة حزب العدالة و التنمية" حزمة الإصلاحات الديمقراطية في ديسمبر2013م، والتي شملت مجالات متعددة تتعلق بالحياة السياسية والحزبية والانتخابات، ومنها ما يتعلق بالحريات العامة و الحقوق، خاصة الأقليات .فعلى مستوى الحقوق والحريات، تم التطرق إلى قضية الحجاب الذي سيصار إلى رفع الحظر جزئيا عنه، بحيث يقتصر على أصحاب_ اللباس الموحد_ كالجيش والمؤسسات العسكرية والأمنية والقضاة، إلغاء العهد الذي يردده

طلاب المدارس الابتدائية. والذي يتضمن إعلاء للعنصر التركي دون غيره، تشديد عقوبة جريمة التمييز العنصري ورفعها من سنة سجن إلى ثلاث سنوات، السماح باستخدام الأحرف المفتاحية (x,q,w) والتي كانت محظورة في اللغة وهي من الأحرف الأساسية في اللغة الكردية .وعلى مستوى النظام الانتخابي و الحياة الحزبية ؛ طرح موضوع النظام الحالي الذي يشترط حصول الأحزاب السياسية على 10 % من أصوات الناخبين كحد أدنى للدخول إلى البرلمان للنقاش، بحيث يتم إبقاؤه أو تخفيض النسبة إلى% 5 أو إلغاء النسبة كليا 2 .

1- محمود جرابعة ،" **فتح الله كولن ورجب طيب أردوغان :أي مستقبل ينتظر حزب العدالة و التنمية؟**"، جريدة الاقتصادية ، 26 . العدد 7412"، 26 جانفي 2014 .

2- علي حسين باكير،" **حزمة الإصلاحات في تركيا :التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية**"، 02جانفي 2009.

http://studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310201131315489 91.htm

كما تقدمت الحكومة بمشروع إصلاح النظام القضائي بعد فوزها في الانتخابات المحلية.

في (مارس 2003 م) لمواجهة نفوذها ما أطلق عليه وصف" الدولة الموازية"، مشيرا بذلك إلى نفوذ جماعة" فتح الله غولن "الواسع في أجهزة الدولة، وفي مقدمتها الأمن والقضاء .وكان هذا الإصلاح يتيح لوزير العدل خصوصا أن يفرض برنامجه على المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وأن يفتح تحقيقات حول أعضاء هذا المجلس، وأن تكون له الكلمة الحسم حول تعيين كبار القضاة .وأثار تبني الإصلاح جدلا واسعا في البرلمان .إذ رأت المعارضة فيه رغبة من حكومة أردوغان في الهيمنة على القضاء لدحض هذه الاتهامات .والى جانب هذا الإصلاح، أمر أردوغان بعملية تطهير غير مسبوقة في أسلاك الشرطة والقضاء بعد اتهامهما بالتآمر ضده مع حلفائه السابقين في جماعة فتح الله غولن الإسلامية 1.

ومن هنا، ستلعب هذه الإصلاحات دورا كبيرا في التأثير على نسبة و حجم التصويت لصالح حزب العدالة و التنمية في الانتخابات القادمة، ومن ثم إمكانية بقائه في السلطة واستمراره بسياسته الانتقادية لإسرائيل.

أعتبر العديد من المحللين إعلان **عبد الله أوجلان** زعيم حزب العمال الكردستاني المعارض وقف العمل المسلح لعناصر الحزب بمغادرة الأراضي التركية وانسحابهم إلى شمال العراق مقابل الحصول على ضمانات رسمية من حكومة أردوغان، بداية نحو دعم الميليشيات الكردية السورية المسيطرة على المنطقة الكردية في شمال سوريا والقريبة من الحدود الجنوبية لتركيا .ومن ثم، فإذا كان أوجلان يرغب في مساندة أكراد سوريا في الصراع الدائر فإن أردوغان نفسه يرغب في ضمان تحييد استراتيجيات حزب العمال الكردستاني أثناء مساندته لأكراد سوريا عن التأثير أمنيا على الداخل التركي.

1- علي حسين باكير، المرجع سبق ذكره .

أي تقويض التأثيرات السلبية للمتغير الكردي السوري في أن يكون ضاغطا على تركيا خلال الفترة القادمة وتشير التقارير إلى رغبة إسرائيل في بقاء الحزب على الحدود التركية؛ بحيث يكون قادرا على إثارة المشاكل الأمنية في أي وقت للضغط على تركيا لاتخاذ مواقف أقل حدة تجاه إسرائيل ، وأيضا تحسبا لحدوث تغيير سياسي في سوريا يضمن رحيل الرئيس السوري بشار الأسد، وما يستتبع ذلك من احتمالية قيام دولة مستقلة للأكراد قد يكون لها امتدادات جغرافية داخل الحدود التركية، خاصة في محافظة هاتاي، إضافة إلى ترسيم الحدود وإعادة تقسيم مياه نهري دجلة و الفرات .وفي تقرير أصدره مركز أبحاث الأمن القومي الإسرائيلي تنبأ بأنه لا يمكن أن يصمد أي اتفاق مستقبلي مع تركيا بسبب التناقض الكبير في المصالح بين تل أبيب وأنقرة، مشيرا إلى أن كلا من إسرائيل وتركيا ستتصادمان حول مناطق النفوذ في سوريا في حال سقوط نظام بشار الأسد. حيث ستكونان معنيتين بهامش حرية كبير في العمل العسكري في

سوريا خاصة في الملف الكردي؛ حيث تدعم إسرائيل قيام دولة كردية بينهما تتخوف تركيا من ذلك .مما قد يجعل المواجهة بين البلدين ليست أمرا مستبعدا1 . وكنتيجة لذلك، عملت تركيا على تقوية علاقاتها مع إيران . فعلى الرغم من أن الملف السوري كان سببا رئيسيا في تراجع هذه العلاقات خلال المرحلة السابقة، إلا أنه حدث التقارب مرة أخرى على خلفية توافق الطرفين على ضرورة الحل السياسي السلمي لهذا الملف، ورفض التدخل العسكري لحسمه، كذلك الاتفاق على ضرورة محاربة التنظيمات الكردية .بحيث تتقاسم كل من إيران و تركيا هواجس مشتركة فيما يخص الجماعات الكردية الانفصالية الموجودة في كل من تركيا و إيران ، و التي تتعاون مع التنظيمات الكردية الموجودة في كل من العراق وسوريا.

1- علي حسين باكير، المرجع سبق ذكره .

ومن هنا، يمكن أن يكون هذا الملف أحد الملفات الأساسية التي سيتعاون فيها البلدان مع استمرار علاقاتها الإيجابية في المستقبل .ويمكن أن يسهم هذا التعاون في تخفيف المخاوف التركية من تأثير المليشيات الكردية على حدودها الشرقية و الجنوبية. تتخوف إسرائيل من إمكانية سيطرة تيارات الإسلام المتطرف على السلطة في حالة سقوط نظام بشار الأسد .فرغم عدم وجود معاهدة سلام بين البلدين، فإن الحدود لم تشهد مواجهات عسكرية مباشرة منذ أربع عقود .ولذلك فإن ، إسرائيل تفضل سيناريو التغيير داخل النظام، وليس إسقاط النظام؛ أي إعادة تأسيس النظام نفسه على أسس ديمقراطية وعلمانية حتى لا يتحول إلى نظام إسلامي.1

أما تركيا؛ فسوف تكون من أكبر المستفيدين من عملية التغيير في سوريا، إذا تمت لصالح التيار الإسلامي أو حلفائه .فقد سمحت تركيا لجماعة الإخوان المسلمين السورية بالتحرك في اسطنبول ولمراقبها العام بالإدلاء بتصريحات .وتناقلت وسائل إعلام تركية أن "رياض الشقفة"، المراقب العام لجماعة الإخوان

المسلمين السورية، قد صرح بأن جماعة الإخوان " تدير المظاهرات في سوريا، وتشارك فيها بفعالية و بأعداد كبيرة، وبأنها لن تتوقف قبل اسقاط النظام. " ومن المتغيرات التي تدعم هذا السيناريو، هي إمكانية حدوث تحول جذري في الإستراتيجية الأمريكية في الشرق الأوسط، نتيجة إدراكها بتهديد مصالحها في المنطقة بموقفها السابقة المؤيدة لإسرائيل .ومن شأن ذلك أن يدفعها لإعادة حساباتها من قضايا المنطقة. ويستمد هذا السيناريو من أن السياسات الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط هي الحاسمة في أية ترتيبات مستقبلية .

1- **دوائر إسرائيلية تنصح نتنياهو بإسقاط أردوغان**"، 12 ماي 2014.

http://www.sasapost.com/turkey-israel

صاحب قرار حكومة نتنياهو خلال (عام2010 م) المتمثل في بناء 1300 وحدة سكنية استيطانية بالقدس ردود الفعل الدولية المنددة بهذا القرار ، لا سيما الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي، والتي دفعت بالولايات المتحدة الأمريكية إلى الإعراب عن خيبة أملها للقرار الإسرائيلي ، طالبة من إسرائيل العدول عن هذا المخطط، معتبرة إياه عقبة أمام مسار السلام في المنطقة .وقد عبرت الإدارة الأمريكية عن عدم رضاها للسياسة الأمريكية التي تنتهجها الحكومة الإسرائيلية ، مؤكدة عزمها التخلي عن سياستها السابقة تجاه إسرائيل 1، ناهيك عن التقارب الإيراني -الأمريكي الذي حدث بعد الاتفاق النووي لمجموعة 5+1 وإيران في 24 نوفمبر . 2013 وقد جاء هذا التقارب كنتيجة لسياسة الانفتاح الجديدة التي انتهجتها إيران مع مجيء **حسن روحاني** إلى السلطة .وقد شعرت الدول التي تقيم علاقات عدائية مع إيران مثل إسرائيل بخطورة هذا التقارب، وعبَّرت بصراحة عن عدم رضاها عنه2 ؛ تخشى إسرائيل أن يؤدي الانفراج في العلاقات بين إيران والولايات المتحدة إلى إحداث تغيير استراتيجي في المنطقة من شأنه أن يؤثر

على مكانتها ودورها، وفي الوقت نفسه يعزز مكانة إيران بوصفها دولة إقليمية ذات نفوذ واسع في الشرق الأوسط .

1- ادريس، محمد السعيد ، **سيناريوهات اليقين الغامض**، **مجلة السياسة الدولية**، 10 ماي2014
http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1617

2- مراد فول مراد فول، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**،أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،-2011 2010، ص ،531.

كما يمكن أن يؤدي إلى إنهاء عزلة إيران الدولية وتحسين علاقاتها مع الدول الغربية ويؤدي أيضا إلى تقليص العقوبات الاقتصادية الدولية ضد إيران تدريجيا، في إطار خطوات عملية لإعادة بناء الثقة بين الغرب وإيران قبل التوصل إلى اتفاق شامل بشأن الملف النووي الإيراني ، ما يعزز قدرة إيران على عملية المفاوضات بشأن برنامجها النووي .بالإضافة إلى التخوف الإسرائيلي من أن تتوصل الولايات المتحدة الأمريكية إلى اتفاق شامل بشأن الملف النووي الإيراني وملفات الصراع الأخرى في المنطقة دون إجراء التنسيق الكامل مع إسرائيل أو أن يكون لديها القدرة على التأثير في مضمون هذا الاتفاق ومكوناته .أما تركيا؛ فنظرت إلى هذا التقارب -على أنه أمر واقع، إذ أنها وسعت إلى الاستفادة من الفرص التي يمكن أن تتحقق منه، وتقليل المخاطر، التي يمكن أن تنتج عنه، وأعلنت رسميا عن دعمها لهذا التقارب .1

1- مراد فول ، مرجع سبق ذكره ، ص: 532 .

الخاتمة

لقد مرت العلاقات التركية – الإسرائيلية بمراحل متعددة أثرت وتأثرت بالعديد من العوامل التي ساهمت في إضعافها وأصابتها ببعض الفتور والتوتر، وفي فترات أخرى ساهمت عوامل في تمتينها وتقاربها بحيث وصلت إلى ذروتها.

ففي فترة الخمسينيات كانت العلاقات التركية – الإسرائيلية في بداية تشكيلها، وكانت تنمو وتتطور بخطى متسارعة على كافة المستويات والأصعدة السياسية والعسكرية والاقتصادية، أما في الستينيات فقد أصاب العلاقات التركية – الإسرائيلية بعض الفتور نتيجة مساعدة إسرائيل للأكراد في شمال العراق ، والصدمة التي تلقتها تركيا من موقف الدول العربية المعارض لها في القضية القبرصية، مما جعل تركيا تعيد النظر في سياستها وتحاول أن توازن سياستها ما بين العرب وإسرائيل ، بدأت تركيا تنسج علاقات جيدة مع جيرانها العرب وتؤيد قضاياهم .فقد عارضت إسرائيل في عدوانها عام 1967 م وأدانته .واستمرت العلاقات التركية – الإسرائيلية في حالة من التوتر وصلت إلى حد سحب السفير التركي من إسرائيل .

واستمر التوتر في العلاقات في فترة السبعينيات، حيث وقفت تركيا بجانب الدول العربية في حرب عام 1973 م، واعترفت تركيا بمنظمة التحرير وفتحت لها مكتبا في أنقرة في نهاية السبعينيات، إلا أن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية خففت الضغط والحرج عن تركيا، فلم تعد تركيا الدولة المسلمة الوحيدة التي تقيم علاقات مع إسرائيل .وبدخول مرحلة الثمانينيات بدأت العلاقات التركية تقوى وتزداد ترابطا وقد اعترفت إسرائيل في نهاية مرحلة الثمانينيات بقيام دولة فلسطين، إلا أن ذلك لم يؤثر على العلاقات التركية– الإسرائيلية فبالمجمل العام لهذه الفترة كانت العلاقات تتصاعد، وتعددت الزيارات الدبلوماسية بين البلدين.

ومع دخول مرحلة التسعينيات، وانعقاد اتفاقية أوسلو (1993 م) بين الفلسطينيين والإسرائيليين ، أدى ذلك إلى زيادة العلاقات التركية – الإسرائيلية ، وأوجد لها أرضية خصبة للنمو بشكل أكبر،

خصوصاً بعد أن اعترف العديد من الدول العربية(مصر، ومنظمة التحرير، والأردن) بإسرائيل وازدادت الزيارات الدبلوماسية والسياسية للقيادات ما بين البلدين، حيث نتج عنها الاتفاق الشهير الذي عقد في (شباط 1996 م)والذي شمل المجال العسكري والتجاري .ويعد هذا الاتفاق بمثابة تحالف استراتيجي بين تركيا وإسرائيل ، ويشكل في الوقت نفسه أكبر المهددات للأمن القومي العربي.

أما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم في تركيا، فقد انتهجت الحكومة التركية مسارا

جديداً في سياساتها الخارجية، وخاصة مع دول الجوار والتي تقوم على تصفير المشكلات وكسب جميع الدول المحيطة(الإقليمية). وبالتالي فإن تركيا تحاول أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل، وتقوية علاقتها مع الدول العربية. حيث ذهبت إلى محاولة التوازن في علاقاتها مع الدول، وأن تكون محايدة في مواقفها بشكل واضح وعلني وصريح .

وتأسيساً على هذه السياسة مرت العلاقات التركية – الإسرائيلية بمرحلة فتور وتصادم حاد، وذلك نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي أزعجت الدبلوماسية التركية والساسة الأتراك ، وأغضبت الرأي العام التركي داخل تركيا .وفي ظل تجاوزاتها المتتالية كان لزاما على تركيا أن يكون لها موقف واضح من هذه التجاوزات ، يتلاءم وبشكل كبير مع إستراتيجيتها الجديدة في السياسة الخارجية، والتي قامت على التوازن في العلاقات مع جميع دول الجوار، ويتناغم مع الرأي العام الداخلي التركي.

لقد سببت تجاوزات إسرائيل وممارستها إحراجا كبيرا للحكومة التركية أمام الرأي العام التركي والعربي، عندما قامت إسرائيل باختراق وانتهاك المجال الجوي التركي، وقصف موقع الكبر السوري قرب دير الزور على الحدود السورية التركية .ورجوع الطائرات الإسرائيلية الحربية عبر الأ راضي التركية، والذي فسر بأنه انتهاك لسيادة الدولة التركية، ولأمنها القومي .ولم يكن باستطاعة الحكومة التركية السكوت على مثل هذه الممارسات والتجاوزات الإسرائيلية التي أحرجت تركيا والتي لم تراع فيها إسرائيل وضع تركيا أمام العالمين

العربي والإسلامي والرأي العام التركي .وأدى ذلك بدوره إلى توتر الأجواء ما بين تركيا وإسرائيل .ويضاف إلى ذلك فشل المفاوضات الإسرائيلية السورية والتي كانت برعاية تركيا، بعد شهور من المفاوضات،

وشعور القيادة التركية باستهتار إسرائيل المتعمد من أجل إفشال هذه المفاوضات .وفوق ذلك شعور رئيس الوزراء التركي **رجب طيب أردوغان** بالإهانة الشخصية من قبل رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي كان ضيفه في تركيا، ولم يبلغه بنية إسرائيل بالقيام بالحرب على غزة بعد أيام من الزيارة .كما أن إحساس تركيا بأن إسرائيل تعمل لصد المحاولات التركية للانضمام للاتحاد الأوروبي .بحجة أنها دولة يقودها حزب إسلامي، وهي على علاقة جيدة بكثير من الأطراف المعادية لإسرائيل ، لذلك فإن اتصالها سيشكل خطرا على مستقبل الاتحاد الأوروبي وعلى مستقبل إسرائيل ، وأخيرا الهجوم الإسرائيلي على أسطول الحرية التركي المتوجه إلى قطاع غزة في عام (2010 م)، وقتل 9 من ركاب الأسطول.

ويمكن القول أن العلاقات العسكرية والتجارية لم تتأثر خلال الفترة السابقة بل وصلت إلى مرحلة الذروة، وأصبحت الشراكة ما بين الدولتين بمثابة شراكة إستراتيجية .وقد ظهر ذلك واضحاً وجلياً من خلال حجم التبادل التجاري العسكري، والاتفاقيات التي عقدتها كلا الدولتين إبان الفترة السابقة والتي شملت جميع المجالات الأمنية والعسكرية، وكذلك حجم التبادل التجاري بشكل عام بين البلدين والذي كان في تزايد بشكل مستمر، إلا أن حرب إسرائيل على غزة، وأحداث مؤتمر دافوس وما حصل فيها، وأحداث أسطول الحرية والقتلى الأتراك ، أدت إلى تراجع كبير في التبادل التجاري بين البلدين والذي انخفض بشكل ملحوظ خصوصاً في الأعوام (2008 م و 2009 م و 2010 م،) وإيقاف تركيا المناورات العسكرية التي تعرف باسم" **نسر الأناضول**"، وإيقاف العديد من الاتفاقيات العسكرية بين البلدين.

إن التوتر في العلاقات التركية – الإسرائيلية على المستوى السياسي، والذي طال بدوره في السنوات الثلاث الأخيرة(2008 م و 2009 م و 2010 م)المستويين التجاري والعسكري الأمني، لا

يعني التوتر والانحدار إلى القطيعة، فالسياسة التركية الجديدة تحاول العمل على كسب المزيد من الأصدقاء ولا ترغب أن يكون لها أعداء جدد، ولا تريد أن تبني علاقاتها الجديدة على أنقاض علاقتها بأصدقاء الأمس وخاصة إسرائيل .

فرغم المواقف الإسرائيلية التي تم ذكرها إلا أن الحكومتين التركية والإسرائيلية تحافظان على علاقاتهما السياسية والاقتصادية والعسكرية في جميع المجالات، إذ لم تقم تركيا بإلغاء أو تجميد عقود التسليح أو الدفاع أو التجارة مع إسرائيل وتؤكد جميع المعطيات إلى استمرار هذه العلاقة.

وبالتالي فلولا إفشال إسرائيل للجهود التركية كوسيط في عملية السلام السورية الإسرائيلية ، لنجحت عملية السلام، وبالتالي في المستقبل القريب أي تحسن في العلاقات التركية – الإسرائيلية ولو بشكل جزئي، في ظل العلاقات التركية الإيجابية مع محيطها العربي والإسلامي سيجعلها وسيطاً محتملاً تلعب من خلاله دورا إيجابياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي .

إن حزب العدالة والتنمية والساسة القائمين عليه في سياستهم الجديدة والتي تقوم على التوازن وتصفير المشكلات مع جميع الدول، سوف تفتح لها آفاقاً جديدة في التعامل مع العديد من الدول، وخاصة في الجانب الاقتصادي، حيث أصبح معدل النمو الاقتصادي داخل تركيا أضعاف ما كان عليه سابقا ، خصوصاً بعد أن بدأت الاستثمارات العربية والأم وال والودائع في التوجه نحو تركيا .وعلى المستوى العسكري فإن الصادرات العسكرية الأمريكية إلى تركيا في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية بلغت أضعاف الصادرات الإسرائيلية ، أي أن حكومة حزب العدالة والتنمية تحاول الخروج من تحت عباءة إسرائيل على المستوى الاقتصادي والعسكري وبالتالي ينتج عنه تحول في المصالح وينعكس على ذلك على استدامة هذه العلاقات وطبيعة مستواها.

كما أن سياسة حزب العدالة والتنمية في حل كل المشكلات الداخلية والخارجية، سيقلل من حاجة تركيا لإسرائيل في دعمها على مستوى دولي، خصوصاً في انضمامها للاتحاد الأوروبي والتي بدأت

تركيا تنظر له نظرة أخرى وبسياسة جديدة، ونظرتها لنفسها كدولة محور ومركز لها تأثيرها على المستوى الأوروبي.

أما على المستوى الإسرائيلي ، فإن حاجة إسرائيل لتركيا كسوق اقتصادي وكشريك استراتيجي له عمقه الاستراتيجي في الخارطة الجيو سياسية، سيجعل إسرائيل تتغاضى عن كل العوامل التي من شأنها أن توتر العلاقات مع تركيا من أجل المحافظة على هذه العلاقات.

ووفقاً لمنطلقات السياسة التركية الجديدة، فإن تركيا ترفض أن تكون طرفاً مباشرا في منظومة إقليمية؛ بسبب تعارض ذلك مع سياسة الابتعاد عن الانخراط في المحاور، وبالتالي فإن المرجح أن تكتفي بعلاقات سياسية واقتصادية قوية جداً مع جميع القوى التي ترحب بذلك.

أما على مستوى القضية الفلسطينية وأثر العلاقات عليها، لقد أثرت العلاقات التركية – الإسرائيلية في بدايتها بشكل سلبي على القضية الفلسطينية، ومالت السياسة التركية بفعل هذه العلاقات إلى جانب الموقف الإسرائيلي ، في ظل العديد من المصالح التي كانت تربط تركيا بإسرائيل ، إلا أن موقف الدول العربية من القضية القبرصية، جعل الساسة الأتراك يعيدون النظر في مواقفهم تجاه القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية .وفي ظل المصالح التي أراد الساسة الأتراك تحقيقها من خلال زيادة علاقتهم مع العرب .بدأت السياسة التركية في تحقيق نوع من التوازن تجاه القضية الفلسطينية، فأيدت القضية في العديد من المواقف والقرارات الدولية .وبقيت في ذلك التوازن وصولاً إلى نهاية الثمانينيات والنصف الثاني من التسعينيات القرن العشرين، حيث كان للعديد من العوامل أثر في زيادة وتعاظم العلاقات التركية– الإسرائيلية ، والتي تمثلت في اتفاقيات السلام التي عقدت ما بين مصر وإسرائيل في (عام 1979م) وما بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل في (عام 1993 م)، وبالتالي فإن اتفاقية السلام الفلسطينية الإسرائيلية كان لها دورا إيجابيا كبيرا في تحقيق تقارب تركي إسرائيل وصل إلى حد الشراكة الإستراتيجية ، وهو بالتالي انقلاب في ميزان التأثير .فالقضية الفلسطينية التي تعتبر أساس الصراع العربي

الإسرائيلي أًصبحت هي العامل المؤثر في العلاقات التركية – الإسرائيلية ، بعد أن كانت العلاقات التركية –الإسرائيلية هي التي تؤثر في السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية.

وقد برز ذلك من خلال وصول اتفاقية السلام بكافة محاورها الفلسطينية الإسرائيلية إلى طريق مسدود، واندلا ع انتفاضة الأقصى (عام 2000 م).

وفي ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وإستراتيجيتها الجديدة في السياسة الخارجية القائمة على التوازن في العلاقات، واهتمامها بالعامل الداخلي والذي تلعب القضية الفلسطينية دور كبير في مدى التأييد الشعبي للحزب، فقد أصبحت السياسة الخارجية التركية تميل باتجاه القضية الفلسطينية، وبالتالي فقد أصبح للقضية الفلسطينية دور مؤثر في العلاقات التركية – الإسرائيلية ، ووصل التأثير إلى حد الانتقادات العلنية من قبل الساسة في كلا الدولتين، بل وربط تركيا عملية السلام السورية الإسرائيلية برفع الحصار عن قطاع غزة .لقد اتسمت المواقف التركية من القضية الفلسطينية طوال الأعوام القليلة الماضية، ولا سيما منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في نهاية سنة (2002 م)، بالثبات في الدفاع عن القضية الفلسطينية ضد سياسات التهويد في القدس، أو ضد سياسات الاستيطان في الضفة،أو ضد سياسات التدمير والتجويع والعزل في قطاع غزة، ووصلت تأثيرات المواقف التركية المنددة قولاً وفعلاً بالممارسات الإسرائيلية إلى مراحل عرّضت علاقات تركيا ومصالحها مع إسرائيل والولايات المتحدة للاهتزاز . سيبقى الموقف التركي مستمر في الدفاع عن الشعب الفلسطيني والقضية الفلسطينية، طالما السياسات الغير إنسانية الإسرائيلية مستمرة ، وأيضاً في ظل توقف مفاوضات التسوية، هذا مع استبعاد أن تذهب تركيا إلى زعزعة علاقاتها بإسرائيل ، إذ إن هناك حاجة إلى استمرار العلاقة الجيدة بينهما من أجل استمرار توفر شروط الوساطة التركية بين الأطراف المتنازعة في حال اعتمدت هذه الأطراف تركيا وسيطاً وحيداً، أو بالتشارك، أو مساعداً للوسيط الأميركي في المستقبل .وليس على مستوى القضية الفلسطينية فقط، بل على مستوى

قضايا الشرق الأوسط إلا أن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور.

فالمصالح الإسرائيلية والأمريكية تتعارض مع الدور التركي المتنامي على المستوى الإقليمي، في ظل تصفير مشكلاتها مع دول الجوار، وتنامي العلاقات الاقتصادية مع الدول العربية، كما أن دول الاعتدال العربية كمصر والسعودية والأردن يعارض تنامي الدور التركي مع طموحها في كونها دول ذات وزن سياسي على مستوى الشرق الأوسط، وبهذا تحاول تركيا أن يكون دورها مكمل لدور الدول هذه والذي من شأنه أن يكون عقبة أمام الدور التركي.

وتأسيساً على ما سبق يمكن إجمال أهم النتائج في النقاط التالية:

إن ما يجمع تركيا وإسرائيل خلال الفترة السابقة هي المصالح المشتركة، وخاصة في المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية.

التباين بين مواقف الغرب وتركيا في الحرب العالمية الأولى هو أساس الخلاف وانعدام الثقة بينهما، إضافة إلى اعتراف تركيا بإسرائيل و إقامة علاقات معها وموقف العرب من القضية القبرصية.

إن التأييد العربي لتركيا في قضاياها كالقضية القبرصية، وتأييد تركيا للعرب في قضاياهم وعلى رأسها القضية الفلسطينية يساهم في التقارب التركي العربي بشكل كبير.

رغبة الغرب في المحافظة على مصالحهم في الشرق الأوسط من خلال تدعيم العلاقات التركية – الإسرائيلية وتوثيقها وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية.

إن التوتر الكبير في العلاقات التركية – الإسرائيلية ناجم عن الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية التركي، والتي سببها الممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية.

إن العلاقات التركية – الإسرائيلية قبل اتفاقية أوسلو عام 1993 م كانت تؤثر على القضية الفلسطينية وبشكل سلبي، أما بعد اتفاقية أوسلو فقد أصبحت القضية الفلسطينية هي التي تؤثر على العلاقات التركية – الإسرائيلية خصوصاً في ظل حكم حزب العدالة والتنمية.

تحاول تركيا أن تجعل من نفسها لاعباً أساسياً في المنطقة من خلال المحافظة على علاقتها ومصالحها مع إسرائيل ، وتقوية علاقتها مع الدول العربية. إن رغبة تركيا في بناء علاقات إيجابية مع محيطها العربي والإسلامي في ظل علاقتها المتميزة مع إسرائيل يجعلها وسيطاً محتملاً تلعب من خلاله دورا إيجابياً في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي

إن تعارض مصالح بعض الدول على المستوى الإقليمي والدولي مع تزايد الدور التركي في الشرق الأوسط يمثل عقبة في استمرار هذا الدور.

المبحث الثالث :التوصيات

1- أن تقوم الجامعة العربية بإعطاء الدور التركي أهمية في المنطقة على صعيد القضايا العربية، وعلى رأسها القضية الفلسطينية، ودعم تركيا في سياستها على المستوى الدولي، وفي حل قضاياها والوقوف بجانبها تجاه الإشكاليات التاريخية التي تمس سمعتها.

2- محاولة الاستفادة من الدور التركي في منظمة المؤتمر الإسلامي، في دعم القضية الفلسطينية، وبعض القضايا مثل الجدار والاستيطان وتهويد القدس.

3- ضرورة توثيق العلاقات العربية مع تركيا، ودعم تركيا في جميع الجوانب والمجالات وخاصة الجانب الاقتصادي، حتى تتمكن من الاستقلال في قرارها السياسي الخارجي، من ما ينعكس إيجاباً على القضايا العربية، وخاصة القضية الفلسطينية.

4- التنسيق بين الدول العربية وتركيا في المواقف الدولية سواء كانت في المنظمات الدولية، أو على صعيد الأزمات الدولية.

1- فهرس المحتويات :

	الصفحة
الفصـــل التمهيـدي :الإطار العام للدراسة	
الاهداء	01
شكر وعرفان	02
الملخص	03
أولاً : مقدمة	05
ثانياً : مشكلة الدراسة	06
ثالثاً : تساؤلات الدراسة	07
رابعاً : فرضيات الدراسة	07
خامساً : أهمية الدراسة	07
سادساً : أهداف الدراسة	09
سابعاً : منهج الدراسة	09
ثامناً : حدود الدراسة	10
تاسعاً : الدراسات السابقة	10
عاشرا :تقسيم الدراسة	13
الفصل الأول : التطور التاريخي للعلاقات التركية الإسرائيلية (الدوافع و الأبعاد)	14
تمهيد :	15
المبحث الأول : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1949- 1995)	15
المطلب الأول : البعد السياسي و الدبلوماسي	20
المطلب الثاني : البعد العسكري و الأمني	26
المطلب الثالث : البعد الاقتصادي و التجاري	31

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية 36

المبحث الثاني : تطور العلاقات التركية الإسرائيلية في الفترة ما بين (1996- 2001) 43

تمهيد : 43

المطلب الأول : البعد السياسي و الدبلوماسي 44

المطلب الثاني : البعد العسكري و الأمني 49

المطلب الثالث : البعد الاقتصادي و التجاري 56

المطلب الرابع : ميدان الشراكة المائية 60

الفصل الثاني : تأثير الفواعل الخارجية (الدولية و الإقليمية) على العلاقات التركية الإسرائيلية 65

تمهيد : 66

المبحث الأول : تأثير الفواعل الدولية على العلاقات التركية – الإسرائيلية 67

المطلب الأول : الولايات المتحدة الأمريكية 67

المطلب الثاني : الاتحاد الأوربي 74

المطلب الثالث : حلف شمال الأطلسي 78

المبحث الثاني : تأثير الفواعل الإقليمية على العلاقات التركية – الإسرائيلية 84

المطلب الأول : العراق 84

المطلب الثاني : إيران 88

المطلب الثالث : سوريا 93

الفصل الثالث : الموقف التركي من القضية الفلسطينية والعوامل المتحكمة فيها والتحديات التي تواجهها 96

تمهيد : 97

المبحث الأول : الموقف التركي من القضية الفلسطينية 98

المطلب الأول الموقف التركي من الحصار على غزة 98

المطلب الثاني : الموقف التركي من العدوان الإسرائيلي على غزة 100

المطلب الثالث : أزمة المقعد المنخفض 103

المبحث الثاني: العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية والتحديات التي تواجهها 104

المطلب الأول : العوامل المتحكمة في المواقف التركية من القضية الفلسطينية 106

المطلب الثاني: التحديات التي تواجه الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية 106

المطلب الثالث : حدود الدور التركي تجاه القضية الفلسطينية 108

الفصل الرابع : مستقبل العلاقات التركية الإسرائيلية (السيناريوهات النتائج و التوصيات) 110

تمهيد : 111

المبحث الأول : سيناريو السياسة التركية تجاه القضية الفلسطينية 117

المطلب الأول : سيناريو الوضع القائم 125

المطلب الثاني : سيناريو تحسن العلاقات التركية – الإسرائيلية 135

المطلب الثالث : سيناريو القطيعة بين البلدين 144

الخاتمة : 151

التوصيات : 159

قائمة الملاحق : 161

قائمة المصادر و المراجع : 164

فهرس المحتويات : 174

فهرس الأشكال و المصادر : 175

فهرس الأشكال :

الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	خارطة توضح تواجد الأكراد في كل من العراق ، سوريا، تركيا و إيران	88

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
01	الزيارات الرسمية التي قات بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى تركيا خلال عامي 2009-2013	73
2	التبادل التجاري بين تركيا وإيران	92

قائمة المراجع و المصادر

أولا :

باللغة العربية :

-احمد، احمد يوسف ومسعد نيفين ، **حال الأمة العربية 2009-2010 ،النهضة أو السقوط** ، لبنان ، بيروت ،مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، مايو ،2010.

-جندلي، عبد الناصر ، **التحولات الإستراتيجية في العلاقات الدولية منذ نهاية الحرب الباردة**، .الجزائر ، باتنة، دار قانة للنشر و التوزيع والتجليد، الطبعة الأولي، 2010.

- درويش، هدى ، **العلاقات التركية اليهودية و أثرها على البلاد العربية : منذ قيام يهود الدونمة *1648* إلى غاية القرن العشرين** ، الجزء الثاني، سوريا، دمشق، دار القلم، الطبعة الأولى، 2002.

- محفوظ، عقيل ، **العلاقات السورية -التركية :التحولات والرهانات**، المركز العربي للأبحاث، ودراسة السياسات، الدوحة،2011 .

-ممدوح، أحمد ، **السياسة الخارجية التركية تجاه إسرائيل *1996-2009*** ، مصر، المركز

الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية و السياسية والاقتصادية، 2009.

- منير، شيماء أحمد ، **مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية في ضوء التطورات الراهنة** ، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية ، 2009.

– ميرشايمر، جون و والت، ستيفن ، **اللوبي الإسرائيلي و السياسة الخارجية الأمريكية**، دراسات عالمية، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدارسات و البحوث الإستراتيجية ، .الطبعة الأولى،2008 .

– المشاقبة، أمين و سعد شاكر شلبي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط :مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990– 2008** ، الأردن، عمان، دار الحامد للنشر والتوزيع، .– الطبعة الأولى، 2012.

–النعيمي، لقمان عمر ، **تركيا والاتحاد الأوروبي :دراسة لمسيرة الانضمام**، دولة الإمارات العربية المتحدة، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية ،2007

–نور الدين، محمد ، **تركيا الجمهورية الحائرة : مقاربات في الدين و السياسة و العلاقات الخارجية** ، لبنان ، بيروت ، مركز الدراسات الإستراتيجية والبحوث و التوثيق ، الطبعة الأولى، 1998.

– نور الدين، محمد ، **تركيا في الزمن المتحول :قلق الهوية وصراع الخيارات** ، بيروت، رياض الرايس للكتب و النشر، الطبعة الأولى، 1997 .

– علي، عثمان، **حزب العدالة و التنمية في تركيا و المسألة الكردية، أربيل**، مطبعة منارة، الطبعة الأولي،2013

– صالح ، محسن، **تركيا و القضية الفلسطينية**، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات و الاستثمارات ،2010.

– صالح، محسن ، **قوافل كسر الحصار عن قطاع غزة**، لبنان، بيروت، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2011.

–خماش، رنا عبد العزيز ، **العلاقات التركية الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية** ، الأردن ، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط ، الطبعة الأولى، 2010 .

-الضميري، عماد ، **تركيا و الشرق الأوسط** ، مركز القدس للدراسات السياسية ، عمان ، 2002.

المجلات و الدوريات:

- درويش، فوزي ،" **البعد العسكري في العلاقات التركية – الإسرائيلية** "، السياسة الدولية، العدد 138،السنة 1999.

-دلي ، خورشيد ،" **عودة العلاقات التركية الإسرائيلية بين الاعتذار والصفقة**"، **الوحدة الإسلامية**، .السنة الثانية عشر، العدد 137 ، أيار2013 .

-دياب، أحمد ،" **الدور الأمريكي في المصالحة التركية -الإسرائيلية وأثرها على التفاعلات في المنطقة**"، **شؤون عربية**، القاهرة، العدد 154 ، صيف 2013.

-حسين، غازي ، "**تركيا و العرب و إسرائيل** "، الفكر السياسي، العددان :الرابع و الخامس ، شتاء1998-1999.

-النعيمي، لقمان عمر محمود ، **مواقف تركيا من القضية الفلسطينية وانعكاساتها على العلاقات التركية الإسرائيلية 2002-2011** ، دارسات إقليمية، العدد 26-2012 .

- نور الدين، محمد ، **تركيا وسورية :من تصفير المشكلات إلى تصفير الثقة**، المستقبل العربي، . العدد 392 ، أكتوبر2011 .

- نور الدين، محمد ، "**العلاقات التركية -الإسرائيلية /الفلسطينية من دافوس إلى حادثة المقعد، المنخفض**" ، شؤون الأوسط، بيروت، مركز الدراسات الإستراتيجية ، العدد 135،2010.

-عبد الجليل، طارق ،" **الساسة والعسكر في تركيا :واقع العلاقة ومآلها**"، مركز الجزيرة للدراسات ، 22 أكتوبر2012 .

- عبد الفتاح، بشير ،" **أبعاد التحول في علاقات تركيا الإقليمية**"، السياسة الدولية، المجلد45

العدد 179، يناير 2010 .

– عبد الفتاح، بشير ،" **حسابات أنقرة :مستجدات السياسة التركية في الشرق الأوسط**" ، السياسة

الدولية، المجلد 46 ، العدد 186 ،أكتوبر 2011.

–عكاشة، سعيد و عبد القادر، محمد ،" **العلاقات التركية –الإسرائيلية من التحالف إلى الصدام**"، كراسات إستراتيجية ، العدد 212 ،2010.

عماد، جاد،" **إسرائيل و التحريض الأمريكي ضد العراق** "، السياسة الدولية، المجلد 37 ، العدد 150 ، أكتوبر 2002.

–الربضي، سلام ،" **التآكل في العلاقات التركية _الإسرائيلية وأبعاد التغيير الاستراتيجي** "، خنفي، عبد العظيم محمود" : **العلاقات الأمريكية – التركية** "، السياسة الدولية، عدد 153 يوليو2003 ، مجلد 38 .

مراكز الأبحاث

-جهشان، خليل ، **الملف الإيراني بين واشنطن وتل أبيب بعد الانتخابات الأمريكية**، مركز الجزيرة للدراسات، 13 ديسمبر2012 .

-جرابعة ، محمود ،" **فتح الله كولن ورجب طيب أردوغان :أي مستقبل ينتظر حزب العدالة و التنمية؟**"، جريدة الاقتصادية، العدد 7412 ،26 جانفي 2014 .

–صالح ، محسن محمد ،**التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة 2010** ، بيروت، مركز الزيتونة للدارسات و الاستشارات ، 2011.

الرسائل الجامعية :

أ –اطروحات الدكتوراه :

1- .الدوداني، محمد محمود" :(2006) **العلاقات التركية-الإسرائيلية 1949-1960**

دكتوراه ، جامعة المنصورة.

1 –فول، مراد ، **العلاقات التركية الإسرائيلية و تأثيرها على دول الجوار في منطقة الشرق الأوسط**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر3، كلية العلوم السياسية –والإعلام، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،2010-2011

ب- مذكرات الماجستير :

1 -أبو مطلق، رائد محمود ، **العلاقات التركية – الإسرائيلية و أثرها على القضية الفلسطينية 2002-2010** ، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، كلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،قسم العلوم السياسية ، 2011.

عبيد، إبراهيم :(2008) **تطور العلاقات الإسرائيلية التركية وتداعياتها 1991-2001** رسالة ماجستير ، جامعة القدس، فلسطين.

أبحاث ودراسات دوريات :

- درويش فوزي 1999، **البعد العسكري في العلاقات التركية – الإسرائيلية** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 138.
- عودة جهاد 2003 ، **التحالف العسكري الإسرائيلي التركي** ، مجلة السياسة الدولية ، العدد 153.

- معوض جلال 1996 ، **العلاقات التركية الإسرائيلية حتى نهاية الثمانينيات** ، مجلة الشؤون العربية ، عدد 88.

التقارير :

- الأرشيف والمعلومات، قسم" :(2010) **تركيا والقضية الفلسطينية**"، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.
- صالح، محسن، **وآخرون" :(2009) التقرير الاستراتيجي الفلسطيني لسنة" 2008** ، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات ، بيروت.

الدوريات و الصحف :

1- الدوريات

- .درويش، فوزي" :(1999) **البعد العسكري في العلاقات التركية-الإسرائيلية**، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.
- .الرشدان، عبد الفتاح" :(2001) **التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل ومخاطره على الوطن العربي**"، مجلة شؤون عربية، القاهرة.
- .السمائري ، محمد أحمد" :(1998) **الموارد المائية والأطماع الصهيونية**"، مجلة الفكرالسياسي، دمشق.
- .السبعاوي، عوني :(1998) **موقف تركيا من قيام دولة إسرائيلية** ، مجلة كلية الإنسانيات والعلوم الاجتماعية، جامعة قطر، قطر.

- .السبعاوي، عوني" :(2001) تركيا **والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الإستراتيجية** " ، مجلة الفكر السياسي.
- .صبحي، مجدي" :(1992) **مشكلة المياه في المنطقة، المفاوضات المتعددة الأطراف** " ، مركز الدراسات الإستراتيجية والسياسية، القاهرة.
- .عبد الرحيم، إكرام " :(2004) **العلاقات التركية الإسرائيلية الأمريكية**"، مجلة رؤية، غزة.
- .العزاوي ، وصال" :(2000) **تطور التحالف التركي-الإسرائيلي والأمن العربي**"، مجلة دراسات شرق أوسطية، عمان.
- .عودة، جهاد" :(2003) **التحالف العسكري الإسرائيلي -التركي**"، مجلة السياسة الدولية،القاهرة.
- .فياض، خالد" :(1997) **العلاقات التركية– الإسرائيلية من تشيلر إلى أربكان**"، مجلة السياسة الدولية، القاهرة.
- .كشك، أشرف عبد الحميد" :(1996) **الاتفاق التركي-الإسرائيلي والأمن العربي**"، مجلة شؤون الأوسط، بيروت.
- .معوض، جلال" :(1991) **مياه الفرات والعلاقات العربية-التركية**"، مجلة شئون عربية، بيروت.
- .نور الدين، محمد" :(2010) **تركيا بين العرب واسرائيل عامل توازن**"، مجلة شئون عربية،بيروت.

الصحف :

- صحيفة يدعوت احرونوت 2010 ، **تركيا تصنع طائرة بدون طيار توازي ما تصنعها إسرائيل** أخبار إقليمية ، 2010/07/20.

مواقع الأنترنت:

" -أ ردوغان :**رفع الحصار عن غزة كشرط لتطبيع العلاقات مع إسرائيل** "،

http://www.i24news.tv/ar/%D8%A3%D8%AE

-أ حمد، أحمد سيد ، "**تركيا وإسرائيل ..هل انتهى التحالف الاستراتيجي** ،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=631760&eid=45

-أ حمد، صافيناز محمد ،" **إيران وتركيا من بنتزع أو ا رق الآخر الإقليمية؟** "! ، مختارات إيرانية

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=778714&eid=471

-أ حمد، صافيناز محمد ،" **إسرائيل و الناتو .. لماذا الآن؟**"! ، 22 جوان 2011

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=1153507&eid=471

-أ رتاؤوط، محمد ،"**التغلغل الإسرائيلي في دول البلقان**"، مركز الجزيرة للدراسات ،

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/07/201172182055771805.ht

-إدريس ، محمد السعيد ، **سيناريوهات اليقين الغامض**، مجلة السياسة الدولية،

http://www.siyassa.org.eg/NewsContent/2/132/1617

-باكير، علي حسين ، **حزمة الإصلاحات في تركيا :التفاعلات الداخلية و التوقعات المستقبلية**

http//studies.aljazeera.net/reports/2013/10/201310201131315489 91.ht

-برهومة، محمد ،" **التحالفات المتغيرة :العلاقات الإقليمية في مرحلة ما بعد الثورات** مجلة السياسة الدولية،http://ahramonline.org.eg/Policy.aspx?Serial=691672

-**دوائر إسرائيلية تنصح نتنياهو بإسقاط أردوغان**"،

http://www.sasapost.com/turkey-israel

- وولت، ستيفن ،" العلاقات الدولية : **عالم واحد نظريات متعددة**"، ترجمة : زقاغ عادل و زيدان زياني،Http//www.gcocils.com/adcel.2005.zeggagh/polreview.html

- البيئة 2003، **العلاقات التركية الإسرائيلية** ، دراسات إقليمية ، العدد الثالث 2003 (http://www.albainah.net/index.aspx?func#on=Item&id=1610&lang= , 25.6.2010)

- نور الدين، محمد :(2010).**مرتكزات السياسة التركية تجاه قضية فلسطين**، مركز الدراسات الفلسطينية 2010/03/15 (http://www.palestine-studies.org/files/word/mdf/10593.doc, 17/6/2010)

- جريدة الغد، :(2010) **الدور التركي في المنطقة وتأثيره على القضية الفلسطينية**، 2010/05/12 (http://www.alghad.com/?news=504396, 28.7.2010)

- مركز دراسات الزيتونة، :(2010) التقدير الاستراتيجي 22، أيار /مايو 2010/04/03.2010 (http://www.alzaytouna.net/arabic/?c=1064&a=115103, 28.7.2010)

- درويش، فتحي :(2010).**العلاقات العسكرية التركية – الإسرائيلية الدوافع والأهداف**، المعهد العربي للبحوث والدراسات الإستراتيجية ، 15/07/2010 (http://www.airssforum.com/f7/t99361.html, 28.7.2010)

- البينة :(2003) .**العلاقات التركية – الإسرائيلية** ، مركز البينة للدراسات الإقليمية، العدد الثالث، خريف 2003 م . (http://www.albainah.net/Index.aspx?func#on=Item&id=1610&lang=28.7.2010)

- النعامي، صالح ، "**إسرائيل والبلقان ..من العلاقات الباردة إلى التحالف الاستراتيجي** "،

http://www.aljazeera.net/opinions/pages/79d4e837-1426-4025-a6bc-97d06b96f801

- نور الدين، محمد ،**" تركيا و إسرائيل : شراكة أبدية و أسئلة فلسطينية"**، 15 ماي 2114

http://www.aztagarabic.com/archives/8404?fb_source=pubv1

- النعامي، صالح ،" **العلاقات التركية – الإسرائيلية بعد الاعتذار :بين التقاء المصالح وتعارضها**"،http://www.naamy.net/view.php?id=1258

- النويني، الحافظ ،" **العلاقات التركية الإيرانية :بين التنافس والتعاون**"، الحوار المتمدن، العدد 4018،

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=347764

- سالم، بول ، "**التقارب الإسرائيلي التركي يغير موازين القوة في الشرق الأوسط**"،

http://carnegie-mec.org/publications/?fa=51579

- فيا ض، خالد ، "**العلاقات التركية الإسرائيلية من تشيللر إلى أربكان**"، مجلة السياسة الدولية1997،

http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=218843&eid=246

– شنيقر، عبد العزيز ،" **السياسة الجديدة بوابة تركيا إلى الاتحاد الأوروبي**"، 19 أوت 2013

http://www.turess.com/alchourouk/157383

- شعبان ، مبروك، ، **العلاقات التركية –الإيرانية من المنافسة إلى التقارب**،

http://digital.ahram.org.eg/articles.aspx?Serial=96714&eid=457

– الشيمي، أحمد حسين ،" **تغير العلاقات التركية – العراقية ...الدوافع والمتغيرات**"،

http://www.alukah.net/culture/1035/46746

- التقارب التركي الإيرا ني المبكر .**قراءة في زيارة أردوغان الأخيرة لطهران 29 يناير سنة 2014**.

http://studies.alarabiya.net/reports/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1

- خليل، محمد عبد القادر ، **بعد الاعتذار الإسرائيلي لتركيا ..إلى أين تتجه العلاقات؟**،

http://www.alarabiya.net/news-renderer?mgnlUuid=64532591-5a1b-4d42-8625-91c823374781

- خليل، محمد عبد القادر ، "**العلاقات التركية الإسرائيلية في شرق أوسط جديد**"، **مختارات إسرائيلية** ،**2012**

http://ahramonline.org.eg/articles.aspx?Serial=990478&eid=7058

-خليل، محمد عبد القادر ، "**ما بعد الإعتذار :الأبعاد السياسية النصر الدبلوماسي التركي على إسرائيل**

http://www.cdi-iran.org/book.php?id=7605&print=yes

-خليل، محمد عبد القادر ، "**مصر وتركيا واسرائيل بعد 52 يناير**"، مختارات إسرائيلية ،

http://www.ahramdigital.org.eg/articles.aspx?Serial=649097&eid=7058

-عبد العزيز، هشام" :(2001) **العلاقات العسكرية الإسرائيلية -التركية**"، مجلة جامعة أم القرى

- http://uqu.edu.sa/majalat/shariaramag/mag22/mg-012.htm

- عبد المجيد، سعد" :(2004) **مشروع المياه التركي الإسرائيلي ، لماذا؟**"، موقع الجزيرة http://www.aljazeera.net/NR/exeres/EDCED17B-F624-4E6C-B917974691BE6FDB.htm

-موقع المعرفة الالكتروني : http://www.marefa.org

قائمـــة المـــلاحـــــق

ملحق رقم1 :

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 1996 –2001 .1

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
1996	167	240	407
1997	192	254	446
1998	234	392	626
1999	283	480	763
2000	298	585	883
2001	503	622	1125

ملحق رقم 2

السياح الإسرائيليين الذين زاروا تركيا من 1996 –2001

السنة	عدد السياح
1996	254.000
1997	263.400
1998	238.200
1999	201.400

2000	311.700
2001	11.600,000

1- احمد دياب (2004) : **تركيا و إسرائيل أزمة عابرة أم منافسة قادمة** ؟مجلة السياسة الدولية مجلد 39 عدد 158 ص 168 .

ملحق رقم3

التبادل التجاري بين تركيا وإسرائيل في الفترة من 2002–2010

السنة	الصادرات الإسرائيلية إلى تركيا	الصادرات التركية إلى إسرائيل	إجمالي التجارة (الرقم بالمليون دولار)
2002	383.1	813.7	1.196.8
2003	470.3	951.5	1.421.8
2004	813.5	1.166.9	1.980.4
2005	903.2	1.221.1	2.124.3
2006	821.2	1.272.7	2.093.9
2007	1.195.8	1.606.9	**2.802.7**
2008	1.609.9	1.825.3	3.435.2
2009	1.072.7	1.387.7	2.460.4
2010	1.3مليار دولار	1.8مليار دولار	2.11 مليار دولار

ملحق رقم4

عدد السياح والوافدين الإسرائيليين إلى تركيا في الفترة 2002 –2010

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	270.262	362.791	393.805	299.944	321.096
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	511.535	558.183	311.582	110.000	

1– الأرشيف و المعلومات . **تركيا و القضية الفلسطينية** .ص 28.

ملحق رقم5

عدد السياح والوافدين الأتراك إلى إسرائيل في الفترة2002 – 2010 1

السنة	2002	2003	2004	2005	2006
العدد	11.956	13.068	13.784	15.699	15.653
السنة	2007	2008	2009	2010	
العدد	14.229	17.252	14.252	6.900	

1- الأرشيف و المعلومات ، المرجع السابق، ص 29